مشاري عبد الرحمن النعيم

الحدود السياسية السعودية

البحث عن الاستقرار

دار الساقي

مشاري عبد الرحمن النعيم

الحدود السياسية السعودية

البحث عن الاستقرار

مقدمة

قليلة هي الدراسات العربية التي تعالج الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وجاراتها بطريقة منهجية. وكانت بعض الدراسات الحدودية العربية السابقة قد كُتبت في فترة زمنية مبكرة نسبياً، اعتماداً على مصادر محليةــ وغالباً أحادية الجانب ــ وهو ما جعل بعضها أقرب إلى أن يكون أعمالاً تاريخية رسمية[1]. كما أن معظم تلك الدراسات قديمة العهد، ولهذا لم يتسن لأصحابها الاعتماد على كثير من الوثائق والمصادر الأولية التي كشف النقاب عنها حديثاً[2]. وقد ظهرت أخيراً بعض الدراسات التي سدت جزءاً من نقص ظلت المكتبة العربية تعانيه فترة طويلة بخصوص هذا الموضوع المثير[3]. غير أن الحاجة تظل قائمة نحو مزيد من الدراسات المتوازنة. والدراسة الحالية مساهمةٌ متواضعة في إعادة تأطير موضوع النزاعات الحدودية البرية بين السعودية وجاراتها. وقد روعي فيها اتباع أسلوب جديد يُبرز الاقتراحات المتوالية التي تقدمت بها أو بحثت فيها أطراف النزاعات المختلفة. ويتضمن بعض هذه الاقتراحات معلومات أغفل ذكرها في كثير من أدبيات الحدود السياسية العربية، أو لم تعط نصيبها من التركيز.

وموضوع الحدود العربية ــ على قدمه ــ لا يفقده الزمن أهميته؛ فكثير من النزاعات المرتبطة بها لا تفتأ تخز الضمير العربي. وغني عن الذكر أن الخلافات الحدودية، التي لا تزال تطل برأسها بين الحين والآخر، تعكر صفو العلاقات الثنائية بين أطرافها، كما تعيق العمل العربي المشترك. وهي أحياناً تمس الأمن القومي العربي في الصميم.

يعالج المبحث الأول النزاع السعودي ــ الكويتي، الذي ثار خلال الحرب العالمية الأولى وتولى مؤتمر العقير حله، وإن كان الكثير من ذيوله خيم على علاقات الطرفين لفترة لاحقة. ويتناول المبحث الثاني النزاع السعودي ــ العراقي. وعلى الرغم من تداعي أطراف النزاع لحله على الورق في أثناء المؤتمر نفسه، فإن الأوضاع القبلية المضطربة لتلك التخوم استلزمت العودة إلى طاولة المفاوضات عدة مرات لسد بعض الثغرات القائمة، أو للتعامل مع أوضاع مستجدة. تم تقسيم النزاع السعودي ــ الأردني إلى قسمين، انسجاماً مع مراحل حله ضمن

تعاريج نشأة نظام الدول الوطنية العربية الحديثة. فلقد ثارت قضية وادي السرحان بعد نشوء شرق الأردن واستيلاء نجد على إمارة حائل، الأمر الذي خلق احتمال مواجهة عسكرية بين الجارين العربيين الجديدين. وحتم ذلك رسم خط حدودي في تلك الأصقاع، وهو ما تم عشية وصول السعوديين إلى شواطئ جدة. وبعد تولي العاهل السعودي العرش الحجازي، كان لا بد من أن يصار إلى رسم الحدود الشمالية الحجازية في مواجهة شرق الأردن. وقد اتسم موقف لندن من تلك التخوم بالتشدد، نظراً إلى الاهتمام الذي أبدته لحصول منطقتها الانتدابية على منفذ بحري ومرتكز دفاعي في تلك التخوم. هذا ما عني المبحث الرابع بعرضه.

يعالج المبحثان الخامس والسادس النزاع السعودي ــ اليمني على جبهتين مختلفتين، فجنوبي عسير غدا خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن محل تنازع بين الرياض وصنعاء، بعد أن تهاوت الإمارات المحلية في جنوب غرب الجزيرة العربية. وأرست اتفاقية الطائف خطاً حدودياً جديداً أقرته مذكرة تفاهم وقعها الطرفان بعد ما يقرب من ستين سنة. أما التخوم الجنوبية للربع الخالي، التي بقيت محل نزاع وترقب بين الرياض وسلطات عدن البريطانية لفترة طويلة. فهي ما عني المبحث السابع بتتبع تفصيلاتها. وكانت الاعتبارات النفطية وراء محاولات بريطانية دؤوبة لتوسيع مجال عمل الشركات البريطانية. والجدير بالذكر أن المكتبة العربية تكاد تخلو من دراسة منهجية لهذا النزاع، الذي ظل خارج دائرة الضوء فترة طويلة، باستثناء إشارات صحفية مقتضبة إلى المفاوضات الحدودية الصعبة الجارية حالياً بين الرياض وصنعاء.

خصص المبحث السابع للبحث في تفصيلات النزاع السعودي ــ البريطاني بشأن التخوم السعودية الشرقية والجنوبية الشرقية. ولم يكن لهذا النزاع أن ينجو من رائحة النفط التي بدأت تفوح عبر الصحاري العربية في تلك الأثناء، في خضم سعي أطراف النزاع وشركات نفطية متنافسة للتسابق على مد السيادات الوطنية ومناطق الامتياز إلى أوسع مدى ممكن عبر قفار داخلية ظلت مجهولة أو منسية قروناً طويلة. ويعالج المبحث الثامن النزاع السعودي ــ العماني، الذي تمحور حلول واحة البريمي شمالاً والأجزاء الداخلية من ظفار جنوباً.

يعرض المبحث التاسع تصنيفاً اثني عشرياً أولياً للنزاعات السابقة، وصولاً إلى فهم أعمق لمساراتها، وخصائصها. ويتضمن المبحث العاشر اقتراحات لتطوير التعامل مع الملفات الحدودية العربية. كما يوجد في آخر الكتاب ملحق بخرائط توضيحية.

تنبع أهمية الدراسات المنهجية من كونها أحد عوامل بناء الوعي السياسي العربي الحديث. ومن المأمول أن تساهم هذه الدراسة في تعميق فهم النخب والجمهور العربي الواسع في صوغ

تعامل واع مع النزاعات الحدودية العربية بصورة عامة ــ المرتبطة بترسخ نظام الدول العربية الحديثة ــ بما يتواءم مع المصالح الوطنية لأطرافها والمصالح العربية العليا. ولا تخلو معظم النزاعات السابقة من ميراث استعماري هو حزء من التكوين السياسي العربي الحديث. فالمهمة الملقاة على العمل الدبلوماسي البناء لا تكمن في نفي هذا الميراث أو القفز فوقه، وإنما في تطوير الاتفاقيات الحدودية القائمة بما يتواءم مع المصالح المتجددة لأطرافها والأوضاع الإقليمية والعالمية المتغيرة باستمرار.

ويبدو أن هناك وعياً متزايداً لدى النخب السياسية العربية بتصفية القضايا الحدودية العربية ومترافقاً مع تزايد القدرات الوظيفية للأجهزة الإدارية العربية. وفي حين أن التجربة السعودية في التعامل مع الملفات الحدودية متماشية مع هذا الاتجاه، فإنها تتسم عموماً بسعي للبحث عن الاستقرار الوطني والإقليمي.

لقد استلزم إعداد هذه الدراسة وقتاً وجهداً أكثر مما أريد الاعتراف به، نتيجة لضخامة المصادر الوثائقية البريطانية ذات الصلة. وإني أود تقديم الشكر لكل من تكرم بتقديم نقد هادف للمخطوطة الأولية، ولعدد من العاملين في مكتبة المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية السعودية ومكتبة مؤسسة الملك فيصل الخيرية في الرياض، على ما وفروه من تعاون كريم.

مشاري عبد الرحمن النعيم

الرياض، تشرين الأول /أكتوبر 1998

المبحث الأول

الحدود السعودية ــ الكويتية

انحصرت سلطة شيوخ الكويت خلال معظم مراحل تاريخها السياسي في مدينة الكويت نفسها. إلاّ أن الدبلوماسية الكويتية، مرتكزة على دعم بريطاني نشط، نجحت خلال العقد الأول من هذا القرن في توسيع المدى الإقليمي للسيادة الكويتية. وقد أدى عقد الاتفاقية الأنجلو ــ كويتية "كانون الثاني/يناير 1899"، وما تلاها من اتفاقيات وتعهدات تكميلية، إلى تدعيم الاهتمام البريطاني تدريجياً بإخراج الكويت من القبضة التركية فعلاً، غير أن السلطات البريطانية المعنية قلبت النظر في المدى الإقليمي لسلطة شيوخ الكويت تبعاً لتقلبات ميزان القوى المحلي العربي من جهة، والعلاقات الأنجلوــ تركية من جهة أخرى.

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

الاقتراح البريطاني الأول "1902"

في 1902، تبلور موقف بريطاني رسمي يقضي باعتبار سلطة شيخ الكويت مقتصرة على مدينة الكويت نفسها والمنطقة المحيطة بها مباشرة.

اقتراح لوريمر"1908"

في 1908، وسع لوريمر (lorimer) ــ وهو يمثل وجهة نظر بريطانية شبه رسمية ــ المدى الإقليمي للكويت ليصل غرباً إلى حفر الباطن وجنوباً إلى جبل منيفة. فعلى الرغم من إقرار لوريمر نفسه بعدم ثبات نفوذ شيوخ الكويت خارج أسوار مدينتهم، كانت السلطات

البريطانية المعنية تميل، على ما يبدو، نحو تدعيم سلطة شيخها ونفوذه ضمن نطاق إقليمي وسكاني فضفاض حول مدينة الكويت نفسها.

اقتراح شكسبير "1912"

في 1912، اقترح شكسبير (shakespeare)، الوكيل البريطاني في الكويت آنذاك، مد الحد الجنوبي للكويت إلى المسلمية، التي تقع إلى الجنوب من جبل منيفة، غير أن برسي كوكس (percy Cox)، المقيم البريطاني في الخليج حينذاك، فضل الأخذ باقتراح لوريمر.

اقتراح كوكس (1912)

في تموز /يوليو 1912، تساءلت وزارة الهند في لندن عن مدى ملاءمة العودة إلى الموقف البريطاني في 1902والاعتراف باستقلال الكويت الذاتي ضمن تلك الحدود، فرد كوكس بحل وسط اقترح فيه أن يعترف بسلطة كويتية كاملة ضمن اقتراح1902، ونفوذ إداري لشيخ الكويت ضمن باقي المنطقة التي يشملها اقتراح لوريمر. وهكذا ولدت فكرة الخطين الأحمر والأخضر التي تبناها اتفاق تموز/يوليو1913.

الاتفاقية الأنجلو ــ تركية (تموز /يوليو1913)

في محاولة لتهدئة التنافس الأنجلو ــ تركي، اقر الطرفان اتفاقية قسمت مناطق النفوذ بينهما في منطقة الخليج وشرق شبه الجزيرة العربية. وقد احتلت قضية الكويت ضمنه مكاناً بارزاً، وإن كان ذلك قد تم بطريقة لم تخل من الغموض. ففي غمرة الاهتمام البريطاني بتوسيع المدى السكاني والإقليمي لنفوذ شيخ الكويت في مواجهة الأتراك، أحدثت اتفاقية 1913سابقة في قضية التخوم الكويتية؛ فلقد رسم على خريطة مرفقة خطان حول مدينة الكويت، أحمر ــ على شكل نصف دائرة ــ يبلغ قطره ثمانين ميلاً، وأخضر مماثل له يبلغ قطره مئتي ميل، وكان من المفروض ــ بحسب الاتفاقية ــ أن يمارس شيخ الكويت سلطة مباشرة وكاملة ضمن الخط الأحمر من جهة، ونفوذاً شخصياً على السكان ــ من دون الأرض ــ ضمن الخط الأخضر، من جهة أخرى.

جدير بالذكر أن شكسبير اعتبر فكرة الخطين مجرد إجراء على الورق سوف لن يصمد طويلاً أمام تقلبات السياسة العربية في تلك الفترة، ومن ناحية أخرى، قاوم الأتراك مفهوم " الكويت الكبرى"، الذي تبناه البريطانيون نكاية بهم، مصرين على أن نفوذ شيخ الكويت لا يمتد بأية حال أكثر من اثني عشر ميلاً جنوباً، بحيث يتوقف عند ديرة قبيلة العجمان[4]. وعلى أي

حال، فإن اتفاقية 1913لم تحظ بتصديق السلطات الرسمية المخولة في كلا البلدين، ففقدت بالتالي إلزاميتها القانونية.

الاتفاقية الأنجلوــ نجدية(كانون الأول/ديسمبر 1915)

لقد تحقق ما توقعه شكسبير بعد وقت قصير نسبياً، على إثر ضم الأمير السعودي للأحساء "ربيع 1913"ووصوله إلى سواحل الخليج، الأمر الذي أدّى إلى انكشاف جميع المشيخات الخليجية العربية الضعيفة أمام نفوذه المتنامي. وقد راقب الكويتيون منذ 1914تقريباً، وبقلق شديد، انحسار نفوذهم عن الخط الأخضر والقبائل القاطنة ضمنه، إذ غدت قبائل العجمان ومطير والعوازم موضوعاً لنزاع مرير غير متكافئ مع جارهم الجنوبي، تمكن الأخير خلاله من تأكيد سلطته على منطقة التخوم المشتركة وقبائلها، فارضاً "كويتاً صغيرة"من الناحية العملية[5]. ولهذا كان من المتوقع إلاّ تعترف الرياض بسيادة كويتية إلاّ على مدينة الكويت نفسها، نافية أي علاقة لشيوخ الكويت بالداخل الصحراوي وقبائله [6]. واكتسب ذلك الواقع المستجد أهمية بالغة في مرحلة شهدت بواكير ولادة نظام الدول الوطنية العربية الحديثة. ففي خطوة ذات دلالة، خلت الاتفاقية الأنجلو ــ نجدية "كانون الأول /ديسمبر 1915"من الإشارة إلى الخطين الأحمر و الأخضر، معتبرة أن حدود البلاد السعودية ستكون موضوعاً لمفاوضات لاحقة. وكان ذلك يعني، عملياً، أن بريطانيا لم تكن تكترث بالخط الأخضر [7].

العودة إلى اقتراح 1902

في تلك الأثناء، ثار نزاع بين الرياض والكويت حول اقتسام العائد الجمركي على البضائع الموردة إلى داخل الجزيرة عبر ميناء الكويت. فلقد احتجت الرياض على استئثار الكويت بفرض رسوم جمركية على البضائع المتجهة إلى نجد، وطالبت بأسلوب يكفل لها جباية مواردها الجمركية. وكانت إشكالية النزاع تكمن في عدم وجود تحديد متفق عليه للمجال السيادي للطرفين في مواجهة بعضهما، سواء فيما يتعلق بالاراضي أو بالقبائل. ولما لم يكن في الإمكان الاتفاق على موقع تستطيع الرياض عنده ممارسة سلطتها الجمركية، حاول الطرفان الالتفاف حول القضية بأن اقترح كل منهما أن تتم عملية استيفاء الرسوم السعودية الجمركية داخل مدن الطرف الآخر. وكان من جراء احتدام النزاع الجمركي بين البلدين أن فرض السعوديون مقاطعة اقتصادية ضد الكويت منعوا بموجبها استيراد البضائع عن طريق الكويت أو المسابلة معها[8].

كان النزاع بين الرياض والكويت الذي يدور حول مساحة الأرض الواقع بين الخطين الأحمر والأخضر يتجه بهما نحو صدام عسكري وشيك. ففي محاولة يائسة لمد سيادة بلاده إلى

أقصى الطرف الجنوبي للخط الأخضر، اختار الشيخ سالم موقعاً يدعى دوحة بلبول، عند التقاء الخط الأخضر بساحل البحر على بعد مئتي ميل جنوب الكويت، لبناء قلعة أرادها رمزاً للمجال السيادي لبلاده. وأعاقت الرياض المحاولة الكويتية بحجة أن ذلك الموقع تابع لقبيلة مطير التي اختارت هوية سعودية، وعزمت على تأكيد سلطتها داخل الخط الأخضر. ففي حركة لم تخل من مضمون سياسي واضح، شرعت مطير في إعادة اعمار موقع يدعى قرية في عمق ديرتها القبلية وضمن الخط الأخضر. ولم تلبث فرقة من الإخوان أن هاجمت قوات كويتية وألحقت بها خسائر جسيمة "معركة حمض، أيار /مايو1920". كما حاصر الإخوان ضاحية الجهراء، على أطراف مدينة الكويت نفسها "خريف 1920".

كان ذلك يعني أن السعوديين نجحوا في نقل النزاع إلى داخل الخط الأحمر، بل أن الريق إلى مدينة لكويت نفسها بات مفتوحاً، لولا أن لندن أظهرت التزاماً صارماً بالدفاع عنها [9]. فقد هدد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت زعيم قوات الإخوان السعودية في بيان شديد اللهجة بأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوبة الأيدي في وضع ترى أن مصالحها هي ــ لا مصالح الكويت فقط ــ تتعرض للتهديد. وقد أشار كوكس في رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، إلى انه ما دامت المواجهات العسكرية السعودية ــ الكويتية تحث في الصحراء، فليس في نية حكومته أكثر من توظيف مساعيها الودية لتحقيق السلام بين الجارين العربيين؛ "إما إذا هددت الكويت نفسها فإن مصالحنا وسلامة رعايانا وتعهداتنا لشيخ الكويت تصبح ذات أثر ولا يمكن لنا أن نظل متفرجين" [10]. كان ذلك يعني أن البريطانيين حصروا التزامهم الدفاعي للكويت ضمن الخط الأحمر. وقلب البريطانيون النظر بشأن الدور المستقبلي للكويت ضمن عملية التوازن السياسي بين العراق ونجد، فاستقروا في نهاية المطاف على العودة إلى اقتراح1902[11].

اقتراح رسم خط مؤقت

فكر كوكس ملياً في فرض خط حدودي مؤقت بحيث يلتزم الطرفان به انتظاراً لتسوية لاحقة، غير أن ذلك المشروع لم ير النور بسبب ــ فيما يبدو ــ التحسن النسبي في علاقاتهما وتراجع خطر الصدام العسكري[12].

اتفاق العقير(كانون الأول /ديسمبر 1922)

ابتدأت مساعي السلطات البريطانية المعنية بالحصول على تعهدات كتابية من الطرفين بالموافقة المسبقة على الحل المقبل الذي سوف ترتئيه، الأمر الذي شكّل سابقة سياسية مهمة

تولّت بريطانيا بموجبها ــ وبموافقة الأطراف المعنية ــ رسم حدود سياسية على الأراضي العربية. ولم يكن البريطانيون في عجلة من أمرهم لرسم الحدود الكويتية ــ السعودية، بعد أن تراجع خطر الصدام العسكري مجدداً. ويبدو أن السبب يعود ــ كما يبدو ــ إلى انشغالهم بالتعامل مع نزاعات سياسية قبلية متعددة نشبت بين نجد من جهة، وعدد من جيرانها في الشمال " العراق، الأردن "والغرب" الحجاز"، من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنهم رغبوا في التريث بهدف الإعداد لصفقة حدودية ثلاثية بين العراق ونجد والكويت تقوم على مبدأ التنازلات المتبادلة.

يشكّل مؤتمر العقير ــ وما نجم عنه من بروتوكلات تمّ التوصل إليها بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين السعودي والبريطاني ــ أول سابقة لرسم حدود سياسية في شبه الجزيرة العربية فصلت بين نجد وملحقاته من جهة، والكويت والعراق من جهة أخرى. وعلى الجبهة السعودية ــ الكويتية، رسم اتفاق سعودي ــ كويتي حداً سياسياً مشتركاً ــ تطابق على وجه التقريب مع الخط الأحمر ــ بالاسترشاد بمواقع جغرافية محددة وبالاستعانة بخطوط الطول ودوائر العرض. فلقد نصّ على أن " تبتدئ حدود نجد والكويت غرباً من ملتقى وادي العوجة بالباطن وتكون الرقعي لنجد؛ ومن هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلى حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرين عرضاً من الأرض وبنصف الدائرة الحمراء المشار إليها في المادة الخامسة من الاتفاق الإنكليزي ــ التركي المؤرخ 29تموز/يوليو سنة 1913، وهذا الخط يستمر إلى جانب نصف الدائرة الحمراء حتى يصل إلى النقطة التي تنتهي عند ساحل جنوبي رأس القليعة وهو الحد الجنوبي الذي لا نزاع فيه لأراضي الكويت"[13].

منطقة السيادة المشتركة

في سابقة مميزة، رسمت اتفاقية العقير منطقة "محايدة" ــ إلى الجنوب من الخط الأحمر ــ تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف وسبعمئة وسبعين كيلاً مربعاً "أو ما يقرب من ألفي ميل مربع ". ونصت الاتفاقية على " أن بقعة الأرض المحدودة شمالاً بهذا الخط " أي الخط الحدودي الجنوبي للكويت السابق الإشارة إليه في الاتفاقية نفسها " والتي يحدها غرباً ضلع من الأرض يسمى الشق وشرقاً البحر وجنوباً خط يمر غرباً بشرق من الشق إلى عين العبد ومها إلى الساحل شمال رأس المشعاب، فهذه الأرض تعتبر مشتركة بين حكومتي نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق اتفاق آخر بين نجد والكويت بخصوصها بمصادقة الحكومة البريطانية"[14]. وهكذا، قضت الاتفاقية بممارسة الطرفين سيادة مشتركة على الأرض وما يحويه باطنها من ثروات طبيعية ــ وخصوصاً النفط، حيث سرت شائعات عن وجود مكامن نفطية

هناك[15]ـــ؛ كما أعطيت قبائل الطرفين الحق في الاستفادة من موارد الماء وأماكن الرعي في تلك المنطقة.

ظلت علاقة الطرفين متوترة لبعض الوقت بسبب امتعاض الكويت من اتفاقية حسبت إنها حرمتها ثلثي الأراضي محل النزاع[16]. وكان من أبرز تلك المظاهر تلقي ثوار الإخوان " 1929ـــ1930"مساعدات كويتية ذات شأن، الأمر الذي أدى إلى استمرار المقاطعة الاقتصادية السعودية للكويت لفترة ليست قصيرة [17]. وخلال الثلاثينات والأربعينات، شهدت الكويت شيئاً من الاضطراب في ظل مطالب عراقية حثيثة بالسيادة عليها. ولذلك، اختارت تطبيع علاقتها مع جارتها الجنوبية؛ كان من ثمرة ذلك أن عقد الطرفان خلال الأربعينات اتفاقيات متعددة تعالج قضايا حدودية شتى، ومنها تنظيم إدارة منطقة السيادة المشتركة[18]. وعلى الرغم من ذلك، لم يخل الأمر من بعض الصعوبات؛ ففي حزيران/يونيو1948، انفردت الكويت بتوقيع امتياز للتنقيب عن النفط واستغلاله في تلك المنطقة مع شركة النفط الأمريكية المستقلة. وتلا ذلك توقيع الرياض اتفاقية مماثلة مع شركة المحيط الهادئ الغربية في شباط /فبراير من السنة اللاحقة. وفي 1957و1958، منحت الحكومتان، كل على حدة، شركة النفط العربية ــ اليابانية امتيازات في الجزء المغمور من المنطقة.

اقتسام منطقة السيادة المشتركة

نظراً إلى أن إنشاء منطقة السيادة المشتركة كان إجراءً مؤقتاً، فقد باشر البلدان في 1960 مفاوضات أولية اتفق خلالها على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لتقديم تصور لتقسيم المنطقة إلى قسمين. وبعد أخذ ورد، توصل الطرفان إلى اتفاقية بالأحرف الأولى في آذار / مارس 1964"تكرست في تموز/يوليو 1965" لتقسيم الجزء البري من المنطقة إدارياً إلى قسمين متساويين، من دون المساس بمبدأ الاستغلال المتكافئ، الذي قرره بروتوكول العقير. ورسمت الاتفاقية الأخيرة خطاً حدودياً دولياً جديداً بدأ من منتصف الخط الساحلي على الخليج تقريباً، ثم امتد غرباً باستقامة إلى الحد الغربي من منطقة السيادة المشتركة السابقة ، وفي الوقت الذي أكدت اتفاقية 1965اتفاقية السنة السابقة، قررت الاتفاقية الجديدة حق كل طرف في ممارسة الإدارة والتشريع والدفاع في الجزء المخصص له على البر. غير أن الاتفاقية الجديدة أبقت على مظهرين من مظاهر السيادة المشتركة وهما: الاستغلال المشترك والمتكافئ للموارد الطبيعية وحرية العمل لمواطني الطرفين في المنطقة بجزأيها. وجدير بالذكر انه مع أن اتفاقية 1965أعطت كل طرف السيادة على المياه الإقليمية المقابلة للجزء البري التابع له في حدود ستة أميال، فقد ظل مصير الجزر التي تقع ضمن المياه الإقليمية " مثل جزيرتي قارو وأم المرادم"

معلقاً حتى كتابة هذه السطور. والمعروف أن الطرفين يجريان حالياً مفاوضات خاصة بقضايا حدودية، لعل الجزر من بينها [19].

المبحث الثاني

الحدود السعودية ــ العراقية

دشن سقوط إمارة حائل نزاعات مريرة بين نجد والحكومتين العربيتين الجديدتين في العراق والأردن حول تخومها المشتركة في شمال شبه الجزيرة العربية. كانت سلطات الانتداب البريطانية حريصة على إنشاء دول وطنية مستقرة، الأمر الذي استلزم تثبيت وضعها الجيوــ سياسي وتوفير أساس اقتصادي ملائم لها وبما يخدم المصالح الإمبريالية البريطانية. وغني عن الذكر أن استراتيجية بناء الدولة الوطنية بمؤسساتها الحديثة "فوق " بناء اجتماعي قديم كانت تستلزم وقتاً طويلاً نسبياً، غير أن قضية الحدود السياسية في المناطق الصحراوية وغيرها كانت قد فرضت نفسها على السلطات المنتدبة بوصفها قضية لا تحتمل التأجيل، نظراً إلى الطابع العسكري الدموي والمحرج الذي بدت به. في التخوم العراقيةــ النجدية، ولسنوات طوال، كانت عدة تشكيلات قبلية تتعايش مع بعضها من جهة، ومع الزعامات السياسية المجاورة من جهة أخرى، في علاقة اتسمت بشيء من الود والتعاون وشابها كثير من الخلاف والصراع. وقد اشتد أوار الغارات والصدامات العسكرية بين القبائل في تلك المنطقة إلى درجة أن بريطانيا وجدت نفسها بعد حين وقد خصصت نحواً من ثلث قوتها الجوية للدفاع عن العراق ومصالحها الانتدابية فيه [20].

وبخصوص موضوع الحدود السياسية بين العراق وسلطنة نجد وملحقاته، كانت السلطات البريطانية مهتمة بأن تبقي الخط الحدودي المستهدف بعيداً نسبياً "مئة وخمسون إلى مئتي ميل "عن حوض الفرات ــ الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية للمجموعات السكانية الحضرية العراقية ــ بهدف خلق خاصرة صحراوية ماصة للصدامات لتسهيل الدفاع ضد هجمات قبلية متوقعة، وذلك بالتعامل معها قبل وصولها إلى العمق العراقي. وعلى صعيد الاهتمامات الإمبريالية البريطانية، كان البريطانيون حريصين على استغلال هذه الخاصرة الصحراوية لبناء سلسلة مهابط لطائراتهم لربط منطقة انتدابهم ــ الممتدة من حوض الخليج الشمالي إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط ــ استراتيجياً. ومن جهة أخرى، كان هناك تفكير بالانتفاع بتلك الخاصرة الصحراوية لمد خط أنابيب مقترح يصل العراق بشرقي المتوسط عبر الأردن وفلسطين[21].

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

اقتراح كوكس(نيسان /أبريل 1922)

استبق المندوب السامي البريطاني في العراق "برسي كوكس" المفاوضات مع الجانب السعودي برسم خط حدودي مؤقت اعتماداً على تقييمه المنفرد لأبعاد الولاء والنفوذ السياسي لحكومتي الرياض وبغداد في منطقة التخوم المشتركة. فقد اقترح كوكس في برقية له إلى السلطان السعودي "نيسان /أبريل 1922" خطاً مؤقتاً " يحترمه الطرفان يبتدئ من خرجة الواقعة على البطن وعلى مسافة نحو أربعين ميلاً شرقي شمالي الحفر ومن هناك يسير غرباً تاركا الحفر لكم والدليمية والوقية للعراق، ومن هنالك يسير إلى الشمال الغربي إلى جهة جال البطن تاركاً الرخمة وزبلة لكم الحجية للعراق، والحدود حينئذ تتصل من هناك بجال البطن في نقطة لفية ولو كان ثم خلال السير في جنوبي لفية ويمر في فيجان البويطة وختام الرعن وقريط الضمران حتى مغير ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى جهة سكاكة". ومع أن كوكس أكد أن اقتراحه برسم خط حدودي مؤقت لا يجب أن يؤثر على المفاوضات المقبلة بين الطرفين بهدف التوصل إلى تسوية نهائية، رفضت الرياض الالتزام بالاقتراح المذكور. فقد رد السلطان السعودي مطالباً بضرورة تجنب أي عمل من شأنه أن يحدث أشياء " مستجدة " في الظروف الخطيرة "آنذاك". وناشد كوكس "تأجيل تشييد المخافر على الحدود حتى يتم الاتفاق بهذا الشأن"[22].

توزيع القبائل بين الطرفين (أيار /مايو1922)

على غرار ما حدث في التخوم السعودية ــ الكويتية، شرع كل طرف في اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض سيادته على قبائل الخاصرة الصحراوية. وقد تفاوتت مواقف القبائل والعشائر حيال ذلك الوضع السياسي المستجد. فعلى سبيل المثال، كانت العمارات " من عنزة" راغبة في الانضواء ضمن العراق الحديث وتحت الحماية البريطانية، في حين اختارت الظفير الخضوع للرياض[23]. وعلى الرغم من ذلك، قصرت اتفاقية المحمرة "أيار/ مايو1922"التبعية السعودية على شمر نجد بينما أعطت للعراق قبائل الظفير والمنتفق والعمارات " من عنزة". اعتبرت الرياض ذلك التوزيع مجحفاً، فأحجمت عن التصديق عليه حتى حين. وعلى الجانب العراقي. أبدت الصحافة العراقية معارضة واضحة لبعض مواد تلك الاتفاقية. وكان ذلك منسجماً مع التعليمات التي أصدرها مجلس الوزراء العراقي لوفده إلى ذلك المؤتمر والتي نصت على المطالبة بالقيصومة وسكاكا[24]. ولم تكن تلك التعليمات ــ فيما يبدو ــ أكثر من مناورات

تفاوضية للحصول على خط حدودي منسجم مع التصورات البريطانية السابق الإشارة إليها، بالنظر إلى أن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بإدخال هاتين القريتين ضمن العراق الحديث. وعلى كل، كانت اتفاقية المحمرة مهمة؛ إذ إنها وضعت الأساس التحتي للخط الحدودي المقبل.

اتفاقية العقير (كانون الأول /ديسمبر1922)

على الرغم من الاعتراضات السعودية، كانت اتفاقية المحمرة حاسمة في تقرير شكل الخط الحدودي النهائي بين البلدين؛ إذ إن اتفاقية العقير لم تكن ــ بحسب نص ديباجتها ــ إلاّ ملحقاً لاتفاقية المحمرة. ولما كانت هذه الأخيرة قد أعطت الظفير والمنتفق والعمارات للعراق، فقد ترجمت تسوية العقير ذلك بمنح العراق معظم الآبار والمراعي التابعة لهذه القبائل. وقد انطبق الوضع نفسه بالنسبة إلى القبائل التي دخلت تحت السيادة السعودية. وكان ذلك يعني من الناحية العملية أن "كثيراً من الآبار قد دخلت داخل الحدود العراقية وبقيت الجهة النجدية محرومة منها"[25]. فعلى سبيل المثال، تركت تسوية العقير الحدودية الدليمية والوقبة ولليفية للعراق، بينما بقيت الرقعي وأنصاب الجميمة للسعودية. وأقرت بروتوكولات العقير تسوية نهائية للخط الحدودي المشترك ضمن صفقة شملت كذلك الحدود السعوديةــ الكويتية. وقد رسم ذلك الخط بالاعتماد أساساً على بعض المواقع والمعالم الصحراوية مثل الآبار، والأودية، والجبال. وهكذا فصل خط سياسي لأول مرة بين العراق ونجد من نقطة التقاء الحدود العراقية ــ الكويتية ــ النجدية حتى جبل عنازة في بادية الشام.

منطقة السيادة المشتركة

وعلى غرار منطقة السيادة المشتركة السعودية ــ الكويتية، تركت اتفاقية العقير منطقة مماثلة لضرورة اقتصادية تتمثل في وجود بعض المراعي الجيدة وآبار المياه " مثل آبار الأمغر، والأميغر، والرخيمية " التي ترتادها عشائر الطرفين، مثل شمر والظفير ومطير، وكان نحت هاتين المنطقتين ضرورياً إلى درجة أن أحد الباحثين اعتبر أن الاتفاق على تسوية العقير الحدودية بين الأطراف الثلاثة كان مستحيلاً لولا فكرة المناطق المحايدة[26]. فلقد نصت المادة الأولى على خلق منطقة " محايدة "بين "الحكومتين العراقية والنجدية اللتين تحرزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد " داخلها. وتبلغ مساحة منطقة السيادة المشتركة "التي رسمت على شكل معين، ولذلك سميت بقلاوة " حوالي سبعة آلاف وأربعة وأربعين كيلاً مربعاً " أو ما يقارب ألفين وخمسمئة ميل مربع "[27].

أدّى ترك معظم الآبار والمراعي الجيدة ضمن الجانب العراقي إلى استثار القبائل السعودية، التي اعتبرت ذلك حرماناً لها من " حقوق " أو طرق عيش اعتادت عليها لفترات طويلة. فعلى سبيل المثال، اشتكى فيصل الدويش، أبرز زعماء الإخوان، إلى الملك العراقي، في إحدى أهم رسائله، من جدب الأراضي السعودية وقلة مصادرها المائية، في إشارة واضحة إلى أن ذلك كان من أهم أسباب تململ قبيلته[28]. والحق أن ذلك كله كان أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم ظاهرة الغارات القبلية عبر حدود جديدة غير مرئية، الأمر الذي أضاف أبعاداً خطيرة إلى مجمل القضية الحدودية الشائكة[29].

مؤتمر الكويت الثاني (1923ـــ1924)

خلت بروتوكولات العقير من آلية للتعامل مع ذلك الوضع المتفجر، فبرزت حاجة إلى اتفاق تكميلي لسد بعض الثغرات القائمة من الناحية الأمنية، ولخلق آلية تنظيمية للتعامل مع الخروقات المتكررة للخط السياسي المستحدث.

تزامن اشتعال الخلافات حول هذه القضايا مع استمرار التوتر بشأن قضايا حدودية وسياسية بين نجد من جهة، وكل من العراق والحجاز من جهة أخرى؛ ولذلك قدر البريطانيون أن من شأن عقد مؤتمر يجمع الأطراف العرب الأربعة أن يوفر إطاراً يبحث في جميع قضاياهم الخلافية. توجست الرياض خيفة ــ وهي التي كانت تنظر بحذر إلى ما اعتبرته تطويقاً لها من الشمال والغرب بسلسلة متصلة من دول هاشمية ــ من أن تعمد هذه الدول إلى تنسيق مواقفها ودعم مطالب بعضها بعضاً، الأمر الذي من شأنه إضعاف مواقف الرياض السياسية بصورة عامة، وتحجيم مطالبها الحدودية في مواجهة كل من غريماتها بصورة خاصة. ومن ناحية أخرى، لم تكن الرياض لتتخلف عن حضور مثل ذلك المؤتمر فيفقد مبرر عقدة. وكانت الرياض حريصة على تسوية خلافاتها الحدودية ضمن إطار علاقة مميزة بلندن لا بمواجهتها؛ ولهذا قررت الرياض حضور مؤتمر الكويت الثاني "1923ــ 1924"، غر إنها اشترطت أن يتم البحث في الخلافات الحدودية بينها من جهة، وبين كل من غريماتها من جهة أخرى بصورة منفردة، من دون تدخل من الوفود الهاشمية الأخرى.

وكان مؤتمر الكويت الثاني، الذي جمع وفود نجد والعراق والأردن، أول مؤتمر يعقد بين دول وطنية عربية في التاريخ الحديث لبحث قضاياها المشتركة.

سارت المفاوضات العراقية ــ النجدية سيراً حسناً خلال معظم جلسات المؤتمر، وبدا أن الطرفين أوشكا على التوصل إلى اتفاق على معظم قضاياهما العالقة. فقد أسقط العراقيون شرطاً تمسكوا به لفترة، إلاّ وهو ربط اتفاقهم مع السعوديين بتسوية سعودية ــ حجازية. غير أن تسليم

اللاجئين السياسيين ظل حجر عثرة أمام خروج الطرفين باتفاق يدعم تسوية العقير الحدودية. وعلى كل حال، أدت غارة قبلية عنيفة تعرضت لها بعض العشائر العراقية إلى تخلف الوفد العراقي عن حضور الجلسات الأخيرة للمؤتمر، فبقي الاتفاق شبه النهائي بين الطرفين معلقاً[30].

اتفاقية بحرة (تشرين الثاني /نوفمبر1925)

لعبت الصراعات العسكرية المستعرة بين نجد وجاراته الهاشمية الثلاث دوراً واضحاً في إعاقة الوصول إلى تسويات مرضية للقضايا الحدودية العالقة بينها. ولهذا، رأت بريطانيا ــ بوصفها الدولة المنتدبة على العراق والأردن ــ في أثناء الحصار السعودي لجدة، أن الفرصة سانحة للتوصل إلى اتفاق مع الرياض بشأن بعض ما كان مؤتمر الكويت قد اخفق في تحقيقه. تمخضت المفاوضات التي أجراها الوفد البريطاني مع السعوديين في مخيمات ضربوها على الطريق بين مكة وجدة عن توقيع اتفاقية بحرة لم تكن تلك الاتفاقية أكثر من إضفاء صبغة رسمية على مشروع الاتفاق العراقي ــ النجدي المتخلف من مؤتمر الكويت، بالإضافة إلى عناصر جديدة ذات طابع فني. دشنت اتفاقية بحرة سيادة كل طرف على إقليمه وعشائره، وفرضت إطاراً تنظيمياً ــ وإن كان بصورة مبسطة ــ للتعامل مع التنقلات والغزوات القبلية وتداعياتها[31].

التعديل الأول لخط العقير (1937)

في 1937، اكتشف البريطانيون، والسعوديون لاحقاً، تعارضاً بين بروتوكولات العقير واتفاقية حداء "تشرين الثاني /نوفمبر1925" بخصوص نقطة التقاء الحدود العراقية ــ النجدية ــ الأردنية ،وكانت بروتوكولات 1922، المبنية على الخريطة السابقة نفسها، قد أشارت إلى أن الخط الحدودي العراقي ــالنجدي يقف عند جبل عنازة. إما اتفاقية حداء، فقد حددت تقاطع خط طول 39 شرقاً مع دائرة عرض32 شمالاً على أنها النقطة التي تلتقي فيها حدود العراق ونجد والأردن. غدا هذا الاختلاف في الوصف حاسماً عندما أظهرت خريطة بريطانية لاحقاً أن جبل عنازة يبعد ثلاثة وعشرين ميلاً تقريباً إلى الشمال الشرقي من النقطة التي حددتها اتفاقية حداء. ومما زاد الأمر تعقيداً أن فريقاً عراقياً ــ سعودياً ــ أردنياً، زار المنطقة " 1940"لاستقصاء منطقة الحدود المشتركة وتثبيت الموقع الدقيق لجبل عنازة ونقطة التقاطع التي حددتها اتفاقية حداء، وجد أن جبل عنازة يتألف من قمتين تفصلهما ثمانية أميال. فضل الممثل السعودي أن تعتبر كلتا القمتين موقعاً للعلامة الحدودية الثلاثية، في حين رأى الآخران أن تكون أقربهما إلى تقاطع خط طول 39 شرقاً مع دائرة عرض32 شمالاً هي موقع العلامة الحدودية المعنية. في

ظل هذا الوضع المشوش. لم يشر الاتفاق الحدودي العراقي ــ الأردني إلى جبل عنازة على الإطلاق[32].

التعديل الثاني لخط العقير(1981)

في السنوات اللاحقة، عند الطرفان إلى تنظيم إدارة السيادة المشتركة؛ ففي 1938، وبعد تحسن علاقاتهما بصورة ملموسة، وقعا اتفاقية لإدارتها بصورة مشتركة. في تموز/يوليو1975، اتفقا مبدئياً على تقسيمها بالتساوي برسم خط مستقيم قدر الإمكان. وبحلول كانون الأول /ديسمبر 1981، رسما خطاً حدودياً دولياً جديداً قسمها إلى قسمين، شمالي للعراقي وجنوبي للسعودية. وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن عدم اكتشاف النفط في هذه المنطقة سهل عقد الاتفاقيات الأخيرة[33]. يبدو هذا الرأي قابلاً للنقاش في ضوء تجربة منطقة السيادة المشتركة السعودية ــ الكويتية السابق الإشارة إليها.

كانت اتفاقية 1981شاملة لكل الخط الحدودي المشترك؛ فبالإضافة إلى تقسيم منطقة السيادة المشتركة، عدلت الاتفاقية الجديدة كامل خط 1922بجعله أكثر استقامة عن طريق إزالة التعرجات السابقة قدر الإمكان. ولقد رأينا أن تعرجات خط 1922كانت مقصودة لإدخال آبار معينة ضمن هذه الدولة أو تلك. لكن بعد مرور أكثر من نصف قرن، شهدت المنطقة خلاله متغيرات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، تضاءلت أهمية تلك الآبار. ولذلك عمد الطرفان ــ كما يبدو ــ إلى تبسيط خطهما الحدودي المشترك. وفي صيف 1991،أودعت الرياض الأمم المتحدة نسخة من اتفاقية 1981، في إجراء احترازي بالنظر إلى إلغاء مجلس قيادة الثورة العراقي جميع الاتفاقيات الرسمية المعقودة مع السعودية منذ 1968[34].

المبحث الثالث

الحدود السعودية ــ الأردنية

(وادي السرحان)

تزامن التوسع السعودي في شمال شبه الجزيرة العربية غداة الحرب العالمية الأولى مع نشوء سلطتين عربيتين جديدتين في كل من بغداد وعمان، تحت إشراف سلطات انتدابية بريطانية. وقد اشتعل النزاع الحدودي السعودي ــ الأردني قبل استيلاء السعوديين على الحجاز.

ولذلك، كان لهذا النزاع مساره الخاص على التخوم النجدية ــ الأردنية ــوالذي تفرد عن مرحلة أخرى شهدت نزاعاً آخر بين البلدين بخصوص التخوم الحجازيةــ الأردنية.

كانت المنطقة الأكثر إثارة للخلاف بين الطرفين منطقة وادي السرحان ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية، وكذلك القفار الواقعة إلى الشمال منها، والتي ستشكل فيما بعد عقدة التقاء الحدود المستهدفة لكل من نجد والأردن والعراق وسوريا. وكانت الأطراف المعنية تعي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لوادي السرحان باعتباره معبراً تجارياً مهماً يصل بين شمال شبه الجزيرة العربية وبادية الشام[35]. بالإضافة إلى كونه منطقة رعي حيوية لكثير من القبائل المجاورة. ولذلك تهافت السعوديون والأردنيون على السيطرة عليه كهدف في حد ذاته وكنقطة انطلاق لمد نفوذهم على القفار المحيطة به. وقد دعم السعوديون موقفهم بالاستحواذ على الجوف وسكاكا. وفي مقابل ذلك، دخل الأردنيون قريات الملح، في أقصى شمال الوادي، وطالبوا ببقيته. ومن ناحية أخرى، كان السعوديون مهتمين بالاتصال بسوريا براً، بينما شدد الأردنيون والبريطانيون على اتصال الأردن بالعراق مباشرة[36].

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

اقتراح نجد بضم وادي السرحان إليه

أصر الوفد النجدي خلال المؤتمر على أن تمكن بلاده من الاستيلاء على المجرى الرئيسي للوادي بكامله، ومن ضمنه قراه الأساسية الثلاث: قريات الملح وسكاكا والجوف، مطالباً بانسحاب الأردن من قريات الملح " لأنها جزء حيوي للجوف ". وكان للرياض اليد الطولى في الوادي من الناحية العسكرية، ولذلك لم يفت الوفد السعودي التلويح بالخيار العسكري لدعم مطلبه، الذي اعتبره مستنداً إلى حق تاريخي قديم لبلاده في ذلك الجزء من شمال شبه جزيرة العرب. وفي المقابل، لم تكن السلطات الانتدابية البريطانية راغبة في التورط عسكرياً في تلك الأصقاع العربية الداخلية.

اقتراح الأردن بإلزامية الحدود الإدارية العثمانية

كانت عمّان تهدف في بداية المفاوضات إلى محاولة دفع السعوديين خلف صحراء النفود، في محاولة لتحجيم نجد؛ ولذلك بنت تكتيكها في إحدى مراحل المؤتمر على التمسك بإلزامية الحدود الإدارية العثمانية القديمة. وكان ذلك يعني، بحسب وجهة نظر الوفد الأردني، ضم وادي

السرحان إلى بلاده، على أساس أن ذلك الوادي كان يتبع ولاية دمشق العثمانية، لا سنجق نجد " ولاية نجد لاحقاً ".

اقتراح الأردن باعتماد حدود طبيعية تتماشى مع الأطراف الشمالية للنفوذ

طالب الوفد الأردني بضرورة احترام نجد للاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع المشيخات العربية الخليجية، وأخرى مزعومة مع الملك حسين، والتي تقضي ــ بحسب الفهم الأردني ــ بالعودة إلى الالتزام" بالحدود السابقة " بين نجد وجيرانها. كان ذلك يعني انسحاب نجد من الأراضي التي استولت عليها مؤخراً في شبه الجزيرة العربية، مثل تربة والخرمة وسراة عسير. وفيما يتعلق بوادي السرحان، كان على نجد أن تتخلى ــ بحسب هذا الاقتراح ــ عن الجوف وسكاكا وباقي الوادي للأردن، بحيث تكون الحواف الشمالية لصحراء النفود هي الحد الفاصل بين نجد من جهة، وكل من الحجاز والأردن من جهة أخرى[37].

اقتراح الأردن باعتماد حدود طبيعية تتماشى مع الأطراف الجنوبية للنفوذ

كان الاقتراح الأردني البديل هو أن يسيطر الأردن نفسه على تلك المنطقة الواسعة، التي من المفترض أن ينسحب منها السعوديون، والتي تشمل شمال شبه الجزيرة العربية، بما فيه وادي السرحان وشمال الحجاز، ومن ضمنه تبوك وتيماء ومدائن صالح. فقد طالب الوفد الأردني بحدود تبدأ من جنوب مدائن صالح مباشرة، ثم تمتد إلى الشمال الشرقي لتشمل تيماء، حتى تلتقي بخط الطول 40شرقاً، ومن ثم تسير شمالاً لتدخل وادي السرحان ضمنها حتى تلتقي بالطرف الشمالي للخط الحدودي العراقي ــ السعودي في جبل عنازة. وكان ذلك يعني دفع السعوديين إلى ما وراء دائرة عرض 28، بل و 27 شمالاً في بعض المواقع[38]. ولم تكن الاقتراحات الأردنية السابقة منسجمة مع ميزان القوة بين عمّان والرياض. ومن جهة أخرى، لم تكن بريطانيا راغبة ــ فيما يبدو ــ في توسيع سلطتها الانتدابية في شرق الأردن لتشمل قفاراً عربية نائية. ولذلك قوبل الاقتراح الأردني ليس فقط بمعارضة سعودية، وإنما بامتعاض بريطاني واضح[39].

اقتراح إنشاء منطقة محايدة في وادي السرحان

كانت مطالب الطرفين إذا متعارضة بما لا يدع مجالاً للشك. لذلك، حاولت الرياض كسر الجمود بتقديم وفدها اقتراحاً يقضي بتحويل وادي السرحان كله إلى منطقة محايدة. وقد تجاهل رئيس المؤتمر البريطاني "نوكس " هذا الاقتراح بسبب تفضيله ــ فيما يبدو ــ الوصول إلى

ترتيبات سياسية واضحة ومستقرة لمناطق الانتداب البريطاني[40]. ولتحاشي وصول المؤتمر إلى طريق مسدود، وطرح رئيسه اقتراحات أخرى.

اقتراح استفتاء سكان وادي السرحان

وقد قبل الوفد النجدي هذا الخيار البريطاني مشترطاً أن يطبق المبدأ نفسه لتسوية النزاع الحدودي النجدي ــ الحجازي بشأن تربة والخرمة. ويبدو أن الوفد النجدي راهن على أحد احتمالين: فإذا لم يسفر الاستفتاء المقترح عن نتيجة مواتية لبلاده في كلتا المنطقتين، فإن الشك لم يتطرق إليه بخصوص نتيجة استفتاء تربة والخرمة. ومن جهة أخرى، غنى عن الذكر أن الأردن الحديث النشأة لم يكن متحمساً للقبول بمثل هذا الاقتراح.

اقتراح تقسيم وادي السرحان بين الطرفين المتنازعين

يأخذ الأردن، بحسب هذا الاقتراح البريطاني، القسم الشمالي من الوادي، بينما يؤول القسم الجنوبي منه إلى نجد. وكان ذلك يعني ــ في الواقع ــ تثبيت الوضع الراهن آنذاك بإحالة حدود السيطرة العسكرية الفعلية عبر الوادي ــ تقريباً ــ إلى خط سياسي دولي دائم.

اقتراح إنشاء دولة مستقلة في وادي السرحان

قضى هذا الاقتراح البريطاني ــ الذي لم يكن فيما يبدو أكثر من مناورة لدفع الطرفين إلى الوصول إلى تسوية مرضية ــ أن يترأس الدولة المقترحة نوري الشعلان زعيم الرولة، بوصفها القبيلة الأكثر قوة في تلك الأرجاء، والتي دان لها ذلك الوادي بالولاء في فترات سابقة من تاريخه المضطرب. لم يتحمس أي من الطرفين لهذا الاقتراح نظراً إلى عدم ثقتهما بالزعيم المقترح، والى عدم رغبة أي منهما في فسح المجال أمام منافس ثالث لهما في مثل تلك المنطقة الحيوية.

إعادة اقتراح إنشاء منطقة محايدة في وادي السرحان

أعاد نوكس طرح اقتراح المنطقة المحايدة بصورة غير رسمية في آخر مراحل المؤتمر، في محاولة لكسر الجمود الذي شاب المفاوضات، ليجد الطرفين عازفين عنه[41].

الاقتراح السعودي بإنشاء منطقة محايدة شمال دائرة عرض 32شمالاً

سبقت الإشارة إلى أن الخط الحدودي النجدي ــ العراقي توقف عند جل عنازة، الذي يقع على نقطة تقاطع دائرة العرض 32شمالاً مع خط الطول 29شرقاً[42]؛ وبذلك يكون المستطيل

الذي يقع بين خطي الطول 37و39شرقاً ودائرتي العرض 32و33شمالاً غير تابع لأحد آنذاك. طالب الوفد النجدي في إحدى مراحل المؤتمر بإبقاء تلك المنطقة محايدة، إلاّ أن ذلك الاقتراح قوبل بمعارضة بريطانية وأردنية[43].

اقتراح اتصال نجد بسوريا

في مناسبة أخرى، أصرّ الوفد النجدي على أن يتبع المستطيل المذكور لبلاده كي تتصل بسوريا مباشرة. وكان هذا الاقتراح يحقق عدة مصالح سعودية؛ فمن جهة، أرادت الرياض كسر الطوق الهاشمي الذي أوشك أن يكتمل حول شمال نجد. بالإضافة إلى ذلك، كان من شأن فصل الأردن عن العراق إضعاف إمكانيات التنسيق والتعاون بينهما ضد نجد[44]. وعلى صعيد آخر، تطلع السعوديون إلى تعزيز علاقاتهم بالسلطات الفرنسية في سوريا بغرض استخدامها كورقة ضغط في مواجهة تعاظم النفوذ البريطاني عبر الحدود الشمالية للمملكة[45]، كما كانوا مهتمين بحماية خطوط مواصلاتهم التجارية مع سوريا "العقيلات"، والتي حسبوا إنها سوف تتضرر من زيادة العوائق الحدودية والجمركية[46].

الاقتراح الأردني باتصال الأردن بالعراق

في المقابل، شدد الوفد الأردني على استحواذ بلاده على ذلك المستطيل كي تتصل بالعراق مباشرة، وهو الأمر الذي يوفر للبلدين مكاسب استراتيجية واقتصادية واجتماعية متعددة. وقد دعمت بريطانيا ذلك الاقتراح بقوة لأغراضها الخاصة، وحرصت على أن يجد طريقه إلى التنفيذ.

الاقتراح السعودي بالموافقة على اتصال الأردن بالعراق

لمّا اتضح للرياض أن البريطانيين عقدوا العزم عل وصل الأردن بالعراق، سعت للتقليل قدر الإمكان من النتائج السلبية لهذا الوضع على قبائلها ومصالحها التجارية. وكان مضمون الاقتراح السعودي الجديد أن يفضي اتفاق سعودي ــ بريطاني مؤقت، يصل الأردن بالعراق، إلى ضمان أمن الأراضي والقبائل السعودية الشمالية، وكذلك المصالح السعودية التجارية مع سوريا ومصر. وكان على السلطات الانتدابية البريطانية، بحسب هذا الاقتراح، أن تشرف مباشرة على القوافل السعودية التجارية المسابلة مع سوريا ومصر، وان تعفيها من أي رسوم جمركية.

ومن ناحية أخرى، يبقى الاتفاق المقترح سارياً حسب الاقتراح السعودي ما بقي الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن والعراق، الأمر الذي ينم عن فقدان الثقة بين الأطراف العربية المعنية [47].

اتفاقية حداء (تشرين الثاني /نوفمبر 1925)

انفض مؤتمر الكويت في ربيع 1924دون أن يقترب الطرفان من التوصل إلى تسوية لنزاعهما الحدودي. ولئن بدا الملف الحدودي النجدي ــ الأردني قابلاً لشيء من التريث آنذاك، فقد آذن هجوم السعوديين على حكومة الحجاز الشريفية، والذي أسفر عن تهاويها "خريف 1925"، إلى اشتداد حاجة الرياض ولندن إلى إقفال ملفات القضايا الحدودية بين نجد من جهة، ومناطق الانتداب البريطاني في العراق والأردن من جهة أخرى، وهو أمر أخفق مؤتمر الكويت في تحقيقه[48]. رسمت اتفاقية حداء خطاً حدودياً لأول مرة بين الأردن ونجد بناء على صفقة متوازنة. فمن ناحية، دخل وادي السرحان كله "بما فيه قريات الملح وكاف، عدا بعض الأودية الفرعية التي تنحدر من الغرب باتجاه الحوض الرئيسي للوادي " ضمن الأراضي السعودية. وفي مقابل ذلك، رسم ممر وصل بين العراق والأردن، ولتتصل كذلك مناطق الانتداب البريطاني الممتدة من شمال الخليج العربي إلى شرق المتوسط. يبدأ الطرف الشرقي الأقصى للخط الحدودي الأردني ــ السعودي " بحسب اتفاقية حداء " من جبل عنازة ثم يسير غرباً حتى شمال كاف، تاركاً إياها ضمن الأراضي السعودية، ومن ثم ينحدر جنوباً بحيث يظل المنخفض الرئيسي لوادي السرحان خارج الأراضي الأردنية [49].

المبحث الرابع

الحدود السعودية ــ الأردنية

(معان والعقبة)

تمحور الخلاف هنا حول تبعية قريتي العقبة ومعان، والقفار المحيطة بهما والتي تشمل مناطق أخرى أقل شهرة، مثل جبل طبيق وقرية المدوّرة الواقعة إلى الجنوب من معان، وهو خلاف لم يخل من خلفية تاريخية شابها شيء من الغموض. ففي أواخر سني القرن التاسع عشر، وفي غمرة انتعاش الإدارة التركية، شهدت العقبة، الواقعة على الطرف الشمالي الشرقي للخليج الذي يحمل اسمها، ولأول مرة، وجوداً إدارياً عثمانياً كجزء من سنجق المدينة التابع لولاية

الحجاز. واستمر ذلك الترتيب إلى 1905، حينما أعاد الأتراك "1910"إلحاق العقبة بولاية دمشق. أما معان، فكانت تدار من قبل السلطات العثمانية في دمشق منذ أواخر القرن المنصرم.

أضاف قيام الثورة العربية ضد الأتراك "1916ــ1918 " مزيداً من الظلال على هذه الصورة المشوشة؛ ففي 1917 سيطرت القوات العربية على القريتين في طريقها الذي انتهى بها إلى دخول دمشق "خريف 1918". ولذلك ظلت العقبة بعد الحرب العالمية الأولى تابعة ــ من الناحية العملية ــ لمملكة الحجاز، والتي اعترف البريطانيون بها بعد إعلانها " حزيران /يونيو 1916" نكاية بالأتراك. وكان البريطانيون قلقين بالطبع حيال مصير ذلك المرفأ، بينما لف الغموض موقفهم تجاه قضية معان. فقد ذكر مؤرخ عربي عمل في الإدارة البريطانية في فلسطين آنذاك، أن صلاحيات القائد البريطاني اللنبي امتدت إلى مسافة مئة ميل جنوب العقبة، وهو ما يعني أن بريطانيا اعتبرت العقبة ضمن الأراضي العربية التي تقع تحت سيطرتها المباشرة. وفي حين أن هذا لا يفي وجوداً إدارياً حجازياً رمزياً على الأقل في تلك القرية، فقد أكد باحث آخر أن العقبة ظلت خارج سلطة الهيئة البريطانية التي أنشئت لإدارة " المناطق العربية المحررة من الأتراك ". كان ذلك يعني ــ فيما يبدو ــ أن الحلفاء تركوا العقبة لمملكة الحجاز. ومما زاد الأمر غموضاً، انه على الرغم من أن القوات البريطانية انسحبت من شرق الأردن في 1919، فقد باشرت بريطانيا في إنشاء إدارات محلية هناك تحت إشرافها. كما أعلن المندوب السامي البريطاني في القدس "1920"أن سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين تشمل الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن وشرقه. ولإضافة مزيد من التعقيد إلى ذلك الوضع المضطرب، عينت الحكومة السورية الهاشمية الجديدة موظفاً تابعاً لها، برتبة قائمقام، في معان، في وقت كان الموظف التابع للحكومة الحجازية في العقبة يحمل تعليمات بان يمد سلطته إلى معان ،وفي إحدى الفترات، عين قائمقام آخر في العقبة لم يكن يتبع ــ فيما يبدو ــ أياً من الحكومتين العربيتين في دمشق أو مكة؛ كما انه لم يكن واضحاً انه يتبع القدس أو إحدى الإدارات المدنية البريطانية في شرق الأردن[50].

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

الخط البريطاني المنفرد"أيلول /سبتمبر 1925"

في أعقاب سقوط الحكومة السورية الهاشمية غداة الحرب العالمية الأولى، مدّت الإدارة الحجازية، التي كانت لا تزال تسيطر على العقبة، سلطتها إلى معان، وفي تلك الاثناء، بدأ الكيان الأردني يتبلور ضمن النسق الإقليمي العربي الجديد تحت المظلة الإمبريالية البريطانية. وهكذا،

في الوقت الذي كان الكيان الأردني الجديد يظهر إلى الوجود، كانت معان والعقبة تابعتين من الناحية الفعلية للإدارة الحجازية[51]. أدى ذلك، بطبيعة الحال، إلى تزاحم " السيادات" الوطنية الجديدة في منطقة التخوم الأردنية ــ الحجازية،فقد اكتسبت العقبة ومعان أهمية اقتصادية واستراتيجية متزايدة في أعين البريطانيين، الذين قدّروا أن دخولهما ضمن الأردن كفيل بتسهيل الدفاع عن هذا الكيان الجديد، فضلاً عن إعطائه منفذاً بحرياً بالغ الأهمية. لذلك، أخذ الموقف البريطاني من العقبة ومعان يحمل طابع الجدية والتصميم.

في كانون الأول / ديسمبر 1924، انتقل الملك حسين بن علي، بعد تنازله عن عرش الحجاز، إلى العقبة متخذاً منها مركزاً لإرسال مساعدات مختلفة إلى جدة المحاصرة، وفي إثر ذلك، هددت الرياض "أيار / مايو 1925 باتخاذ عمل عسكري ضد العقبة، الأمر الذي أدى إلى مناقشة مجلس الوزراء البريطاني للقضية. اتخذ المجلس سلسلة إجراءات لتشديد القبضة البريطانية على معان والعقبة بهدف ضمهما إلى الأردن، وهو الأمر الذي أعلنه وزير المستعمرات البريطاني في تموز/يوليو1925. وحاولت لندن إضفاء شيء من " الشرعية " على إجرائها المنفرد بالإيحاء إلى الملك علي ــ كما يبدو ــ بالتنازل " وحكومته في جدة تلفظ أنفاسها الأخيرة " عن هاتين القريتين للأردن [52]. وهكذا فرضت بريطانيا أمراً واقعاً على التخوم الأردنية ــ الحجازية، ما لبثت أن أسبغت عليه صفة رسمية بأن رسمت خطاً حدودياً سياسياً بصورة منفردة، معتبرة إياه بمثابة تحديد إقليمي لسلطة انتدابها على شرق الأردن، وأعلنت عزمها الدفاع عنه بكل الوسائل "أيلول /سبتمبر 1925".

ابتدأ الخط الحدودي السياسي الذي فرضته بريطانيا على بعد ميلين تقريباً جنوب العقبة، ممتداً على شكل خط مستقيم إلى الشرق، بحيث يمر على بعد ميلين جنوب قرية المدورة، تاركاً معان إلى الشمال منه، حتى يلتقي بالطرف الجنوبي للخط الحدودي النجدي ــ الأردني على دائرة عرض 35و29شمالاً [53]. في تلك الأثناء، كانت الحكومة السعودية، التي أبلغت رسمياً بالخط الجديد، منشغلة بالعمل على تثبيت سلطتها في الحجاز، فآثرت ترك الوضع الحدودي بين الحجاز وإمارة الأردن على ما هو عليه.

اعتراف الرياض واقعياً بالخط البريطاني المنفرد (أيار /مايو1927)

اغفل الطرفان الإشارة في متن معاهدة جدة "أيار /مايو 1927"إلى خلافهما بشأن الحدود الأردنية ــ السعودية "الحجازية "، غير أن الإشارة إلى ذلك الخلاف وردت في رسائل متبادلة ملحقة بالمعاهدة. ففي رسالة إلى الملك عبد العزيز، أشار كليتون "Clayton" إلى أن حكومة بلاده مصرّة على التمسك بموقفها من خطها الحدودي الذي أعلنته، مشدداً على أن العقبة

والمدورّة تدخلان ضمنه. وبالتحديد، اعتبرت الحكومة البريطانية أن الخط الحدودي بين الحجاز والأردن يبدأ من نقطة تقاطع دائرة عرض 35و29 شمالاً حيث تنتهي الحدود بين نجد وشرقي الأردن، ثم يمتد على خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد الحجاز على بعد ميلين إلى الجنوب من محطة المدورة، ومن ثم يمتد باستقامة إلى نقطة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الجنوب من العقبة[54]. وقد ردّت الحكومة السعودية بأخذ الموقف البريطاني في الاعتبار، وبالإشارة إلى أنه نظراً إلى تعذر تسوية الموضوع بصورة نهائية في الظروف التي كانت قائمة آنذاك، فإنها تعرب عن استعدادها لإبقاء الوضع القائم في معان والعقبة على ما هو عليه، وعدم التدخل في إدارة تلك المناطق[55].

تعديل بريطانيا واقعياً لخط 1925

بيد أن ذلك لم يشكل نهاية للاضطراب السياسي في منطقة التخوم الأردنية ــ السعودية " الحجازية ". فقد تكشف للبريطانيين في أواسط الثلاثينات أن هناك فارقاً ــ ليس في مصلحتهم ــ بين الخط الذي أبلغوه إلى الحكومة السعودية رسمياً ــ بحسب خريطة آسيا 1918ــ وبين حدود سيطرتهم الفعلية، والتي كانت أوسع منه فعلاً. وقد تبادلت السلطات البريطانية المعنية عدة رسائل وتقارير سرية أعربت فيها عن قلقها من أن ذلك الخط يخرج كتلة جبل طبيق والسهل الواقع في جنوبيه من الأردن، وقد توجّس البريطانيون خيفة من احتمال معرفة السلطات السعودية ذلك الأمر، وهو ما حدث فعلاً وأدى إلى استمرار القلق البريطاني من جراء احتمال فقدان منطقة تعتبرها ضرورية للأغراض العسكرية. بلغ القلق البريطاني مداه بمناداة بعض المسؤولين البريطانيين المعنيين بمواصلة السيطرة الفعلية على المنطقة المذكورة وإعادة التفاوض مع السعوديين على أساس نية المتفاوضين لا على أساس النص الأصلي للمراسلات[56]. وكان ذلك راجعاً إلى إقرار المختصين بأنه في حالة قيام نزاع بين الطرفين على الموقع المذكور وإحالة النزاع على التحكيم، فإن الموقف السعودي سيكون أكثر صلابة. في ظل هذا الوضع الغامض، عدّل البريطانيون خطهم الحدودي المعلن، بصورة منفردة أيضاً، بحيث تدخل كتلة جبل طبيق ضمن الأردن.

اعتراف الرياض بالتعديل الجديد من الناحية الواقعية

علمت السلطات السعودية بذلك الاختلاف الذي سبب حرجاً بريطانياً، وحاولت استغلاله لمصلحتها من دون نجاح يذكر، على ما يبدو. ولذلك بحلول تشرين الأول /أكتوبر 1936، وهو موعد تجديد معاهدة جدة بحسب نص المادة الثامنة، كان الوضع الحدودي الأردني ــ السعودي

"الحجازي " لا يزال على ما هو عليه بعد التعديل البريطاني، ولذلك كرّر الطرفان التمسك بمواقفهما. استقل الأردن في 1946 وظل الوضع الحدودي بين الطرفين على ما هو عليه لعقدين لاحقين.

التعديل الثاني لخط 1925

خلال الستينات، وضمن تداعيات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، رغبت عمّان، التي تحسنت علاقتها بالرياض بصورة ملموسة، في توسع مساحة الأرض التابعة لها جنوب العقبة لتسهيل الدفاع عن مرفئها الوحيد. واستجابة لذلك، أدخلت اتفاقية 1965تعديلاً مزدوجاً على خط 1925 الرسمي وخط 1925ــ1927ــ1936 الواقعي. أصبح الخط الحدودي الجديد يبدأ على بعد خمسة وعشرين كيلاً إلى الجنوب من العقبة، الأمر الذي أدى إلى حصول الأردن على مساحة إضافية تبلغ ستة آلاف كيل مربع على ساحل خليج العقبة. وفي مقابل ذلك، حصلت السعودية على بعض الأراضي الداخلية ــ تبلغ مساحتها سبعة آلاف كيل مربع ــ تقع إلى الغرب من الحوض الرئيسي لوادي السرحان[57].

المبحث الخامس

الحدود السعودية ــ اليمنية

(جنوب عسير)

أسفرت هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وانسحابها من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ــ عسير واليمن، عن وجود منطقة فراغ سياسي في عسير على وجه الخصوص. أدّى ذلك إلى انتعاش أنظمة حكم محلية في كل من صنعاء في الجنوب، وأبها في الشمال، وصبيا الممتد عبر السهل الساحلي بينها. كان وضع إمارتي أبها وصبيا حرجاً نظراً إلى عدم قدرة أي منهما على ملء فراغ القوة في منطقة وقعت بين فكي كماشة جيران أقوياء في الشمال والجنوب. فبالنسبة إلى إمارة صبيا، زاد موقعها الجغرافي من حراجة موقفها، حيث كان جارها الجنوبي، اليمن، لا يكل من التوسع شمالاً، الأمر الذي هدّد وجود تلك الإمارة الإدريسية. كان التهديد اليمني جاداً، بالنظر إلى أن صنعاء اعتبرت عسير جزءاً من مفهومها لــ"اليمن الكبرى". وبالتطلع شمالاً، عصفت خلافات سابقة بعلاقات صبيا بجيرانها في مكة وأبها [58].

في تلك الفترة العصبية، تنصلت بريطانيا، غداة الحرب العالمية الأولى، من التزاماتها التعاقدية مع صبيا، لم تمنع معاهدة نيسان /أبريل 1915 واتفاقية 1917 التكميلية ــ اللتان عقدتهما بريطانيا مع تلك الإمارة لتطويق الأتراك في اليمن ــ من إعادة تقييم لندن لسياستها في ذلك الجزء من شبه الجزيرة العربية بعد الحرب العالمية الأولى. كان تفسير لندن الجديد لارتباطاتها السياسية والعسكرية مع صبيا، في ضوء المعطيات السياسية المستجدة، يتمثل في أن تعهدها بالدفاع عن إمارة الإدريسي ضد " قوة أجنبية " (بحسب نص معاهدة 1915) كان ينصرف إلى تركيا؛ وفي ضوء انحسار النفوذ التركي عن شبه الجزيرة، اعتبرت لندن نفسها غير ملزمة بذلك التعهد، بل وبمجمل المعاهدة[59].

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

اتفاقية 1920

في تلك الأثناء، عقدت اتفاقية 1920 بين الرياض وصبيا[60]، اعترفت الأولى بموجبها بسلطة الأخيرة على قبائل وأراضي جنوبي عسير، استناداً إلى توزيع القبائل ذات العلاقة بينهما، كان يمكن للأمر أن يبدو عابراً لولا أن الرياض حرصت على الإشارة إلى وجود حقوق تاريخية لها في تلك المنطقة [61]. شكلت اتفاقية 1920الخطوة الأولى على طريق فقدت صبيا في نهايته وجودها السياسي.

معاهدة مكة (خريف 1926)

على الرغم من اهتمام الرياض بالوضع السياسي لإمارة صبيا، لم يكن من الصعب على صنعاء تحقيق بعض المكاسب الإقليمية المهمة، على حساب صبيا، خلال النصف الأول من العشرينات، في وقت انغمست الرياض في نزاعات عسكرية وسياسية خطرة على تخومها الشمالية والغربية، وعلى الرغم من ذلك، وجهت الرياض ــ في غمرة انشغالها بصراعها العسكري ضد الحكومة الشريفية في مكة ــ إلى صنعاء إنذاراً للحد من نشاطاتها التوسعية على حساب صبيا [62]. غير أنه بعد خروج الرياض منتصرة في صراعها مع الهاشميين في الحجاز والإخوان بد ذلك، التفتت نحو تخومها الجنوبية الغربية، استهلالاً لنزاع حدودي مع اليمين لم تنته فصوله حتى كتابة هذه السطور.

بعيد ضم السعوديين للحجاز، وقّع السعوديون والأدارسة معاهدة مكة (1926)، التي أعطت الرياض إدارة الشؤون الخارجية والعسكرية والأمنية لصبيا، تاركة الشؤون الداخلية للأدارسة.

وهكذا، أعلنت معاهدة مكة السيادة السعودية صراحة على مجمل إمارة صبيا، بحدودها السابقة، الأمر الذي وضع الرياض في مواجهة صنعاء بصورة مباشرة[63]. غني عن الذكر انه لم تكن هناك لإمارة صبيا حدود، بالمعنى العصري للكلمة؛ فقد تمثلت سلطة الإدرايسي ــ كما هي الحال في عموم شبه الجزيرة العربية ــ في تعيين قبلي وإقليمي فضفاض لها. وكانت معاهدة مكة تعني ــ ضمناً ــ عدم اعتراف الرياض بالمكاسب الإقليمية اليمنية الأخيرة في الجزء الجنوني من إمارة صبيا، غير أنها كانت مستعدة ــ فيما يبدو ــ لغض النظر عن ذلك الأمر، لعدم رغبتها في مواجهة صنعاء في ذلك الوقت الحرج. وعلى الرغم من ذلك، أدى التوسع اليمني شمالاً إلى استيلاء صنعاء على جزء كبير من الأراضي التي خضعت لصبيا لبعض الوقت ومن ضمنها الحديدة "آذار /مارس 1925"ــ التي سبق لبريطانيا أن سلّمتها للأدارسة عشية الحرب العالمية الأولى ــ وميدي وحرض "1926". بعد ذلك، واصل اليمنيون توسعهم شمالاً حتى شرعوا في قضم بعض الأطراف الجنوبية لتلك الإمارة [64].

الاقتراح الإيطالي باقتسام إمارة صبيا بين الطرفين

تبنت بريطانيا سياسة استرضائية لصنعاء لصرفها ــ فيما يبدو ــ عن الاهتمام بالتخوم اليمنية الشمالية ــ العدنية، والتي كانت محل نزاع مرير بين الجانبين[65]. على الرغم من ذلك. ظلت لندن مهتمة بالتراشق الدبلوماسي والعسكري السعودي ــ اليمني لأسباب عدة، منها اهتمامها بمصير جزر فرسان ذات الأهمية الاستراتيجية البارزة في حوض البحر الأحمر الجنوبي. وفي المقابل، كانت إيطاليا تبحث عن دور سياسي لها في جنوب غرب شبه الجزيرة، فوطدت علاقتها باليمن التي أملت في توظيف الدعم السياسي والعسكري الإيطالي في مواجهة بريطانيا. وجدير بالذكر أن الإيطاليين اهتموا بالحصول على موطئ قدم في جزر فرسان، ولذلك كانوا تواقين إلى رؤيتها في أيدي اليمنيين. وهكذا، عقد الطرفان معاهدة في أيلول / سبتمبر 1926واتفاقية سرية في 1927 سرعان ما انكشف أمرها.

أدى وقوف كل من إيطاليا وبريطانيا على خط المواجهة الدبلوماسية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية إلى توتر علاقاتهما. ولما كانتا غير راغبتين في تحول تنافسهما إلى نزاع مكشوف. فقد دشنتا مفاوضات روما "شتاء 1927" التي نجحت في احتواء تنافسهما في تلك المنطقة من العالم. تعهدت الدولتان بممارسة نفوذهما على حليفيهما العربيين للحفاظ على الوضع الراهن والوصول إلى تسوية سلمية مرضية للأطراف المعنية؛ كما تعهدتا عدم التدخل في أي نزاع محلي مسلح [66]. ضمن هذا الإطار، قدمت إيطاليا اقتراحاً بتقسيم إمارة الإدريسي بين الرياض وصنعاء، على أن تأخذ الأخيرة نصيب الأسد. ولعله من نافلة القول أن ذلك الاقتراح ــ

الذي لم يقدم رسمياً للأطراف المعنيين ــ لم يلق قبول بريطانيا، وهي التي كانت لا تزال مهيمنة على البحر الأحمر وصاحبة النفوذ السياسي الأقوى في شبة الجزيرة العربية.

الاقتراح الإيطالي بالإبقاء على صبيا كدويلة عازلة بين الطرفين

قدمت إيطاليا في أثناء مفاوضات روما أيضاً اقتراحاً آخر بالإبقاء على إمارة صبيا كدويلة حاجزة بين جاريها الطموحين [67]، غير أن مصيره لم يكن أفضل من سابقه. في تلك الأثناء، ذاع خبر معاهدة مكة، فأثار ذلك حفيظة الإيطاليين الذين حثوا بريطانيا على عدم الاعتراف بالواقع الجديد. لم يجد هذا الاقتراح الإيطالي أذناً صاغية لدى البريطانيين، غير أن لندن ــ التزاماً منها بروح محادثات روما ــ وافقت على عدم إظهار تأييد علني لمعاهدة مكة، تحاشياً لاستثارة نزاع مسلح بين الأطراف العربية المعنية؛ بل إن معاهدة جدة "1927 " أغفلت الإشارة من قريب أو بعيد إلى الوضع السياسي المستجد في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. على الرغم من هذا التحفظ البريطاني، استمرت العلاقات البريطانية ــ السعودية على وتيرتها السابقة ،ومع أن لندن دأبت على نصح الطرفين المحليين المتنافسين باللجوء إلى وسائل سلمية لحل نزاعهما، فقد نظرت بعين الرضا إلى امتداد السيطرة السعودية على جزر فرسان[68].

وضع أراضي صبيا تحت الإدارة السعودية المباشرة

كان التناوش بين الجارين الجديدين يتصاعد، في الوقت الذي لم تكن الإدارة الإدريسية تتسم بالكفاءة، ولذلك تولت الرياض إدارة أراضي تلك الإمارة المتهالكة بصورة مباشرة "1930"، ثم اتبعت ذلك بإلغاء معاهدة مكة وضمها رسمياً إليها "1932"[69]. في أعقاب ذلك، أضحى شريط عرضه إثناء عشر ميلاً يمتد من الساحل حتى منطقة نجران، ميدان التسابق على بسط السيطرة بينهما[70].

الاقتراح السعودي برسم حدود سياسية

لجأ الطرفان إلى مفاوضات مباشرة شملت أربع جولات عقدت في أبها وصنعاء بالتناوب، لحل خلافهما بشأن ذلك الشريط [71]. ظلت الرياض مصرّة خلال تلك المفاوضات على مبدأ رسم حدود دولية سياسية تعين المجال السيادي لكلا البلدين. فعلى سبيل المثال، شدّدت التعليمات الملكية للوفد السعودي على رغبة الرياض في تثبيت الحدود مع اليمن في معاهدة جديدة "عصرية.... كالتي تسير عليها الحكومات الأوروبية في عقد المعاهدات ". وفي محاولة للجم التوسع اليمني المستمر فيما غدا تخوماً مشتركة؛ اقترحت الرياض تقسيم مناطق النزاع بين

الطرفين برسم خط حدودي يتطابق مع خطوط التماس العسكري القائمة آنذاك. وقد ذكر الملك عبد العزيز أعضاء وفده أن بلاده لا تطالب بأن يتنازل الإمام "عما كان تابعاً للأدارسة قبل دخول الإمام نجران " الحديدة وميدي بصورة خاصة "؛ فالأساس هو بقاء كل جانب فيما تحت يده من البلاد [72]. طبعاً، لم يقبل اليمنيون ذلك الاقتراح؛ وواصلوا سياسة التسويف بغية توسيع نطاق سيطرتهم في منطقة التخوم المشتركة.

الاقتراح اليمني بجعل نجران يمنية

حتى ذلك الوقت، كانت نجران، بحكم موقعها الداخلي وعزلتها الاجتماعية نسبياً، خارج نطاق اهتمام كل من صنعاء والرياض، غير أن هذا الوضع ما لبث أن تحول في غمرة تسابقهما نحو توسيع سلطتيهما وإغلاق الجيوب السياسية القليلة المتبقية على خطوط التماس العسكرية. في هذا الإطار، دخلت نجران ــ ذات الموقع الاستراتيجي المهم ــ دائرة التنافس، باستيلاء اليمنيين عليها في حزيران/يونيو1933[73]. فما ظنوا أنهم أمنوا على كسبهم المفاجئ، قبلوا بالاقتراح السعودي السابق، بحيث تترك نجران إلى الجنوب من الخط الحدودي المستهدف. كان ذلك يعني عرضاً يميناً بإبقاء نجران تحت السيادة اليمنية ،وهو الأمر الذي رفضته الرياض بشدة[74].

الاقتراح السعودي بجعل نجران منطقة محايدة

وهكذا، دخلت نجران دائرة الضوء بعد أن ظل وضعها السياسي مبهماً لفترة غير يسيرة. رفضت الرياض انفراد صنعاء بالسيطرة على تلك المنطقة الداخلية ،وقدمت في مقابل ذلك اقتراحاً بإنشاء منطقة محايدة تضم نجران كلها. يتعهد الطرفان ــ بحسب الاقتراح السعودي ــ بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه المنطقة المحايدة لتي يفترض أن تحتفظ بكيان متميز سياسياً واقتصادياً وإدارياً واجتماعياً. فتكون بذلك أشبه بمنطقة عازلة بين الطرفين. رفضت صنعاء اقتراح الرياض المعتدل وتمسكت بإبقاء نجران تحت سيطرتها العسكرية والسياسية.

الاقتراح السعودي باقتسام منطقة نجران

قدمت الرياض اقتراحاً آخر على طاولة المفاوضات يقضي باقتسام منطقة نجران على أساس من " المساواة والتكافؤ". لقي هذا الاقتراح مصير سابقه، فانهارت اخر فرصة لحل دبلوماسي. وفي ظل ما اعتبرته الرياض نمطاً سياسياً يمنياً من التسويف والمماطلة، ضربت موعداً لانسحاب القوات اليمنية من نجران لتفادي لجوئها إلى عمل عسكري في تلك المنطقة.

شهدت تلك الفترة مراسلات دبلوماسية مكثفة على أعلى المستويات، غير أنها لم تفلح في حل النزاع سليماً[75].

خط الطائف (أيار /مايو1934)

وهكذا، أدى بلوغ الخلاف بشأن نجران طريقاً مسدوداً إلى نشوب حرب نيسان / أبريل ــ أيار / مايو1934، التي حققت فيها الرياض مكاسب إقليمية ذات شأن، من أبرزها السيطرة على تلك الواحة. أما في تهامة، فقد تقدمت القوات السعودية جنوباً حتى دخلت الحديدة، غير أنها سرعان ما انسحبت منها. لم يكن لصنعاء بدّ، في ظل نتائج الحرب، من العودة إلى طاولة المفاوضات، التي التأمت في الطائف، والقبول برسم خط حدودي معتدل حافظ على الوضع الراهن عشية اندلاع العمليات العسكري، غير أنه ترك نجران إلى الشمال منه.

يلاحظ هنا أن منطقة التخوم السعودية ــ اليمنية المشتركة "وفي مفارقة مع مثيلاتها الأخريات " انفردت بكثافة سكانية عالية. أدى ذلك إلى تشكيل عدة لجان وقفت على أرض الواقع بتفصيلاته الدقيقة. وقد تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية الطائف وصفاً تفصيلياً لتوزيع القرى والأودية والبقاع على جانبي الخط الحدودي الجديد. وتبعاً لذلك، تولت لجنة فنية مشتركة وضع عد كبير من العلامات الحدودية على الأرض غطت المنطقة الممتدة من الساحل حتى جبل ثار شرقي نجران. وبذلك تنفرد التسوية الحدودية السعودية ــ اليمنية بكونها الحالة الأولى ــ وربما الوحيدة لوقت طويل ــ التي تضمنت، ليس فقط رسماً لخط حدودي على خريطة مرفقة كما في الحالات الأخرى، بل وتثبيته على الأرض أيضاً بعلامات حدودية[76]. وجدير بالذكر أنه على الرغم من الملاحظات التي أثارتها الأطراف المحلية في مناسبات عدة سابقة على مبدأ الحدود السياسية الغربية، قامت تسوية الطائف على المبدأ ذاته، وهو ما يعني أنه كان حلاً عملياً وضرورياً صاحب ظهور نظام الدول القومية وتقسيم السيادات الوطنية على الأرض. وهكذا، وضع الجاران العتيدان نهاية للفصل الأول من ملفهما الحدودي الشائك.

اقتراح تشرين الأول /أكتوبر 1955السعودي

ترك خط 1934 المنطقة الممتدة من جبل ثار حتى جبل الريان، إلى الجنوب الشرقي منه، معلقة منذ ذلك الوقت. دخلت تلك المنطقة دائرة الضوء عندما زار فلبي (philby)، في أثناء تجواله في التخوم السعودية الجنوبية، الجوف الواقعة في تلك المنطقة، الأمر الذي أثار شكوى يمنية بالنظر إلى أنه كان برفقة مجموعة حراسة وأمن سعودية. وقد نفى الملك عبد العزيز آنذاك علمه بذهاب فلبي إلى أبعد من نجران.

في تشرين الأول /أكتوبر 1955، اقترحت الرياض خطاً حدودياً يمتد من النهاية الطرفية لخط 1934 حتى جنوب جبل الريان، بحيث يتركه ضمن الأراضي السعودية، بينما يترك مأرب لليمن وظل الخلاف بشأن هذه المنطقة خامداً حتى التسعينات، عندما أثار منح صنعاء امتيازات نفطية لعدة شركات غربية في تلك الأرجاء وغيرها، احتجاجات سعودية. فلقد أرسلت الرياض خطابات رسمية إلى الشركات المعنية في مناسبتين "آذار /مارس 1992 وآب /أغسطس 1992" تعتبر فيها أن هذه الشركات تعمل في أراض سعودية. وفي الوقت ذاته، اعتبرت صنعاء أن مطالبها الحدودية في هذه الأرجاء ليست مقتصرة على مناطق الامتياز المعنية [77].

مذكرة التفاهم السعودية ــ اليمنية (شباط / فبراير 1995)

كانت المادة الثانية والعشرون من اتفاقية الطائف قد نصت على أن مدتها عشرون سنة، فتم تمديد العمل بها عشرين سنة أخرى في 1954. وقد دأبت الرياض على محاولة الحصول على موافقة صنعاء على إلغاء المادة السابقة وتحويل خط الطائف إلى خط حدودي دائم دون نجاح كبير، نظراً إلى الحساسية المفرطة التي تثيرها هذه القضية لدى أطراف سياسية يمنية. ففي آذار /مارس 1973، أصدر رئيس الوزراء اليمني آنذاك عبد الله الحجري بياناً اعتبر خط 1934 دائماً ونهائياً، غير أنه اغتيل بعد فترة وجيزة [78]. والحق أنه مع مرور الزمن، اكتسب الواقع السياسي الذي أطّرته تسوية الطائف صدقية جعلت المادة المذكورة أمراً غير ذي بال؛ غير أن استمرار الشد والجذب منذ 1954، أبقى الملف الحدودي بي البلدين عرضه للمزايدات.

لقد كان لكارثة آب/أغسطس 1990وحرب الخليج الثانية التي تلتها وقع مدو زاد في اهتمام دول المنطقة بإغلاق ملفاتها الحدودية العالقة. كما أضافت الوحدة اليمنية زخماً لتسوية جميع القضايا الحدودية العالقة بين البلدين، بما فيها المساحة الشاسعة الممتدة من الطرف الشرقي لخط 1934حتى منطقة المهرة في أقصى شرق اليمن. في هذه الظروف، استهل البلدان مفاوضات في جنيف تميزت بطابع انفراجي، إذ أعلن وزير الخارجية اليمني في مستهلها اعتراف حكومته باتفاقية الطائف. لم يمض وقت طويل حتى وقع البلدان مذكرة تفاهم في شباط / فبراير 1995، كانت في حد ذاتها نقلة مهمة في علاقات الطرفين بصورة عامة، وملفهما الحدودي الشائك بصورة خاصة. فقد وضعت مذكرة 1995نهاية للتشوش المحيط بهذا الوضع بتأكيدها أن خط الطائف دائم ونهائي، الأمر الذي شكل مكسباً ملحوظاً للرياض. وقد كلفت إحدى اللجان بإعادة نصب العلامات الحدودية لخط 1934[79]. بقي بعد ذلك بعض القضايا الحدودية "البحرية " والأمنية، التي لا تزال موضوعاً لمفاوضات مستمرة حتى كتابة هذه السطور[80].

المبحث السادس

الحدود السعودية ــ اليمنية

(الربع الخالي)

ينفرد هذا النزاع السعودي ــ البريطاني بشأن التخوم السعودية الجنوبية عن غيره من النزاعات بكونه النزاع البري الوحيد الذي لم يشهد تسوية كلية أو جزئية حتى كتابة هذه السطور. فقد ثارت الخلافات حول تلك التخوم في أواسط الثلاثينات، في معرض تقديم الطرفين السعودي والبريطاني لاقتراحات حدودية متضادة لفصل المملكة العربية السعودية عن مناطق النفوذ البريطاني في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها وجنوبها الشرقي. وفي أواسط التسعينات، استأنفت المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية مفاوضات شاقة لتسوية القضايا الحدودية العالقة بينهما، وعلى رأسها حدودهما البرية الممتدة من جبل ثار حتى منطقة المهرة. ولذلك، فإن المفاوضات الجارية حالياً تمثل المرة الأولى التي يجرى فيها التعامل مع هذا النزاع بين طرفيه العربيين بعد خموده فترة طويلة.

يرجع النفوذ البريطاني في جنوب شبه الجزيرة العربية إلى 1839 بالسيطرة على عدن، التي شكلت محطة مهمة على طريق المواصلات العالمية البريطانية. ولئن ظل الاهتمام البريطاني محصوراً في عدن طوال قرن ونيفاً، فقد استلزم ذلك تأمين اتصال هذا المرفأ مع محيطه المباشر، الأمر الذي جر السلطات البريطانية في عدن إلى إقامة نوع من النظام التعاهدي مع سبع مشيخات خلقية. ظلت قبائل حضرموت غير مشمولة بالنظام التعاهدي البريطاني حتى أواسط القرن الحالي، نظراً إلى بعدها النسبي عن عدن؛ غير أن الاهتمام البريطاني بتلك المنطقة تصاعد في أواسط الثلاثينات، عقب تقديم الرياض لخط حمزة، الذي أكدت فيه حقها في أراض واسعة تمتد ــ فيما يخص حضرموت ــ إلى دائرة عرض 17شمالاً. وفي الوقت ذاته، شمل الخط السعودي الشهير منطقة واسعة إلى الجنوب الشرقي من نجران، وهي النقطة التي وقف عندها خط الطائف.

في صيف 1935، عقدت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط، وهي لجنة كانت تابعة للجنة الدفاع الإمبريالي، اجتماعاً خرج بتقرير في غاية الأهمية؛ إذ وصفت اللجنة في تقريرها وضع حضرموت والأراضي الواقعة شمال عدن بأنه غير محدد وغير سوي. ولاحظت اللجنة أن الحكومة البريطانية لم تبسط سيطرتها عليها، في الوقت الذي تمنع الدول المجاورة " السعودية،

اليمن " من مد سيادتها عليها. وبناء على ذلك، اتخذت اللجنة، بالإجماع، توصية بضرورة مد السيطرة البريطانية المباشرة على تلك المناطق. [81]

توافقت الإدارات المعنية في لندن على تلك التوصية، ولذلك وجه وزير المستعمرات المعتمد البريطاني في عدن للعمل على مد سلطته بطريقة واضحة وفعالة إلى التخوم الشمالية لحضرموت وعدن " من أجل الحصول على حقوق تقادمية عليها [82]. ولهذا، عملت سلطات عدن على التمدد نحو تلك الأراضي الداخلية في عملية استغرقت وقتاً طويلاً وتطلبت إجراءات سياسية وإدارية وعسكرية. فعلى الجانب العملي، كان الأمر يتطلب إنشاء بعض الطرق والنقاط العسكرية، مثل المخافر الأمنية ومهابط الطائرات [83]. وعلى الجانب السياسي اتخذت لندن عدداً من الإجراءات لتعزيز سيطرتها على المنطقة الممتدة من عدن غرباً إلى أراضي ظفار شرقاً. فقد اقتراح المعتمد البريطاني في عدن اعتبار محمية عدن شاملة لحضرموت والتي أصبحت تشمل، بحسب مراسلات سابقة، أراضي قبائل المهرة والقعيطي والكثيري. وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك رسمياً في شباط/ فبراير1933.

في آذار /مارس1937، أصدر الملك قانون محمية عدن [84]، الذي يشكل البداية السياسية لظهور دولية اليمن الجنوبي لاحقاً. فقد أكد قانون 1937 القرار السابق، الذي وسع أراضي محمية عدن لتشمل حضرموت وجزيرة سقطرى، كما وضع البداية العملية لظهور مؤسسات جديدة للمحمية في إطار شبه عصري تحت الإشراف المباشر لوزارة المستعمرات. وهكذا تحولت عدن إلى محمية تحت التاج البريطاني، الأمر الذي نقلها من اختصاص حكومة الهند[85].

ومن ناحية أخرى، تم توسيع النظام التعاهدي ليشمل جميع شيوخ وسلاطين تلك المناطق. ووصل عدد اتفاقيات الحماية وغيرها إلى اكثر من مئة وعشرين اتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن إنشاء محميتين تشملان الأراضي الداخلية لعدن؛ احداهما غربية تضم ثماني عشرة سلطنة ومشيخة وقبيلة تحت إدارة حاكم عدن وأخرى شرقية تضم سبع سلطنات ومشيخات تحت إدارة موظف سياسي بريطاني يعينه الحاكم نفسه. في 1959، بدأت عملية الدمج الفعلي لهذه الكيانات شبه المستقلة بإنشاء اتحاد إمارات الجنوب العربي، الذي ضم في عضويته ستة كيانات قبلية عربية، لتعاد تسميته اتحاد العربي في 1962، بانضمام عدد من الكيانات الصغيرة؛ كما شهد نقلة حاسمة بانضمام عدن إليه بعد شد وجذب [86].

الخصائص العامة للنزاع

مشكلة النقص في المعلومات

على الرغم مما يبدو من إطار عصري لتزايد القبضة البريطانية على تلك الأراضي، فإن ذلك الأمر حدث بالتدريج وبصعوبة بالغة في مناطق لم يكن البريطانيون يعرفون عنها إلاّ اقل القليل. والحق أن جميع الأطراف كانوا يعانون مشكلة نقص في المعلومات " أو انعدامها في بعض الأحيان " عن مظاهر الحياة كافة في تلك المناطق الداخلية. أمام ذلك الوضع، عكست الاقتراحات المتضادة تشدداً عاماً أساسه المطالبة بأكثر مما يعتقد كل طرف انه راغب في ــ أو قادر على ــ الحصول عليه فعلاً، بغية كسب الوقت لمحاولة جمع المعلومات وممارسة مظاهر السيادة على أراض جديدة لتقوية مواقفهما التفاوضية ولفرض أمر واقع جديد. ومع ذلك فإن الاقتراحات السعودية استندت بصورة عامة إلى قدر اكبر نسبياً من الحقائق الموضوعية. فعلى سبيل المثال، كان التقرير الذي قدمه فؤاد حمزة عن ديرة المرة والآبار التابعة لها "161بئراً "، أول محاولة جادة لتقدم أساس موضوعي للتعامل مع ذلك النزاع المطول. لم يكن لدى البريطانيين اعتراضات جوهرية على قائمة الآبار الطويلة تلك، غير أنهم لم يتمكنوا من تحديد بعضها على الخريطة، كما شددوا على اشتراك بعض القبائل التي يطالبون بتبعيتها لعدن في الاستفادة من تلك الآبار [87].

مشكلة الربع الخالي

كانت الرمال " أو الربع الحالي كما عرفت فيما بعد " تكويناً جغرافياً لا يمكن تجاهله، فكان على جميع الاقتراحات المتضادة أن تتعامل معه بشكل أو بآخر. كانت الرمال مسرحاً لقبائل لم يشك أحد في هويتها السعودية، مثل المرة وقحطان والدواسر؛ إلاّ أن سلطات عدن جادلت بأن قبائل تابعة لها تجول في قطاعها الجنوبي، وتشترك بالتالي مع قبائل سعودية في الاستفادة من بعض الآبار في تلك النواحي. وقد ذكرت وزارة الخارجية أن قبائل تابعة للسلطان القعيطي والسلطان الكثيري والسلطان المهري تصل في تجوالها شمالاً بحثاً عن أماكن الرعي إلى منطقة حدها الشمالي يصل بين نقطتي تقاطع: إحدهما تقاطع خط طول 55شرقاً مع دائرة عرض 20شمالاً، والأخرى تقاطع الخط البنفسجي مع دائرة عرض 18شمالاً. وكان المندوب السامي في عدن في منتصف الثلاثينات قد أرسل إلى وزارة المستعمرات في لندن برقية يقر فيها بعدم معرفته بطبيعة المنطقة المحيطة بتقاطع خط طول 52شرقاً ودائرة عرض 18شمالاً ولا قبائلها؛ إلاّ أن خريطة لــ" المجلة الجغرافية " "أيلول/سبتمبر1931" تظهر أن قبائل حضرمية " العوامر

والمناهل " كانت تصل في تجوالها شمال دائرة عرض 18شمالاً في تلك الأرجاء [88]. لم يكن من الصعب على السعوديين دحض ذلك الادعاء الذي يخلط بين مفهوم الديرة القبلية ــ وهو المفهوم الذي استندت عليه المطالبة السعودية ــ ونمط التجوال القبلي؛ فمن المعلوم أن الربع الخالي جزء من ديرة المرة، وبالتالي فإن تجول قبائل حضرمية تابعة لعدن في حافاته الجنوبية لا يشكل انتقاصاً من مفهوم الديرة القبلية، كما هو مألوف في الحياة الاجتماعية القبلية.

مشكلة الولاءات القبلية

بتشابه هذا النزاع مع غيره من النزاعات بشأن التخوم الشرقية والجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة في أن جزءاً واسعاً منه كان يدور حول أراض ومجموعات بشرية لم يكن بعضها ــ في حقيقة الأمر ــ خاضعاً للمجال السيادي لأي من طرفي النزاع. فعلى طول الحواف الجنوبية لتلك الكثبان الرملية، يمتد شريط بري يختلف عرضه من مكان إلى آخر، ظل محلاً لمطالب متعارضة من قبل طرفي النزاع. ويمتد ذلك الحزام ــ الذي يفصل بين الأراضي السعودية وأراضي إمارة القعيطي في المكلا والشحر ــ من وادي مقشن في ظفار حتى الريان إلى الشرق من نجران. وقد اعتبر فلبي أن ذلك الحزام هو الحد الجنوبي للسلطة السعودية[89]. والحق انه قبل أن يثور النزاع، لم يكن كثير من أراضي الكيانات القبلية الداخلية ــ ولا سيما في التخوم الشمالية لحضرموت ــ تابعاً لأحد من الناحية القانونية (res nullius)؛ ولذلك تسابق طرفا النزاع على كسب ولاءات تلك القبائل سعياً لنشر علامات سياداتهما في تلك التخوم. غير أن ذلك السباق لم يكن متكافئاً؛ فقد أقر البريطانيون أن المرة لم تكن قبيلة الوحيدة التي أعلنت ولاءها للرياض، التي كسبت إلى جانبها أيضاً المناهل والكثير والعوامر وبني معروف وبيت إيماني والرواشد. كانت النتيجة التي استخلصوا وأبقوها سراً هي إقرارهم بإنه " يبدو أن النفوذ السعودي يمتد بين خطي 51شرقاً و53شرقاً لمسافة ستين ميلاً جنوب الرمال". طبعاً لم يكن ذلك يروق لهم، ولذلك قلبوا النظر في اعتبار الحافات الجنوبية للكثبان الرملية خطاً حدودياً عملياً.

لقد أدركوا، وقد تعلموا درساً مريراً في أثناء تجربتهم المريرة على التخوم السعودية ــ الظبيانية " انظر المبحث السابع"، أن ترك الوضع على ما هو عليه سيكون لمصلحة الرياض الأقدر على إدارة سياسة قبلية تكسب من جرائها ولاءات قبائل التخوم الواحدة تلو الأخرى. فعلى سبيل المثال، أثمرت زيارة قام بها فلبي، وطاف في أثنائها جزءاً واسعاً من التخوم السعودية الجنوبية آنذاك، عن استمالة شيخ شبوة إلى الرياض، الأمر الذي أثار غضباً شديداً في كل من عدن وصنعاء. ولهذا صمموا على أن يضعوا ــ بطريقة تعسفية ــ حداً لوضع وجدوا أنفسهم الخاسرين فيه لامحالة.

كانت التخوم السعودية الجنوبية كلها اذاً مفتوحة للنزاع والتسابق، غير أن معظم الخلاف تركز على ثلاث مناطق؛ تقع الأولى إلى الجنوب الشرقي من نجران وتضم العبر التابعة للصيعر، وهي منطقة تطلعت إليها صنعاء أيضاً. أما الثانية فكانت الحزام البري الذي يفصل حضرموت عن كثبان الربع الخالي، والذي يمتد بين خطي طول 48شرقاً و53شرقاً. أما الثالثة، فهي منطقة المهرة الواقعة في أقصى شرق المحمية. وقد أدرك البريطانيون حراجة موقفهم في تلك المناطق، فتنادوا لمد سيطرتهم عليها أو " الاعتراف " بكونها تابعة، بشكل أو بآخر، لإحدى قبائل نظامهم التعاهدي. وهكذا تضمنت سياسة التمدد البريطاني عدة محاولات لقطع الطريق على الرياض، التي كانت قد سبقت بالفعل إلى ممارسة قدر من النفوذ في أجزاء عدة من تلك المناطق[90].

مسألة النفط

في أواسط الثلاثينات، توفرت أسباب جديدة كلياً لمزيد من اهتمام كلا الجانبيين بمنطقة التخوم المشتركة؛ فقد بدأت شركتان عاملتان في أراضي طرفي النزاع، كاسوك(Casoc) وشركة نفط العراق ــ آي بي سي (ipc)، التطلع للتنقيب عن النفط في مساحات واسعة من تلك التخوم، وظهرت تبعاً لذلك فرق مسح وتنقيب في عدة مواقع. كانت عمليات المسح والاستكشاف في بدايتها، وكان من المتوقع أن تستغرق وقتاً طويلاً وان تتطلب مبالغ غير قليلة في ظل ظروف عدم التيقن من الخروج بنتائج واعدة. والحق أن المصالح النفطية كانت محركاً أساسياً للنزاع ــ في أثناء تلك الفترة على الأقل ــ بشأن مناطق التخوم المشتركة. فلقد دعا وزير الدولة البريطاني للمستعمرات، وبناء على اتفاق الإدارات المعنية، إلى إقامة السلطة البريطانية ومدها بطريقة أكثر وضوحاً وفعالية في التخوم الشمالية من أجل الحصول على حقوق تقادمية، بالنظر إلى احتمال وجود نفط في المحمية [91].

وقد أدى انهماك الشركات النفطية العاملة في أراضي الطرفين منذ أواسط الثلاثينات في سباق محموم للتنقيب عن النفط في أنحاء واسعة من شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها إلى شد انتباههما إلى كثير من تلك القفار ،فعلى سبيل المثال، ظهرت فرق تابعة لشركة كاسوك في ثمود، كما ظهرت فرق نفطية متعددة تابعة لآي بي سي شمال الخط البنفسجي وجنوبه في أراض ادعت بريطانيا تبعيتها لعدن ولمسقط، مع إنها لم تتخط دائرة عرض 20شمالاً؛ وقد تبادل الطرفان الاحتجاجات أو الإعراب عن القلق حيال تلك النشاطات. والتزمت السفارة البريطانية في رسالة إلى الخارجية السعودية بموقف يعتبر أن هذه المناطق محل نزاع بين الطرفين، بينما اعتبرت الأخيرة أن المناطق التي حدثت فيها المواجهات بين أرامكو وقوات الأمن العدنية ليست

محل نزاع بين الطرفين، مؤكدة عدم أحقية دخول السلطات البريطانية الرسمية لها [92]. في هذا الإطار، نصحت لندن لشركة آي بي سي بضرورة الالتزام بخط الرياض في عملياتها المسحية والاستكشافية. وبالتحديد، كان على هذه الشركة أن تحصر نشاطاتها ضمن خط يمتد من تقاطع دائرة عرض18 شمالاً مع الخط البنفسجي، حتى تقاطع دائرة عرض 20شمالاً مع خط طول 55 شرقاً. كان ذلك يتماثل مع خط الرياض لا خط أم الصميم الأكثر تشدداً " انظر الصفحات اللاحقة ". في الوقت نفسه، تلقت الشركة الأمريكية " نصيحة " بتجنب تخطي دائرة عرض 20شمالاً وخط طول 55 شرقاً.

لم يكن من المتوقع أن تلتزم الشركات المعنية بتلك التعليمات ــ التي كانت محابية للشركة البريطانية بصورة جلية ــ حرفياً، غير أن الهدف منها كان التقليل من، أو منع، أي مواجهات بين الفرق النفطية والممثلين الرسميين لطرفي النزاع، كما حدث فعلاً في بعض المناسبات[93]. أدى ذلك ــ على الرغم من بعض الاقتراحات والبدائل التي قدمت أو فكر فيها لأغراض تكتيكية ــ إلى أتباع الطرفين بصورة عامة، وحكومة عدن بصورة خاصة، سياسة التسويف أملاً في كسب الوقت لإتاحة المجال للفرق النفطية التابعة لكل منهما لمسح أكبر جزء ممكن، وممارسة ــ بالتالي ــ أعمال السيادة في كثير من مناطق النزاع بغية تقوية مواقفهما التفاوضية.

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

الخط البنفسجي (1913ــ1934)

يعود الخط البنفسجي إلى اتفاق أنجلوــ تركي "آذار/مارس1914" نحت منطقتي نفوذ لكل منهما في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. يبدأ هذا الخط من الطرف الجنوبي للخط الأزرق، ثم يتجه باستقامة إلى الجنوب الغربي باتجاه اليمن. وهكذا، "منح " الخط البنفسجي البريطانيين مساحة شاسعة من الربع الخالي تصل إلى دائرة عرض 20 شمالاً. لم يكن هذا الخط يخلو من خلل فاضح؛ فعلاوة على عدم إلزاميته القانونية نتيجة عدم إقراره من قبل السلطات العثمانية الزائلة، أكدت مذكرة للمستشار القانوني للخارجية البريطانية انه ــ نظيره الأزرق ــ لا يقومان على أساس صلب وفقاً للقانون الدولي، وقد اعترف أحد كبار المسؤولين البريطانيين بأن الخط البنفسجي خط اعتباطي رسم... في وقت لم تتوفر لدى السلطات البريطانية والتركية على حد سواء معلومات ذات شأن بخصوص تلك التخوم، بالرغم من ذلك لم يفتأ البريطانيون يعودون إلى ذلك الخط كلما احسوا بضعف موقفهم، الذي ثبت لديهم تهاوي أسسه القانونية والعملية، لمحاولة التقليل من خسارتهم في أي حل وسط قد تعتمده تسوية حدودية مقبلة[94].

وفي خضم ذلك الوضع العائم نوعاً ما، كانت الرياض تحتفظ في جعبتها بورقة الحق التاريخي. فبين الحين والأخر، كانت تلوّح بالحد الأقصى من مطالبها الذي يستند إلى حقوقها لتاريخية التي تسبق الوجود البريطاني نفسه في معظم تلك النواحي. كان ذلك يعني، بحسب وجهة نظر الرياض، أن أجزاءً واسعة من الأراضي الداخلية في حضرموت وظفار ومسقط تابعة لها. والحق أن كون هذه الأراضي غير خاضعة لأحد خلال المراحل الأولى للنزاع، فتح المجال واسعاً أمام عودة النفوذ السعودي إليها؛ فقد كانت الرياض ــ كما شهد البريطانيون أنفسهم ــ الأقدر على إدارة السياسة القبلية بنجاح يجعل السكان المحليين، الذين يعانون من تردي أوضاعهم المعيشية، يتطلعون في كثير من الأحيان إلى انضوائهم تحت السيادة السعودية[95].

اقتراح عدن الأول (آذار/مارس1935)

كانت الدلائل تشير إلى أن الطرفين يتجهان نحو نزاع طويل الأمد على التخوم السعودية الجنوبية، فاتجه التفكير البريطاني إلى محاولة إبعاد السعوديين قدر الأمكان إلى داخل الصحراء الرملية الواسعة لإتاحة مجال واسع لترسيخ المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية. ومن تلك المحاولات اقتراح تقدمت به عدن في ربيع 1935في ظل وضع قبلي وجغرافي مشوب بالغموض. كان هذا الاقتراح يقضي برسم خط مستقيم يصل بين تقاطع دائرة عرض 18شمالاً مع الخط البنفسجي، وتقاطع دائرة عرض 20شمالاً، مع خط طول 52شرقاً. بررت عدن اقتراحها بأن قبائل العوامر والمناهل الحضرمية تصل في تجوالها شمال دائرة عرض 18في الطرف الشرقي من خطها المقترح. وعلى كل حال، كان هدف سلطات عدن هو أن تعطي نفسها مجالاً رحباً لتوسيع نفوذها في تلك الأرجاء [96].

خط حمزة (الخط الأحمر، نيسان /أبريل 1935)

كان ذلك الخط هو الاقتراح الوحيد الذي تقدمت به الرياض بصفة رسمية لرسم حدودها الجنوبية. يتماش الاقتراح السعودي مع دائرة عرض 17شمالاً في المنطقة الواقعة بين خطي طول 48و25 شرقاً حتى تلتقي بالخط البنفسجي الذي ينحدر في اتجاه جنوبي غربي. وهكذا، كان خط حمزة يترك في طرفه الشرقي شريطاً واسعاً جنوب الكثبان الرملية يصل عرضه إلى مئة وستين ميلاً تقريباً ــ ضمن الأراضي السعودية، غير أنه يضيق بالتدريج مع انحدار الخط البنفسجي في الاتجاه الجنوبي الغربي [97].

اتسم خط حمزة، بصورة عامة، بالاعتدال، مقارنة بالاقتراحين البريطانيين السابقين. ففي حين ترك آبار سناو وثمود إلى الشمال منه، بقيت معظم أراضي الكثيري والقعيطي والمهرة داخل المحمية. وكان هذا الاقتراح مبنياً على عاملين: الأول القائمة المفصلة التي سبق أن قدمها فؤاد حمزة والمتضمنة حصراً للآبار التابعة لقبيلة المرة السعودية عبر منطقة واسعة من الربع الخالي وجنوبه على وجه الخصوص؛ والآخر تبعية بعض الأفخاذ والعشائر الحضرمية للرياض. وقد اعترف تقرير أعدّه قسم الأبحاث في الخارجية البريطانية بأن النفوذ السعودي يمتد فعلاً جنوب كثبان الربع الخالي في المنطقة الممتدة بين خطي طول 51و53 شرقاً. كان ذلك مرتبطاً بالاعتراف بتبعية بيت إيماني والرواشد للرياض، وهي القبائل التي تمتد منازلها جنوب الرمال بين الخطين المذكورين. وما دام برترام توماس (B. Thomas) ــ وهو أحد الرحالة البريطانيين والذي كان بعيداً عن أن يتصف بالود تجاه الرياض ــ هو الذي أكد هذه المعلومات، فقد اكتسبت اعترافاً بريطانياً شبه رسمي. وجدير بالذكر أن التقرير نفسه ذكر أن سناو تملكها قبيلة المناهل، والتي تشترك مع بيت إيماني في ملكية ثمود. وبالنظر إلى أن لندن شككت في تبعية المناهل، في الوقت الذي أكدت عدم تبعية الصيعر التي تقع إلى الغرب منها، للرياض، فإن مطالبة الأخيرة بتلك المنطقتين ظلت محل معارضة بريطانية [98].

الرياض تلمّح إلى إمكانية تعديل خط حمزة

كان ذلك الخط يمثل بالنسبة إلى الرياض الحد الأدنى من مطالبها المعقولة، التي كانت تستند إلى انفرادها بممارسة بعض مظاهر السيادة على بعض قبائل وعشائر تخومها الجنوبية. والحق أن الرياض كانت ميالة إلى الوصول إلى حل منصف، في حين أن الطرف الأخر لم يكن يشاطرها ــ فيما يبدو ــ الاهتمام نفسه. فعلى سبيل المثال، لمح فؤاد حمزة بعد فترة قصيرة من تقديم اقتراحه إلى موافقة حكومته على حل وسط بين اقتراحها والاقتراح البريطاني الأخير، غير أن لندن تجاهلت ذلك. وكما كانت الحال في التخوم السعودية الشرقية، أسف البريطانيون فيما بعد لتجاهلهم ذلك الموفق السعودي المرن. والحق أن عدم اضطرارهم إلى اللجوء إلى الخيار التحكيمي أو القضائي على التخوم السعودية الجنوبية أخفى موقفهم الحرج لفترة ليست بالقصيرة[99].

اقتراح الخارجية (تموز /يوليو1935)

شرعت الخارجية البريطانية في إعادة تقييم الموقف البريطاني بخصوص ذلك النزاع، في ضوء الأدلة التفصيلية التي قدمتها الرياض والتي دعمتها جزئياً شهادات بعض الرحالة

واعترافات بعض مسؤولي حكومة عدن نفسها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف موقف لندن بصورة سافرة. وعلى صعيد آخر، كانت الخارجية البريطانية مهتمة بالحفاظ على صداقة العاهل السعودي في وقت تزايدت خلاله النشاطات الإيطالية في اليمن ومنطقة جنوب حوض البحر الأحمر.

في تموز /يوليو1935، اقترحت الخارجية خطاً مستقيماً يمتد من تقاطع دائرة عرض 18شمالاً مع الخط البنفسجي، حتى تقاطع دائرة عرض 20شمالاً مع خط طول 55شرقاً[100]. والحق انه على الرغم من أن هذا الاقتراح كان أكثر واقعية من مواقف حكومة عدن المتصلبة، فقد ظل بعيداً عن تلبية الحد الأدنى من المطالب السعودية بسبب اقتطاعه جزءاً لا بأس فيه من الحواف الجنوبية لكثبان الربع الخالي ليبقيه ضمن محمية عدن.

اقتراح عدن الثاني (آب /أغسطس1935)

تدخلت عدن، مرة أخرى، في الحوار الذي كان يدور بين عدن إدارات بريطانية حول تخومها الشمالية. فلقد تقدمت في صيف 1935باقتراح وتوصية. كان الاقتراح هو إلاّ يقل الخط المقترح عن دائرة عرض 18شمالاً؛ أما التوصية فقد ذهبت أبعد من ذلك بالتمني على أن يتضمن الخط المقترح الشريط الصحراوي الذي يقع جنوب كثبان الربع الخالي، والذي يشكل ــ بحسب وجهة نظرها ــ جزءاً من دير قبائل " تابعة " لها مثل المناهل والصيعر. بل أن عدن فضلت أن يتضمن مثل هذا الخط ما عرضه عشرون ميلاً من تلك الكثبان.

بررت حكومة عدن مطلبها بالإعراب من اقتناعها بأن دير قبائل " تابعة " لها، مثل الصيعر والعوامر والمناهل والمهرة، تشمل السهوب التي تفصل الربع الخالي عن عمق الأراضي الحضرمية. بل أن الحواف الجنوبية للربع الخالي نفسه تنتمي ــ بحسب وجهة نظر حكومة عدن ــ إلى بعض تلك القبائل " المناهل والصعير على وجه التحديد "أكثر من انتهائها إلى غيرها من القبائل التي طالب السعوديون بها، مثل يام والمرة والرواشد. وبالتوغل في عمق الصحراء الرملية، كان لحكومة عدن رأي ــ يعوزه الكثير من الدقة ــ يتمثّل في اعتبار عدد من الآبار الجنوبية التي ادعاها فؤاد حمزة لقبيلة المرة منطقة مشتركة لجميع القبائل المعنية، بزعم أن القبائل التابعة لعدن ترتادها بالقدر الذي ترتادها به القبائل السعودية. كان تكتيك سلطات عدن، كما هو واضح. يتمثل ف تمييع مفهوم الديرة القبلي ــ والذي قام على أساسه الاقتراح السعودي الأخير ــ بهدف تثبيت سيطرة حكومة عدن على الحواف الجنوبية لتلك الصحراء، وإبعاد السعوديين إلى الشمال قدر المستطاع [101].

اقتراح وزارة المستعمرات (تشرين الأول /أكتوبر 1935)

في ضوء اعتراف لندن بأن أغلبية الآبار التي تضمنتها القائمة السعودية السالفة الذكر تابعة للمرة فعلاً، سعت لرسم إطار عام لديرة هذه القبيلة، " منحتها " بموجبه سبخة مجورة، على التخوم السعودية ــ العمانية، وآبار الشنا. وعلى الرغم من إقرار وزارة المستعمرات بذلك، فقد نادت بخط يقارب ديرة تلك القبيلة من دون أن يطابقها تماماً. كان هذا الاقتراح يقضي بأن يمتد الخط الحدودي المستهدف من تقاطع الخط البنفسجي مع دائرة عرض 18شمالاً، حتى تقاطع خط طول 52 شرقاً مع دائرة عرض19شمالاً؛ ومن ثم إلى تقاطع خط طول 54شرقاً مع دائرة عرض 20 شمالاً. وقد وصف وزير الدولة للمستعمرات هذا العرض بأنه نهائي ومعقول ويتسم بالكرم !وفي الوقت ذاته، اقترح تقديم مطالب توسعية لمصلحة الشيوخ المرتبطين ببريطانيا باتفاقيات حمائية كي تمثل عوائق " صلبة " أمام المطالب السعودية القائمة أو أي مطالب أخرى مستجدة [102]. وفي حين أن الخط الجديد " تخلى " عن شريط أرضي ضيق جنوب خط الخارجية السابق، فانه كان لا يزال يترك الحواف الجنوبية للكثبان الرملية العظيمة إلى الجنوب منه. ومن الواضح هنا أن مثل هذه المرونة التكتيكية تجسد اهتمام لندن المستمر بإبقاء مساحات شاسعة ضمن محمية عدن، سعياً وراء مكاسب نفطية محتملة.

خط الرياض (خط رايان، تشرين الثاني / نوفمبر 1935)

كان واضحاً أن قوة خط حمزة تفرض على بريطانيا التقدم باقتراح مضاد بصورة رسمية لتحسين موقفها التفاوضي الذي كان لا يزال ضعيفاً من الناحية القانونية، وذلك باعتماده رسمياً على الخطين البنفسجي والأزرق. كانت بعثة رايان إلى الرياض محاولة لتقديم اقتراح جديد يتسم بالجدية. وقد امتد خط رايان ــ فيما يتعلق بالتخوم السعودية الجنوبية ــ من نقطة تقاطع دائرة عرض 18 شمالاً مع الخط البنفسجي، حتى نقطة تقاطع دائرة 19شمالاً مع خط طول 53شرقاً؛ ومن هناك إلى تقاطع دائرة عرض 20 شمالاً مع خط طول 55شرقاً، ومع أن خط رايان (Ryan)"ترك " شريطاً ضيقاً من الأرض إلى الجنوب من اقتراح وزارة المستعمرات السابق الاشارة اليه، فانه لم يخرج عن الإطار العام لمجمل الاقتراحات البريطانية السابقة، وهو الإطار الذي قضى بإبقاء الحواف الجنوبية لكثبان الرملية العظمية ضمن محمية عدن. وبالتحديد، ترك خط الرياض شريطاً يتراوح عرضه بين عشرين إلى ثلاثين ميلاً من تلك الكثبان ضمن المحمية[103].

في عمق الأراضي الحضرمية، كان الطرفان جادين لتثبت من دعاواهما بناء على معلومات ميدانية. ففي كانون الثاني /يناير 1937، عرض البريطانيون أمام فؤاد حمزة خريطة قبلية لمناطق النزاع المشتركة في التخوم الحضرمية ــ السعودية. كانت وجهة النظر البريطانية تقوم على أن خط حمزة، حيث يقترب كثيراً من البحر في منطقة المهرة، يقتطع أراضي ومجموعات سكانية تابعة لقبائل عدنية. وبصورة تفصيلية، تم البحث في أربعة مواقع آبار إلى الشمال من ذلك الخط، هي تضو وشيصور وسناو وثمود، بهدف التحقق من تبعيتها القبلية. كان ذلك الأمر ــ كما أقرّت الرياض ــ خاضعاً للبحث الميداني، الأمر الذي كان يتيح إمكانيات أخرى، من بينها استفتاء السكان المعنيين [104].

اقتراح عدن الثالث (صيف 1937)

اتجهت لندن في تلك الفترة إلى قصر مطالباتها على الأراضي التي ترتكز دعاوى القبائل الحضرمية بشأنها على أسس راسخة. كان ذلك يعني التخلي عن أحد أهم العوامل التي أدّت إلى تشدّد ــ واعتباطية إلى حد ما ــ المطالب والاقتراحات البريطانية السابقة ،ووفق النهج الجديد، كان الاتجاه هو نحو التخلي عن فكرة إبعاد السلطة السعودية عن مناطق لم تتقرر ملكيتها بشكل واضح؛ ولذلك طلبت وزارة المستعمرات من حكومة عدن التفكر في إمكانية " التخلي " عن مزيد من الأراضي بين دائرتي عرض 17و18شمالاً، وخصوصاً غرب خط طول 51شرقاً. جسد ذلك التوجه الجديد اقتراب لندن أكثر قليلاً من تصور حل أكثر واقعية، يترك الكثبان الرملية العظيمة إلى الشمال من الخط المستهدف.

وكما يحدث بين الإدارات البيروقراطية، التي ينظر كل منها إلى أي موضوع من زاويته الخاصة، أفرغت حكومة عدن حماسة وزارة المستعمرات من محتواها باقتراح جديد لم يتضمن إلاّ تنازلاً محدوداً، مقارنة بالاقتراحات البريطانية السابقة. وقد تخلى الاقتراح الجديد عن قطاع أرضي عرضه عشرون إلى ثلاثين ميلاً على امتداد جبهة يصل طولها إلى ثلاثمئة ميل. كان هذا يعيني أن يمتد الخط الحدودي المقترح من تقاطع الخط البنفسجي مع خط طول 48شرقاً إلى نقطة ما على خط الطول 2و52 شرقاً جنوب دائرة عرض 19شمالاً. لم يكن وزير المستعمرات متحمساً لهذا " التنازل " المحدود في منطقة مقفرة لن يرى العاهل السعودي ــ في تقدير الوزير ــ فيها قيمة تذكر. والحق أن الاقتراح الجديد لم يمس السهوب الممتدة بين خطي طول 25و48شرقاً، بما فيها آبار سناو وثمود، والتي كانت أكثر المناطق إثارة للنزاع. وعلى أي حال، لم يقدَّم هذا الاقتراح إلى الرياض، مثله مثل أغلب الاقتراحات السابقة، حيث أن وزارة

الخارجية البريطانية فضلت عدم إثارة موضوع الحدود الجنوبية السعودية في وقت كان البلدان قد وجّها جل اهتمامهما نحو التخوم السعودية الشرقية [105].

والحق أن هذا الاقتراح كان أبعد كثيراً مما كان نطاق السيادة البريطانية قد وصل إليه فعلاً؛ ولذلك شددت وزارة المستعمرات على ضرورة جمع معلومات مفصلة عن منطقة التخوم وممارسة السلطة البريطانية عليها بطريقة أكثر ثباتاً من أجل تقوية موقف لندن في أي مطالبات لاحقة. وهكذا ظلت السلطة البريطانية تنتشر ببطء في قفار لم تكن قد أعطتها كثير اهتمام من قبل. وعلى الرغم من ذلك، ومع تجمع سحب الحرب العالمية الثانية، دخل هذا النزاع مرحلة سكون، فتوقفت المفاوضات والاقتراحات المتضادة.

اتفاق التوزيع السياسي للقبائل (آب/أغسطس1948)

يبدو من عرض الاقتراحات السابقة أن الاقتراب من حل وسط لذلك النزاع المطول لم يكن أمراً بعيد المنال. ففي الوقت الذي اتجهت مطالب الطرفين بخصوص التخوم السعودي الشرقية إلى التباعد في نهاية عقد الأربعينات، كان نزاعهما الحدودي الجنوبي يجري على وتيرة مختلفة نوعاً ما. ففي خطوة مهمة على طريق حلحلة النزاع الأخير، عقد الطرفان اتفاقية في العبر لتسوية مسائل الغارات والتعويضات القبلية. وكان أبرز ما تمخضت عنه تلك الاتفاقية هو توزيع الولاءات السياسية لقبائل التخوم بينهما. فلقد عُرفت قبائل كرب والصيعر ونهد والكثيري " بني بدر " والعوامر والمناهل والمهرة وشيوخ البريك على إنها قبائل حضرمية؛ بينما سميت قبائل يام والدواسر وقحطان على إنها قبائل سعودية[106]. ترجع أهمية تلك الاتفاقية إلى كونها وضعت إطاراً عاماً للتسوية يحاكي إطار اتفاقية المحمرة التي مهدت للتسوية الحدودية السعودية ــ العراقية؛ غير إنها لم تكن كافية بحد ذاتها للوصول إلى حل نهائي؛ فقد كان الأمر يحتاج إلى التوافق على عدة مفاهيم جوهرية وخطوات إجرائية محددة.

كان من الضروري تحديد معنى الديرة القبلية، وهو أمر لم يكن البريطانيون قد استوعبوه تماماً، أو أنهم فضلوا تمييعه عن طريق الخلط بين مفهوم الديرة القبلية وأنماط تنقلات القبائل عبر دير بعضها، وكان هناك غموض ــ وخصوصاً على الجانب البريطاني ــ بشأن تبعية بعض الآبار والمراعي الواقعة في جنوب الربع الخالي. ففي حين حصرتها المذكرة السعودية المقدمة في 1935في قبيلة المرة، أشركت تقارير بريطانية فيها قبائل حضرمية. وكانت محصلة ذلك أن الطرفين كانا لا يزالان مختلفين حول التبعية القبيلة، ومن ثم السياسية، لمنطقة صحراوية تمتد إلى دائرة عرض 20شمالاً.

ومن الناحية أخرى، كان من المحتم القبول بأن يكون مفهوم الديرة القبيلة أساساً رئيسياً، أو أحد الأسس الرئيسية، للخط الحدودي المستهدف. ففي حين يعد هذا المفهوم الركيزة الأساسية للموقف السعودي، فإن البريطانيين اتجهوا ــ مضطرين ــ نحو القبول به إطاراً عاماً، دون التقيد الحرفي به؛ بمعنى أنهم لم يروا ضرورة لتطابق الخط الحدودي المستهدف مع دير القبائل المعنية.

الرياض تطرح الحد الأقصى لمطالبها الحدودية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، طرحت الرياض الحد الأقصى لمطالبها على تخومها الشرقية، وأعلنت أنها في صدد مراجعة مطالبها الحدودية في تخومها الجنوبية. وفي السياق نفسه، رفض أحد كبار المسؤولين السعوديين الدخول مع السفير البريطاني في نقاش بشأن النزاع الحدودي السعودي ــ العدني، متحاشياً إعطاء أي انطباع بان حكومته تشك للحظة في سيادتها على كامل المنطقة محل النزاع. وبدا المسؤول السعودي واثقاً بأن سيادة بلاده على تلك المنطقة، التي شهدت مواجهات عدة بين ممثلي الشركات والحكومات المعنية، أمر واقع يمارس ومقبول ولا يمكن تحديه. وهكذا، واعتماداً ــ فيما يبدو ــ على ترجبتها على تخومها الشرقية، تبنّت الرياض موقفاً مؤداه التقليل من أهمية النزاع على تخومها الجنوبية. لا بد أن الموقف السعودي آنذاك قد أثار حيرة حكومتي عدن ولندن أكثر من ذي قبل، لأنه كان يرسم ملامح خيار سعودي جديد حده الأدنى خط حمزة، بينما يصل حده الأعلى إلى ما هو أبعد من ذلك كثيراً، أخذاً في الاعتبار مذكرة سعودية تعود إلى 1934، اعتبرت فيها الرياض إنها تمارس سيادتها فعلاً على قبائل حضرموت بعدة أوجه، مثل دفعها للزكاة وخضوعها للقوانين السعودية وتلبيتها نداء الجهاد[107].

خط أم الصميم ــ الريان (1949)

كانت لندن ــ التي ألفت نفسها منجرة، في خضم نزاعها الحدودي مع الرياض على التخوم السعودية الشرقية، نحو خطوات دبلوماسية وتحكيمية لم تكن تجري لمصلحتها ــ قد وجدت في سياسية التسويف أسلوباً لتحاشي وضع النزاع بشأن التخوم السعودية الجنوبية على طريق مماثل. لكن الحقائق على الأرض كانت تكشف باطراد أن السباق على نشر علامات السيادة على البشر والأرض بين الرياض وعدن لم يكن يجري لمصلحة الأخيرة. ولذلك بدأت السلطات البريطانية المختصة الاستعداد لمرحلة صعبة قادمة. في هذا السياق، تمنى أحد كبار مسؤولي حكومة عدن في 1954على لندن التراجع عن خط التحول البطيء في سياستها والتي كانت

تستهدف البحث عن حل دبلوماسي لحدود المحمية الشمالية، والتي تمثلت أساساً في خط الرياض، وهو الاقتراح الوحيد الذي سبق أن قدم إلى الجانب السعودي بصورة رسمية.

وفي الوقت نفسه، شرعت عدن في التفكر في اقتراح جديد يمثل الحد الأقصى من مطالبها بخصوص تخومها الشمالية كلها. كانت النتيجة رسم خط يبدأ من نقطة تقاطع طول 56شرقاً مع دائرة عرض 30و21 شمالاً ليمتد غرباً في اتجاه جبل الريان حتى يتقاطع مع الخط البنفسجي[108]. بررت حكومة عدن مطالبها الجديدة المتشددة، التي كانت أكثر تصلباً من معظم الاقتراحات السابقة "وخصوصاً خط الرياض، بل والخط البنفسجي في الأرجاء الغربية من التخوم المشتركة "، بزعم أن أدلة جديدة توفرت لديها تثبت أن جميع الأراضي الواقعة جنوب خطها الجديد تعود لقبائل موالية لها. والحق أن خط أم الصميم ــ الريان، الذي لم يقم على أساس صلب قبلياً وقانونياً، لم يكن ــ فيما يبدو ــ أكثر من خطوة تكتيكية لتعزيز الموقف البريطاني التفاوضي، في ضوء عزم الرياض توسيع مطالبها.

العودة إلى الخط البنفسجي

عادت لندن بعد ذلك إلى التمسك بالخط البنفسجي كخط دفاع أخير، في محاولة يائسة لتقوية موقفها في أي مفاوضات لاحقة، على الرغم من إقرار مسؤولين بريطانيين معنيين بحراجة موقفهم الجديد، الذي وجدوا فيه أنفسهم يطالبون في منتصف الخمسينات بأراض سبق أن " تركوها " للرياض قبل عشرين سنة خلت. ولهذا ترددت لندن بين ذلك الخط العتيق وبين تعديلات تأخذ في الحسبان مفاهيم أخرى، مثل الولاءات القبلية، التي وصفها المسؤول نفسها بأنها أقوى نقطة للسعوديين [109].

الخط البريطاني المنفرد (1955)

في إثر انسحاب بريطانيا من عملية التحكيم الخاصة بنزاعها مع الرياض حول تخومها الشرقية " انظر المبحث السابع"، لجأت إلى فرض خط أمر واقع شمل التخوم الشرقية والجنوبية السعودية على حد سواء. امتد الجزء الجنوبي من خط 1955من نقطة تقاطع دائرة عرض 19شمالاً مع خط طول 52شرقاً وعلى امتداد الأطراف الجنوبية للكثبان الرملية، إلى تقاطع دائرة عرض 48و18 شمالاً مع خط طول 03و51شرقاً، ومن ثم إلى تقاطع دائرة عرض 10و18شمالاً مع خط طول 20و48شرقاً. يمتد خط 1955بعد ذلك في اتجاه جنوبي غربي حتى يلتقي مع الخط البنفسجي. غني عن الذكر ان الحكومة السعودية ــ التي أبلغت بهذا الخط رسمياً ــ رفضت الاعتراف به وبأية إجراءات ناجمة عنه [110]. وضع ذلك الإجراء التحكيمي نهاية

للتواصل الدبلوماسي السعودي ــ البريطاني حول التخوم السعودية الجنوبية، ولهذا ظل ذلك النزاع خامداً حتى انسحاب بريطانيا من جنوب شبه الجزيرة العربية.

الرياض تعيد التمسك بخط حمزة

غلبت الصبغة الدبلوماسية على هذا النزاع لثلاثة عقود ونيف؛ غير انه مع نشأة دولة اليمن الجنوبية الجديدة في 1968، أضيف بعدُ أيديولوجي إلى ذلك النزاع الخامد، الأمر الذي نقله إلى طور جديد عكس التوتر المتصاعد الذي شاب علاقة الرياض بجارها الجنوبي الجديد. فبعد وقت قصير من نشأة اليمن الجنوبي، وعلى الرغم من حداثة مؤسساته السياسية والعسكرية، اشتعلت أحداث الوديعة " تشرين الثاني /نوفمبرــ كانون الأول / ديسمبر 1969". وقد اعتبرت حكومة عدن خلال تلك الأحداث أن الكرب والصيعر تابعتان لها، الأمر الذي يجعل الوديعة ضمن أراضيها. وجدير بالذكر أن سكان الوديعة ــ التي ربما جاز لنا أن نعتبرها أقصى موقع سعودي في منطقة التخوم الجنوبية وتبعد عن نجران نحو 370كيلاًــأفراد من قبيلة الصيعر التي عمرتها خلال 1954، بينما عمرت الكرب شرورة التي يفصلها عن الوديعة نحو 50كيلاً. والقبيلتان اختارتا الرعوية السعودية وخضعتا للسلطات السعودية في شرورة، وهما تدافعان عن هذه المنطقة. وقد استنتج أحد ابرز المختصين بالنزاعات الحدودية العربية من إشارة بيان سعودي إلى كون الوديعة تقع شمال الخط البنفسجي، أن الرياض تعترف واقعياً بذلك الخط في تلك المنطقة بالتحديد. والحق أن محاولة الربط بين تحركات القبائل المعنية وخط وهمي عفا عليه الزمن قد تبدو متعجلة [111].

على الرغم من أن تلك الأحداث كانت استثناء لم يعكر الطابع السلمي العام لذلك النزاع الحدودي، فإن علاقة الرياض بعدن لم تكن تسمح باستئناف المفاوضات التي انقطعت منذ منتصف الخمسينات، فظل ذلك النزاع خامداً. خلال السنين اللاحقة، عكست خرائط أصدرها الطرفان موقفيهما الرسميين الأخيرين. فعلى سبيل المثال، أظهرت خريطة سعودية تعود إلى 1986تمسك الرياض رسمياً بخط حمزة الذي سبق أن أكدته مذكرة وزارة الخارجية السعودية "تشرين الأول/ أكتوبر 1955".

مذكرة التفاهم السعودية ــ اليمنية (1994)

كانت إعادة فتح هذا الملف الحدودي تنتظر حدوث تغير سياسي حاسم يتيح التعامل مع قضاياه المعقدة بأسلوب إيجابي. شكلت الوحدة اليمنية خطوة مهمة على هذا الطريق بالنظر إلى تولي صنعاء، وهي التي تربطها بالرياض علاقة جيدة، هذا الملف، في غمرة أوضاع سياسية

اقتصادية مستجدة خلّفتها الحرب الانفصالية وتداعياتها. فقد أدت المشكلات التنموية التي تفاقمت بعد الحرب إلى اقتناع النخبة السياسية اليمنية بصورة خاصة، والرأي العام اليمني بصورة عامة ــ كما يبدو ــ بإقفال الملف الحدودي مع جارتهم الكبرى. وفي هذه الظروف، وقعت الرياض وصنعاء في شباط /فبراير 1995مذكرة تفاهم كرست خط 1934الحدودي ودشنت ست لجان لحل جميع القضايا الحدودية والسياسية العالقة. لا تزال التخوم البرية الطويلة الممتدة من النقطة التي وقف عندها خط 1934حتى عقدة التقاء الحدود المستهدفة لليمن والسعودية وعمان هي الموضوع الأبرز للمفاوضات الدائرة حالياً.

ظل المسؤولون في البلدين يحيطون مفاوضاتهم الثنائية بقدر كبير من التعتيم الإعلامي وسط جو تفاؤلي عام، غير أن المفاوضات التي دارت على مستوى اللجان واجهت صعوبات وتباينات ما لبثت أن طفت على السطح منذ أواخر 1994. وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار برفع مستوى التفاوض. ففي آب / أغسطس 1997، اتفق الطرفان في أثناء زيارة للأمير سلطان بن عبد العزيز لصنعاء، على "التعجيل بحل قضية الحدود عبر المفاوضات الثنائية على أعلى المستويات ". غير أن ذلك لم يحل دون استمرار التباينات في مواقف الطرفين. فعلى سبيل المثال، نصت المادة الخامسة من مذكرة التفاهم على عدم جواز قيام الطرفين باستحداث أي منشآت في منطقة التخوم. وقد أكد اجتماع الجولة الأولى للجنة العليا المشتركة واجتماع الجولة السابعة للجنة العسكرية المشتركة هذا الأمر، وكذلك ــ في إشارة فيما يبدو إلى عدم الالتزام به ــ إزالة " أي استحداثات تمت من أي من الطرفين في المناطق الحدودية بعد توقيع مذكرة التفاهم "؛ غير أن هذه القضية ظلت ــ فيما يبدو ــ عالقة بحيث أن اللجنة العسكرية المشتركة اضطرت في جولتها التاسعة إلى إعادة تأكيدها، بل وزادت على ذلك ــ في دلالة مهمة على توتر الأوضاع في المناطق الحدودية ــ بالنص على " عدم استخدام القوة أو التهديد بها لحل أي خلاف ينشأ"[112].

وعلى صعيد الخط الحدودي المستهدف، أكمل الطرفان "مشواراً جيداً "رسماً" خلاله مسافة طويلة من الحدود "، غير أن خلافاتهما ثارت بشأن منطقة المهرة في أقصى الطرف الشرقي من تخومهما المشتركة [113]. وقد لوح نائب الرئيس اليمني ــ في إطار ما يبدو انه مناورة للضغط على الرياض باللجوء إلى التحكيم ــ في حالة عدم قبول الأخيرة "بالتصور النهائي " فيما يتعلق بقضية الحدود المشتركة، والذي قدمه الرئيس اليمني للأمير سلطان بن عبد العزيز. وفي السياق نفسه، اقترح الرئيس اليمني تأجيل المفاوضات الحدودية " لفترة غير محددة "، متهماً الرياض بعدم توفر الرغبة والقناعة التامة بذلك. وردّت الرياض بتصريح هادئ أكدت فيه حرصها "على

حل ما تبقى من خط الحدود مع الجمهورية اليمنية الشقيقة دون تأخير، خاصة أن المملكة العربية السعودية توصلت إلى حل معظم مواضيع الحدود مع الدول المجاورة لها بأسلوب ودي وأخوي"[114]. وعلى الرغم من توقف المفاوضات الحدودية بين الجانبين، فإن من المستبعد إلاّ يعودا إلى إكمال العمل المضني الذي أنجزاه في ظل توفر رغبة مشتركة في إقفال الملف الحدود بينهما بصورة نهائية. لقد ساد مبدأ الصفقات المتبادلة والمتوازنة التسويات التي أبرمتها الرياض مع جيرانها خلال الأعوام الثلاثين الماضية " الأردن وقطر 1965، عمان 1971، أبو ظبي 1974". ولهذا، فانه من المتوقع ألاّ تخرج التسوية الجديدة المنتظرة لهذا النزاع عن هذا النمط المتوازن.

يبدو أن مجموعة من العوامل ستؤثر على شكل التسوية القادمة. فقد مرت عدة عقود منذ بروز هذا النزاع إلى السطح ثم كمونه مرة أخرى، في وقت كانت الأطراف المعنية تواصل بناء وترسيخ وتوسيع المدى الإقليمي لمؤسساتها السياسية والإدارية والاقتصادية. ولقد شهدت السنوات اللاحقة تغيرات اجتماعية ــ سياسية مهمة فرضت واقعاً جديداً يستبعد أن تتجاهله أي تسوية لاحقة. ومن ذلك أن بعضاً من قبائل الصيعر والكرب التي اتفق الطرفان في 1949على اعتبارها تابعة لعدن، اختارت الرعوية السعودية استقرت في أراض سعودية " شرورة والوديعة "، وخضعت بالتالي للسيادة السعودية فترة طويلة ومتواصلة. ويفرض الواقع الجديد بعض التعقيدات التي من المفترض أن تكون ضمن جدول أعمال المفاوضات الحالية. فمثلاً، للصيعر والكرب آبار مشهورة "زمخ، منوخ " في الجانب اليمني من الحدود القائمة من الناحية الواقعية. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن كثيراً من أفراد قبيلة المهرة في أقصى شرق التخوم المشتركة يحملون هويات سعودية [115].

ومن الناحية أخرى، زادت ضغوط المطالب التنموية من قبل قطاعات واسعة من المجتمع اليمني على النخبة السياسية الحاكمة. ولقد تأججت تلك المطالب بعد الوحدة اليمنية وما تلاها من حرب أهلية. في هذه الأجواء، تبدي صنعاء ــ كما يظهر ــ اهتماماً واضحاً بإيجاد صبغة ما لاستيعاب اليمن اقتصادياً وسياسياً ضمن المنظومة الخليجية ،وفي حين أن قضايا عدة لا تزال تحول دون تحقيق هذه الرغبة اليمنية فيما يبدو، فإن تسوية هذا النزاع الحدودي، وما سيفضي إليه من تمتين للعلاقات السعودية ــ اليمنية، سيؤدي إلى مزيد من التقارب بين اليمن الموحد والمنظومة الخليجية.

وعلى الصعيد نفسه، دار لفترة من الوقت، في غمرة المفاوضات الحدودية بين الطرفين، حديث هامس عن محاولة صنعاء ربط التسوية الحدودية المستهدفة بصفقة تتضمن إعادة منح

الرياض العمالة اليمنية وضعاً مميزاً. ولقد لمحت مصادر سعودية قريبة من المفاوضات إلى ذلك، حيث أرجعت التعقيدات التي تواجهها المفاوضات الحدودية بين البلدين إلى " تدخل بعض الأطراف الخارجية وسعي اليمن إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية في مقابل تسوية الجزء الباقي من الحدود [116].

المبحث السابع

الحدود السعودية ــ الظبيانية ــ القطرية

تشكل القفار الداخلية الواقعة بين واحتي الأحساء والبريمي موضوع النزاع بين الرياض ولندن في تلك الأرجاء. يعود الوجود السعودي في البريمي إلى فجر القرن التاسع عشر، حيث استمر، مع بعض التقطع، إلى 1869. ومن جهة أخرى، تفاوت نفوذ شيوخ أبو ظبي على الداخل الصحراوي بحسب الموقع والقبيلة، غير انه لم يبلغ ــ في الغالب ــ درجة واضحة تعطيهم سيادة على أبعد من خمسة عشر ميلاً خارج أبو ظبي نفسها؛ وكان ذلك هو الرأي الذي تعارف عليه المسؤولون البريطانيون خلال معظم سني القرن المنصرم. والحق أنه خلال ثلثه الأخير، ترك انسحاب السعوديين فراغاً سياسياً تزامن مع انتعاش مشيخة أبو ظبي، التي تمكنت من مد سلطتها في بعض أجزاء الداخل الصحراوي، وخصوصاً بعض قرى البريمي. والى الغرب من المشيخة، ظل خور العديد، من الناحية العملية، خارج نطاق نفوذها؛ غير أن بريطانيا ــ في غمرة تنافس مع تركيا على ذلك الجزء من الساحل ــ ادعت تبعيته لأبو ظبي ــ تمهيداً لإعلان بسط حمايتها عليه في 1906. ظل الخور محل تنازع بين أبو ظبي والدوحة والرياض، غير أن شيخ الدوحة أقر خلال الثلاثينات بأنه على الرغم من أن هذا الجزء من الساحل لا يتبع أياً من الأطراف تماماً، فإن الرياض تنفرد بممارسة قدر من الضبط الأمني فيه. وعلى صعيد آخر، وفي العشرينات من هذا القرن، عاودت السلطات السعودية في الأحساء ممارسة بعض مظاهر السيادة "مثل حفظ الأمن، وجمع الزكوات من عدة قبائل، الحصول على صكوك البيعة من زعمائها " عبر المنطقة الممتدة من الأحساء حتى البريمي، بما فيها صحراء الظفرة والجافورة.

على صعيد آخر، يمكن القول بصورة عامة أن سلطة شيوخ قطر ــ الذين اعتبرهم مسؤولون بريطانيون معنيون خلال تلك الفترة تجاراً أكثر منهم أمراء ــ لم تشمل، حتى أواسط الثلاثينات ــ بل وربما بعد ذلك بفترة ليست قصيرة ــ إلاّ الدوحة ومحيطها المباشر. وفيما عدا خور العديد، لم يسبق لشيوخ قطر أن طالبوا بأي أراض خارج الدوحة نفسها. ومن الثابت ان

أمير قطر نفسه كان، لبعض الوقت، يدفع للرياض إتاوة سنوية سراً لقاء الاحتفاظ بموقعه السياسي في الدوحة[117].

ومن جهة أخرى، كان النفوذ البريطاني في حوض الخليج يتزايد تبعاً لاكتسابه أهمية استراتيجية "كممر للطيران بين الشرق والغرب" واقتصادية مع تزايد أدلة على وجود مخزونات نفطية ذات شأن في عدة أماكن فيه. فمنذ 1914، حافظت حكومة الهند البريطانية على وجود بحري دائم لها، بعد أن كانت قد قطعته في أواخر سني القرن المنصرم. وبحلول 1916، كانت بريطانيا قد أكملت منظومة اتفاقياتها المانعة في الخليج بإبرامها اتفاقية مع قطر تعهدت فيها بالدفاع عن تلك المشيخة ضد أي هجوم بحري. وفي 1929، مدت مسؤولية القوة الجوية الملكية البريطانية لتشمل حوض الخليج بكامله. ومما له دلالة واضحة أن بريطانيا وسّعت في أواسط الثلاثينات التزامها بالدفاع عن قطر ليشمل البر القطري [118]. وفي السياق نفسه، دأبت السلطات البريطانية المعنية على تشجيع شيوخ المنظومة التعاهدية على مد سلطاتهم إلى ــ أو على الأقل ادعاء سيادتهم على ــ مناطق صحراوية داخلية وقبائلها، في الوقت الذي كانت الرياض فعلاً تمارس نفوذاً على كثير منها. لم تكن جهود البريطانيين سهلة دائماً، لأن هؤلاء الشيوخ كانوا في الغالب منصرفين إلى نشاطاتهم البحرية. والحق انه على الرغم من ذلك كله، ظلت مساحات داخلية شاسعة غير تابعة لأحد (res nullius) من الناحية القانونية، وهو ما زاد في حرارة النزاع ووسع آفاقه.

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

الخط الأزرق(1934)

يعود الخط الأزرق ــ الذي يعد أول سابقة لتقسيم مناطق النفوذ في المناطق الصحراوية في شبه الجزيرة العربية ــ إلى مشروع الاتفاقية الأنجلو ــ تركية "تموز /يوليو 1913"، التي رسمت منطقتي نفوذ بريطانية وتركية في محاولة لتقليل الاحتكاك بين طرفيها عشية الحرب العالمية الأولى. أظهرت خريطة مرفقة بتلك الاتفاقية أن الخط الأزرق يبدأ من نقطة على ساحل الخليج العربي بالقرب من جزيرة الزخنونية، ثم يمتد باستقامة جنوباً عبر صحراء الجافورة لينتهي في كثبان الربع الخالي، تاركاً مساحة واسعة من شرق شبه الجزيرة العربية وجنوب شرقها ضمن منطقة نفوذ بريطاني. الجدير بالذكر أن هذا الخط لم يمثل تعييناً دقيقاً لحدود سياسية قاطعة بالمعنى العصري لهذا المفهوم، وإنما كان مجرد خط اعتباطي مرسوم على الورق، لم يعر أدنى اهتمام لحقائق الحياة الاجتماعية القبلية في تلك المناطق الداخلية من شبه

الجزيرة العربية. وعلى أي حال، لم تكن لاتفاقية 1913حجة قانونية بسبب عدم تصديق السلطات التركية عليه[119].

والإضافة إلى ذلك، سبق لبريطانيا نفسها أن تجاهلت الخط الأزرق لمصلحة الرياض؛ ففي حين أن ذلك الخط ترك الأحساء ــ بحسب اتفاقية 1913ــ تحت السيادة التركية ــ اعترفت المعاهدة الأنجلو ــ سعودية "1915"بالمنطقة ذاتها ضمن السيادة السعودية الصريحة، من دون إشارة إلى ذلك الخط أو إلى اتفاقية 1913. كما صرحت اتفاقية 1915ان الأراضي السعودية " في مواجهة المشيخات الخليجية وغيرها " ستكون موضع تحديد لاحقاً. وفي تجاهل آخر للخط الأزرق، رسم كوكس فيما بعد "خطاً حدودياً " [120] لقطر يختلف عن الخط الأزرق، الأمر الذي يعني أن الخط الأزرق لم يكن أساس " الحدود " التي دعت اتفاقية 1915 إلى تحديدها لاحقاً. وفي مناسبة أخرى، كررت بريطانيا في تسوية العقير الحدودية "1922" تجاهل خط حدودي آخر " الخط الأخضر " سبق أن قررته اتفاقية 1913 ليشكل الحد الجنوبي الأقصى للكويت[121]. وعلى أي حال، لم يفت السلطات البريطانية المعنية أن الرياض بسطت سيادتها فعلاً على مناطق تقع، بالتأكيد، شرق الخط الأزرق، الذي لم يعد منسجماً مع المعطيات الواقعية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى.

والحق أن بعض المسؤولين البريطانيين شككوا سراً في صلابة موقف بلادهم. فعلى سبيل المثال، فندت مذكرة بالغة الأهمية، أعدها المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية آنذاك، موقف الوزارة المستند إلى الخط الأزرق. فلقد ذهبت المذكرة إلى أن مجرد رسم خط على خريطة لا يعني أن السيادة البريطانية، أو سيادة أي من شيوخ المنظومة التعاهدية، وصلت إليه فعلاً، الأمر الذي يبقى معظم المناطق المتنازع عليها، في الأصل، غير تابعة لأحد (res nullius). فإذا ما تمكنت دولة ما من ممارسة مظاهر سيادية على جزء بعينه من تلك المناطق لفترة معقولة، فإنها تكتسب بشأنه حقاً بالتقادم لا تستطيع دولة أخرى نقضه بمجرد الاحتجاج السلبي، من دون ممارسة قدر مماثل أو اكبر من السلطة عليه، ولما كان السعوديون قد انفردوا، تقريباً، بممارسة قدر ملحوظ من مظاهر السيادة شرق ذلك الخط، فإن بريطانيا، كما خلصت المذكرة، ستجد نفسها خاسرة إذا ما أقامت دعواها على الخط الأزرق فقط[122]. وقد ظل الخط الأزرق، لبعض الوقت، أمراً غير ذي بال بالنظر إلى انحسار النفوذ التركي عن حوض الخليج وشبه الجزيرة العربية. غير أن البريطانيين رجعوا إليه في أعقاب وصول السعوديين إلى شاطئ الخليج العربي وانتشار نفوذهم لاحقاً شرق ذلك الخط، متخذين منه موقفاً أولياً لهم في مستهل نزاع حدودي صعب مع الرياض.

والحق أن انبعاث رائحة النفط في شرق شبه الجزيرة العربية ضاعف من أهمية قفار ظلت في غياهب النسيان فترة طويلة؛ فقد اجتذبت تلك الرائحة شركات نفط بريطانية وأمريكية للعمل لدى أطراف النزاع، الذين لن يلبثوا أن يبلوروا مطالب متعارضة. ففي أيار/مايو1933 / وقعت الحكومة السعودية وشركة ستاندرد أويل أوف كليفورنيا (Socal) في جدة اتفاقية تولت الشركة بموجبها التنقيب عن النفط واستخراجه في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية، وهي منطقة لم تعرف تحديداً دقيقاً في مواجهة المشيخات الخليجية المجاورة مثل قطر، وأبو ظبي، وعمان، والبحرين [123].

وعلى صعيد آخر، "عرضت" الحكومة البريطانية في أيار/مايو 1935 على شيخ قطر حمايته ضد أي "اعتداءات " خطيرة على بلاده، لقاء منحه امتيازاً نفطياً لشركة الامتيازات النفطية المحدودة، وهي ذراع لشركة نفط العراق "آي بي سي". تكمن أهمية ذلك الامتياز في أن الشركة أصرّت على إدخال جبل نخش، الواقع في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه جزيرة قطر، ضمنه، نظراً إلى احتمال وجود مكامن نفطية في جوفه[124]. كما شهدت السنوات القليلة اللاحقة توقيع مسقط وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة اتفاقيات مماثلة مع الشركة نفسها.

كان من المتوقع، بعد ذلك، أن تجول فرق تنقيب تابعة لشركات مختلفة قفاراً واسعة أصبحت ضمن مناطق امتيازها، و أن تزود تلك الشركات الحكومات المحلية بخرائط وتقارير عن عمليات المسح الجغرافي والجيولوجي لمناطق عملياتها. أدى ذلك كله إلى إذكاء اهتمام ومعرفة أطراف النزاع بتلك المناطق، وتصعيد مطالبهم حيالها. كانت أول مناسبة استخدمت فيها الحكومة البريطانية الخط الأزرق في مواجهة السعوديين مرتبطة بالنفط. ففي أعقاب توقيع الاتفاقية النفطية بين الحكومة السعودية وشركة سوكال، استفسرت الخارجية الأمريكية من نظيرتها البريطانية عن "الحدود "الشرقية السعودية، فأرسلت الأخيرة مسودة اتفاقية 1913والخريطة المرفقة بها إلى الأمريكيين والسعوديين [125].

خط كوكس(1922)

غداة مؤتمر العقير، كانت الشائعات قد بدأت تنتشر بشأن احتمال وجود مكامن نفطية مثيرة للاهتمام في شرق شبه الجزيرة العربية، كان ذلك يعني أن التخوم السعودية الشرقية والجنوبية الشرقية سوف تكون محلاً كثيرا من الخلافات فيما بعد. وقد لاحظ كوكس أن ممثلاً للشركة الشرقية والعامة ــ والذي حصل فيما بعد على امتياز سعودي للتنقيب عن النفط ــ كان برفقة الوفد السعودي إلى ذلك المؤتمر. ولذلك رسم ذلك الدبلوماسي البريطاني، بمبادرة ذاتية منه، خطاً يفصل بين قطر ومقاطعة الأحساء السعودية حماية لمصالح بلاده النفطية. وبدأ خط كوكس

من رأس خليج سلوى، تاركاً هجرة أنباك للسعوديين، لينتهي شمال خور العديد التي عدها البريطانيون تابعة لأبو ظبي، كما أسلفنا ولم يكن ذلك الخط الاعتباطي يحمل صفة رسمية، ولذلك لم يضطر الوفد السعودي ــ كما يبدو ــ إلى الرد عليه، ناهيك عن القبول به[126].

اقتراح شركة نفط العراق (1933)

على الصعيد الاقتصادي، كانت التكهنات والدلائل تتزايد ــ وبخاصة بعد اكتشاف النفط في البحرين ــ بان الأراضي العربية الخليجية تسبح فوق بحار نفطية هائلة. ولذلك، اهتمت الشركات النفطية المعنية بتوسيع مناطق امتيازها قدر الإمكان، وإدخال مواقع واعدة ضمن " حدود " البلدان المعنية. فعلى سبيل المثال، نشرت شركة نفط العراق منذ أوائل 1933، أي قبل حصولها على الامتياز النفطي القطري، خريطة لتلك المشيخة تضمنت خطاً " أعطى " شيخ الدوحة، السيادة على شبه الجزيرة القطرية برمتها. كانت الشركة مهتمة بإدخال جبل نخش، الذي يقع على بعد عشرة أميال تقريبا من الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة، ضمن " حدودها ". بدأ خط شركة نفط العراق على بعد عشرة أميال جنوبي جبل نخش، لينتهي على بعد ثمانية أميال شمال خور العديد في الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة. وكان ذلك يعني أن الشركة الإنكليزية " أعطت " شيخ الدوحة خطاً يتماشى مع قاعدة شبه الجزيرة.

كان الشيخ القطري قد تعهد ــ بحسب وجهة النظر السعودية ــ في أثناء زيارة للرياض "أيلول /سبتمبر 1933 " بألاّ يمنح أي امتياز نفطي في الدوحة والمناطق المجاورة لها إلاّ بموافقة الرياض المسبقة؛ غير أن البريطانيين والقطريين انكروا ذلك التعهد. والحق أن الضغط البريطاني كان واضحاً في تحفيز شيخ قطر على المطالبة بالبر القطري وممارسة بعض مظاهر السيادة عليه بعد أن كان مستعداً لقبول خط يمر شرق قاعدة شبه الجزيرة. وهكذا "صرّح " للمقيم السياسي البريطاني "ربيع 1933" أن خط الشركة الإنكليزية يمثل حدود بلاده. أما من جهة بريطانيا نفسها، فقد وسعة التزامها الدفاعي لشمل شبه الجزيرة كلها ضمن ذلك الخط، كما هددت القبائل السعودية بالردع إذا عبرت قاعدة شبه الجزيرة بنية " عدوانية " [127].

الخط الأحمر (خط حمزة، نيسان /أبريل 1935)

في ربيع 1935، قدمت الرياض اقتراحها الأول فيما يتعلق بنزاعها المتصاعد مع البريطانيين بشأن حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية. بالنسبة إلى قطر، يبدأ الخط على بعد خمسة عشر ميلاً تقريباً شمال قصر سلوى الواقعة على الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة، ليسير باستقامة شرقاً لمسافة خمسة أميال. ومن هناك، يمتد الخط في اتجاه جنوبي

شرقي لمسافة إثني عشر ميلاً، ثم ينحرف شرقاً ليلامس الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة على بعد سبعة أميال تقريباً شمال خور العديد. كانت قبائل المرة وبني هاجر السعودية تتسيد معظم شبه جزيرة قطر من دون أن يكون لشيخ الدوحة نفوذ عليها، ولذلك لم يكن اختراق خط حمزة لقاعدة شبه جزيرة قطر مجانباً للمنطق.

أما بالنسبة إلى المشيخات المتصالحة، فإن خط حمزة يبدأ مرة أخرى من نقطة على ساحل الخليج العربي تبعد ستة عشر ميلاً جنوب خور العديد، ليمتد جنوباً لمسافة عشرة أميال تقريباً. وينحرف الخط بعد ذلك في اتجاه جنوبي شرقي حتى يلامس نقطة تقاطع دائرة عرض 22شمالاً مع خط طول 56شرقاً. ويتبع الخط بعد ذلك خط طول 56شرقاً حتى يلاقي دائرة عرض 19شمالاً. ومن هناك، يسير خط حمزة باستقامة حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 17شمالاً مع خط طول 52شرقاً. من ثم، يمتد الخط متطابقاً مع دائرة عرض 17شمالاً حتى تتقاطع مع الخط البنفسجي.

والحق أن ادعاء الرياض أن خط حمزة كان يمثل الحد الأدنى من مطالبها في تخومها الشرقية والجنوبية الشرقية منسجم مع المعطيات الواقعية، لأنه يعكس فعلاً حقيقة النفوذ السياسي السعودي في تلك الأرجاء. وقد أفضى رحالة بريطاني معاصر، ثيسايجر (Thesiger). إلى مسؤولين بريطانيين أن اقتراح 1935السعودي يمثل ــ بحسب وجهة نظره ــ الخط الحدودي الحقيقي بين السعودية والمشيخات المتصالحة آنذاك، وان تحكيماً يأخذ كل الاعتبارات في الحسبان سوف لن يجد صعوبة في تأكيد ذلك ،وعلى الرغم من هذا كله ،رفض البريطانيون ذلك الخط، الأمر الذي أدى إلى إطالة عمر النزاع [128].

الخط الأخضر (نيسان / أبريل 1935)

كانت الخارجية البريطانية قد أعدت ثلاث خطط بديلة لإدارة مفاوضاتها المقبلة مع الرياض. تضمنت تلك البدائل " تنازلات " تصاعدية ومتدرجة، قياساً بالموقف البريطاني الأولي الملتزم بالخطين الأزرق والبنفسجي. لم يكن البديل الأول "الخط الأخضر " إلاّ تعديلاً طفيفاً على الخط الأزرق. إذ " تخلى " هذا الخط عن مساحة محدودة نسبياً شرق الخط الأزرق، كما أوصل الحدود السعودية ــ الظبيانية إلى خط طول 52شرقاً. وعلى وجه التفصيل، يبدأ الخط الأخضر من رأس دوحة سلوى ويمتد جنوباً بشرق إلى نقطة تبعد خمسة أميال شمال هجرة السكك، ثم يتجه جنوباً ليلتقي مع دائرة عرض 20شمالاً، ومن ثم إلى نقطة غير محددة على الخط البنفسجي. وقد رفضت الحكومة السعودية ذلك الاقتراح بسبب عدم تلبيته مطالب سعودية رئيسية في عدة مواقع.

اقتراح إقامة منطقة عازلة في الربع الخالي (1935)

تضمن البديل الثاني "الخط الأصفر" اقتراحاً بإقامة منطقة صحراوية عازلة (noman's land)

تشمل معظم الربع الخالي تقريباً، حسبت لندن أنها ستشكل منطقة عازلة تبعد السلطة السعودية عن مناطق نفوذها في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها. تنفرد الرياض ــ بحسب هذا الاقتراح ــ بممارسة سيادتها على السكان لا الأرض. فعلى سبيل المثال، تستطيع الرياض ممارسة سيادتها على القبائل التابعة لها في أثناء تجوالها في هذه المنطقة، أما إذا دخلت هذه القبائل مناطق النفوذ البريطاني فإنها ستخضع للسلطات البريطانية المعنية. لم يقدم هذا الاقتراح للرياض بسبب تخوف السلطات المعنية من وقوع المنطقة المقترحة بالتدريج تحت النفوذ السياسي السعودي من الناحية الواقعية. وغني عن الذكر أن الرياض كانت تعتبر الربع الخالي تابعة لها، إذ كانت فعلاً تتمتع بنفوذ على قبائل تلك الصحراء.

الخط البني (حزيران/يونيو1935)

عندما اتضح البون الشاسع بين مطالب الطرفين الحدودية، عمدت بريطانيا إلى زيادة نفوذها في المشيخات الخليجية المعنية ومنطقة التخوم المشتركة اقتصادياً وعسكرياً، ومن ثم حاولت ــ ومن منطلق القوة ــ إبداء بعض " المرونة " تجاه الرياض بإجراء تعديل طفيف على الخط الأخضر، فكان ذلك نقلة إلى البديل الثالث " الخط البني ". ظل هذا الخط بعيداً عن تلبية الحد الأدنى من المطالب السعودية، حيث احتفظ بجبل نخش وخور العديد لقطر، واحتفظ كذلك بجزء واسع من الأراضي الشرقية والجنوبية الشرقية لأبو ظبي، ولذلك رفضته الرياض بشدة[129].

خط الرياض (خط رايان، تشرين الثاني / نوفمبر 1935)

ظلت الاعتبارت النفطية ماثلة أمام أعين المسؤولين البريطانيين المعنيين، على الرغم من تنادي بعضهم بإبداء مزيد من "المرونة " تجاه الرياض للاحتفاظ بصداقتها في فترة شهدت تنامياً في النفوذ الإيطالي في الحوض الجنوبي من البحر الأحمر ،فقد توفرت أدلة على وجود مكامن نفطية مهمة في التخوم السعودية ــ الظبيانية ــ العمانية، فعزز ذلك حرصهم على خط حدودي " مرن" يتناسب مع مصالح الشركات البريطانية النفطية. ولذلك قدم رايان، في أثناء أول زيارة لسفير بريطاني للرياض، اقتراحاً عرف بخط الرياض.

يبدأ هذا الخط من نقطة على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر تقع على بعد أربعة أميال شمال سلوى، ثم يمتد عشرة أميال حتى يصل إلى نقطة Aعلى الخريطة المرفقة. يسير بعد ذلك مستقيماً حتى نقطة Bعلى الخريطة نفسها في منتصف الطريق بين حلوين ونخلة ــ تاركاً للأخيرة عقلة المناصير وفرهد ورمث وكافور وطريق الدوحة ــ أبو ظبي الذي يمر غرب سبخة العمرا، بينما تبقى حلوين وبلديرش ورغوان للسعودية. ومن هناك، يمتد خط الرياض باستقامة إلى نقطة تقاطع دائرة عرض 23شمالاً مع خط طول 52شرقاً، وهي نقطة Cعلى الخريطة. ومن ثم، يمتد باستقامة إلى تقاطع دائرة عرض 30و22شمالاً مع خط طول 55شرقاً "نقطة Fعلى الخريطة "، ثم يسير جنوباً مع خط طول 55شرقاً حتى يتقاطع مع دائرة عرض 20شمالاً "نقطة G على الخريطة " ويمتد الخط بعد ذلك مستقيماً تاركاً سبخة مجورا للسعودية ورملة مقشن لعمان، حتى تقاطع دائرة عرض 19 شمالاً مع خط طول شرقاً " نقطة H على الخريطة "، ومن ثم يمتد باستقامة إلى تقاطع دائرة عرض 18 شمالاً مع الخط البنفسجي.

لبّى خط الرياض بعض المطالب السعودية في الجهة الجنوبية الشرقية من التخوم السعودية ــ الظبيانية، غير أنه أبقى خور العديد وسبخة مطي، بالإضافة إلى مساحات لا بأس فيها من الداخل الصحراوي، لأبو ظبي؛ كما احتفظ بجبل نخش لقطر، فكان ذلك كله كافياً لرفض الرياض لآخر اقتراح بريطاني قبل الحرب العالمية الثانية. وجدير بالذكر أن لندن أجرت تعديلاً طفيفاً على خط الرياض في 1937، بأن أقرت بدخول آبار الصفق ضمن الأراضي السعودية، عندما اكتشفت أن آبار الصفق إلى الساحل مما كان يعتقد في السابق[130].

الاقتراح السعودي الثاني (1936)

كان بعض المسؤولين البريطانيين قد نصحوا حكومتهم بالسعي نحو حل جاد للنزاع مع الرياض، مشيرين إلى أن الفوارق بين الاقتراحات المتعارضة للطرفين في بعض المواقع أضحت لا تتعدى بضعة أميال !ولذلك طلبت لندن من الرياض التقدم بعرض جديد، في الوقت الذي كانت الرياض راغبة أيضاً في الوصول إلى تسوية تقوم على أساس حل وسط. وفي هذا الإطار، أبدى مسؤولون سعوديون "بصفة غير رسمية " استعدادهم للنظر في حدود تصل إلى خط طول 56شرقاً، على أن يحصلوا على جبل نخش في مقابل تنازلهم عن خور العديد، وان يمر الخط الحدودي عبر آبار الصفق، على أن يشترك السكان من الطرفين في الاستفادة منها. تضمّن الاقتراح السعودي أيضاً اقتراحاً بامتناع الشركات النفطية العاملة في أراضي الطرفين عن التنقيب عن النفط في الأراضي المتنازع عليها حتى التوصل إلى تسوية. كان من الممكن أن

تؤدي مثل هذه الأفكار إلى اتفاق على صفقة معقولة تحقق تسوية مرضية عشية الحرب العالمية الثانية، لولا أن لندن أدارت ظهرها لها[131].

الاقتراح السعودي الثالث (1949)

أدت الحرب العالمية الثانية إلى حدوث تغيرات عميقة في ميزان القوى العالمي وفي الترتيبات السياسية الإقليمية، من أبرزها انكماش الهيمنة البريطانية العالمية وبداية انحسار النفوذ البريطاني عن بعض أجزاء المنطقة العربية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نفّذت إدارات أمريكية متعاقبة سياساتها الشرق الأوسطية بطريقة لم تتطابق تماماً ــ إن لم تنافس ــ السياسة البريطانية ذات الماضي الاستعماري العريق. والحق أن واشنطن ــ الحريصة على مصالحها السياسية والاقتصادية العالمية ــ قدمت دعماً دبلوماسياً للرياض تارة، وحاولت التوسط في نزاعها الحدودي مع بريطانيا تارة أخرى.

كانت الاقتراحات السعودية قبل الحرب العالمية الثانية مبنية على ما اعتبرته الرياض حداً أدنى لمطالبها المشروعة والمعقولة في تخومها الشرقية والجنوبية. وقد كررت الرياض حينذاك الإشارة إلى انه على الرغم من وجود حقوق تاريخية لها في كثير من تلك الأراضي، فإنها كانت راغبة في الوصول إلى تسوية وسط لذلك النزاع المستعصي؛ أما وقد رفضت لندن تلك التسوية، فقد اعتبرت الرياض نفسها غير ملزمة باقتراحيها السابقين، ومن ثم قدمت اقتراحاً جديداً يمثل الحد الأقصى لمطالبها. تضمن اقتراح 1949مطالب الرياض القديمة " جبل نخش، خور العديد، سبخة مطي، صحراء الجافورة"، بالإضافة إلى مناطق سكت عنها الخط الاحمر، وبخاصة البريمي وجل صحراء الظفرة، وعلى وجه التحديد، بدأ الخط السعودي الجديد على بعد ستين ميلاً فقط غرب أبو ظبي وانتهى على مسافة خمسة وعشرين كيلاً شمال غرب واحة البريمي. كان الاقتراح السعودي الجديد إذاً يحيل ما يقرب من أربعة أخماس الأراضي، التي كانت تطالب بها بريطانيا لأبو ظبي، إلى مناطق متنازع عليها. وفي حين أسقط في يد بريطانيين من جراء ضخامة المطالب السعودية الجديدة التي وضعت موقفهم الضعيف على المحك، لم تقوَ المذكرة البريطانية المضادة على أكثر من الارتداد إلى الخطين الأزرق والبنفسجي من جهة، والتصريح المثير للدهشة بأن سلطة الرياض والمشيخات المعنية في المناطق المتنازع عليها ليست محددة بوضوح. وكان ذلك يعني ببساطة إقراراً بريطانياً بأن هذه المناطق غير تابعة لأحد من الناحية القانونية، الأمر الذي يحيل خطوط 1913و1914 إلى أطلال [132].

الاقتراح السعودي بإرسال لجنة تقصى حقائق (أيار /مايو 1950)

قدمت الرياض، أول مرة، اقتراحاً بإرسال لجنة لتقصي الحقائق في المناطق المتنازع عليها، للتثبت من حقائق الحياة الاجتماعية والولاء السياسي للقبائل المعنية. ولم تر لندن ــ التي رفضت اتخاذ المعيار السعودي المتمثل في الحق التاريخي أساساً لحل مفترض ــ بداً من الموافقة على هذا الاقتراح، على الرغم من عدم ارتياحها إلى لجنة ستكتشف على الأرجح ضعف موقفها السياسي لمصلحة الرياض. وكان على هذه اللجنة ــ بحسب التصور البريطاني ــ ألا تمتلك سلطة قضائية، بل يبقى تقريرها ذا طابع غير ملزم؛ وقد وافقت الرياض على ذلك كان لابد بعد ذلك من فرض شرط يجعل موافقة الرياض مستبعدة. وهكذا اشترط على الرياض التقدم بأدلة تفصيلية تثبت مطلبها وراء الخطين الأزرق والبنفسجي؛ فتحاشت الرياض الوقوع في المطب البريطاني بقبولها ذلك على أن تتقدم لندن نفسها بمذكرة مماثلة. كان الأمر إذا مفتوحاً للمماطلة من قبل لندن، التي لم تكن في الحقيقة متحمسة لا ستبدال المفاوضات الثنائية بصيغة قد تخرج القضية من قبضتها، غير أنها أمام إمكانية تحويل ملف النزاع إلى الأمم المتحدة أو إلى محكمة العدل الدولية أو إلى تحكيم دولي، قررت الدخول في لعبة التسويف والمماطلة، فقبلت تشكيل اللجنة مبدئياً [133].

الاقتراح السعودي بعقد مؤتمر مائدة مستديرة

فرض تأميم حكومة مصدق للنفط الإيراني وضعاً جديداً رأت لندن والشركات الغربية العاملة في المنطقة فيه ضرورة لتهدئة النزاعات الحدودية على الجانب العربي من الخليج لحماية المصالح النفطية الغربية من مزيد من الادعاءات الإيرانية من جهة، ولتطويق ظاهرة مصدق من الاستشراء من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، ولأجل إحباط ابتداء أعمال لجنة تقصي الحقائق، وجهت الحكومة البريطانية إلى الأمير فيصل دعوة لزيارة لندن للتباحث بشأن جميع القضايا العالقة بين الطرفين.

اقترح الضيف السعودي خلال هذه الزيارة عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم أطراف النزاع العرب، ومن ضمنهم أولئك الذين لا يرتبطون ببريطانيا بعلاقات تعاهدية بالإضافة إلى بريطانيا نفسها، لمحاولة الخروج من المأزق الذي وصل إليه هذا النزاع المستحكم. وافقت لندن على الاقتراح السعودي الجديد، مشترطة ترؤسها وفد المشايخ الخليجيين. وفي تلك الأثناء، كان على الشركات النفطية والأطراف المعنيين الامتناع من ممارسة أي نشاطات في المناطق المتنازع

عليها. وهكذا، عُقد مؤتمر الدمام " كانون الثاني/ يناير ــ شباط /فبراير1952"، الذي حضره بعض الشيوخ العرب المعنيين " شيوخ أبو ظبي وقطر "، بالإضافة إلى الرياض ولندن.

اقتراح 1952البريطاني

في مواجهة ما اعتبرته لندن تشدداً سعودياً مفاجئاً، انتهجت تكتيكاً جديداً تمثل في توسيع مطالبها في التخوم الظبيانية بصفة خاصة. وقد قدمت خلال مؤتمر الدمام اقتراحاً أكثر تشدداً حتى من خط الرياض المعدل نفسه. تماشى الطرف الغربي من الخط الحدودي الظبياني ــ السعودي " بحسب المطلب البريطاني الجديد" مع الخط البني (1935)، بينما دُفع الخط نفسه في التخوم الجنوبية ليعطي أبو ظبي مساحة إضافية من الأرض جنوب الليوا، إلى درجة انه جعل أم الزامول عقد التقاء الحدود الظبيانية ــ السعودية ــ العمانية المفترضة.

الاقتراح البريطاني بالعودة إلى خط حمزة (1952)

على صعيد غير رسمي ــ حاول الوفد البريطاني خلال المراحل الأخيرة للمؤتمر استمالة نظيره السعودي للعودة إلى خط حمزة كأساس للمفاوضات، مع استبعاد خور العديد، التي يفترض أن تبقى لأبو ظبي. لم تر الرياض ــ التي باتت مقتنعة بصلابة موقفها الجديد من جهة، ويضعف الأساس القانوني للموقف البريطاني من جهة أخرى ــ بأساً في التمسك باقتراحها الأخير (1949)الذي عدته ملبياً لحقوقها التاريخية في مناطق النزاع، ومنسجماً مع توسع نفوذها السياسي فيها بعد الحرب العالمية الثانية [134].

الخط السعودي ــ القطري (1952)

في الوقت الذي كانت المواقف البريطانية متصلبة بخصوص جميع المناطق المتنازع عليها مع الرياض، توصلت الأخيرة والدوحة إلى اتفاق حدودي مشترك من وراء ظهر السلطات البريطانية. كان هذا الخط، الذي بقي سراً لبعض الوقت، يمتد إلى الشمال قليلاً من الخط الذي طالب به البريطانيون آنذاك. وقد التزم الطرفان لاحقاً بذلك الخط، حيث أنشأت الرياض خلال الخمسينات مركزاً حدودياً في سلوى، جنوب الطرف الجنوبي الغربي من الخط الحدودي الواقعي مباشرة، والتزمت الدوريات الحدودية المنطلقة من ذلك المركز بهذا الخط حتى خور العديد. احتفظ الخط السعودي ــ القطري للدوحة بجبل نخش ــ بعد أن كان نقطة النزاع الرئيسية بين البلدين ــ في مقابل بقاء هجرتي السكك وأنباك للرياض، كما تنازلت الدوحة عن

مطالبتها بخور العديد. وفي أثناء مؤتمر الدمام، أكد الطرفان تفاهمها السابق بمعزل عن البريطانيين [135].

الاقتراح السعودي بإجراء استفتاء (تشرين الأول /أكتوبر 1952)

اقترحت الرياض لاحقاً تشكيل لجنة ثلاثية " سعودية ــ بريطانية ــ أمريكية "تتولى الإشراف على إجراء استفتاء لتقرير المناطق المتنازع عليها، غير أن بريطانيا رفضت الاقتراح، معتبرة انه " لا يستوفي الجوانب التاريخية لحقوق الأطراف المتنازعة [136].

اتفاق تجميد الأوضاع (Standstill Agreement)

(تشرين الأول / أكتوبر 1952)

في ظل فشل مؤتمر الدمام في تحقيق انفراج بخصوص التخوم السعودية ــ الظبيانية، عاودت الرياض وجودها الرسمي في واحة البريمي، كما استطاعت حشد تأييد شعبي ذي شأن بين قبائلها. وردّت لندن بإحكام قبضتها على تلك الواحة [137]. كان ذلك التصعيد المتبادل مقدمة نحو تهدئة النزاع، وهو الأمر الذي تم بتوصل الطرفين بوساطة أمريكية إلى اتفاق بتجميد الأوضاع في المناطق المتنازع عليها ــ ومن ضمنها البريمي والليوا ــ على ما هي عليه. كان على الطرفين، وقد سمح لهما بالاحتفاظ بمواقعهما في البريمي، الامتناع من أعمال الإثارة، واستئناف المفاوضات [138]. كان ذلك الاتفاق خطوة متقدمة لمنع استفحال نزاعهما المزمن، إلاّ انه تعرض لانتكاسة تمثلت في انسحاب لندن منه احتجاجاً على سمتّه " انتهاكات سعودية ". فنشرت عدداً من النقاط العسكرية في البريمي والظاهرة وواحة الليوا. ولم تلبث لندن أن تراجعت عن انسحابها ــ بضغط أمريكي فيما يبدو ــ في ظل تهديد سعودي " أيلول /سبتمبر 1952"باللجوء إلى مجلس الأمن. ظلت الرياض/ خلال تلك الفترة المضطربة، متمسكة بقيود فرضت مسبقاً على نشاط الشركات النفطية، غير أن اقتراحاً " شخصياً " للسفير الأمريكي " تشرين الأول / أكتوبر 1952"نجح في تقليص منطقة الحظر النفطية إلى البريمي فقط[139].

الاقتراح السعودي بإنشاء منطقة محايدة (1954)

كان قد سبق لبعض المسؤولين البريطانيين أن ناقشوا في أكثر من مناسبة إنشاء مناطق محايدة في الأراضي التنازع عليها مع الرياض، على أساس أن يمارس العاهل السعودي نفوذاً شخصياً على قبائل المنطقة من دون الأرض محل الاهتمام غير أنهم خلصوا بعد مناقشات

مستفيضة إلى إنها لن تشكل عوائق منيعة ضد امتداد النفوذ السعودي المستشري. كانوا حينذاك يتمتعون بنفوذ طاغ في وزايا شبه الجزيرة العربية الأربع، ولذلك ظلت الفكرة في أدراجهم. لكن مع تضعضع نفوذهم الإقليمي ومزاحمة الأمريكيين لهم في تلك الأرجاء، لم يعد الأمر خاضعاً لخياراتهم الذاتية تماماً. إن مما له دلالة مهمة في هذا الصدد أن أرامكو، التي اعتبرت أن منطقة امتيازها تشمل جميع الأراضي التي تطالب بها الرياض في تخومها الشرقية والجنوبية الشرقية، أعلنت عدم التزامها بمثل هذه المنطقة المحايدة المفترضة [140].

وهذه المرة، كانت الرياض هي التي تقدمت باقتراح في هذا السياق؛ وكان الاقتراح السعودي غير الرسمي يقضي بأن تشمل المنطقة المقترحة جميع الأراضي التي تقع بين اقتراحي 1949"السعودي "و1952" البريطاني"، باستثناء خور العديد التي تؤول ــبحسب هذا الاقتراح ــ إلى الرياض. والجديد في اقتراح الرياض هو عرضها منح شركة بريطانية امتيازاً نفطياً يشمل نصف حقوقها النفطية المرتقبة في هذه المنطقة المقترحة [141].

اتفاق إنشاء منطقة محايدة وهيئة تحكيم (تموز / يوليو 1954)

كان السفير البريطاني في جدة قد تقدم سابقاً، "بصورة شخصية "، باقتراح "شباط / فبراير 1952"يقضي بتعيين الطرفين جهة أو هيئة تحكيمية محايدة لتنظر في نزاعهما المستفحل. وبالنظر إلى فشل المفاوضات الثنائية في الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه ذلك النزاع المستحكم، اقترحت لندن " تشرين الثاني /نوفمبر 1952"إحالة النزاع على آلية تحكيمية، في محاولة لإجهاض احتمال اللجوء إلى القضاء الدولي. أرفقت الرياض موافقتها على الاقتراح البريطاني باقتراح تكميلي "1953" بإقامة منطقة محايدة تشمل جزءاً كبيراً من الأراضي المتنازع عليها؛ أما لندن، فقد كانت، طبعاً، مهتمة بتقليص المنطقة المحايدة المقترحة قدر الإمكان.

نص المشروع الجديد على سحب الطرفين لقواتهما من البريمي ــ التي غدت قطب الرحى في نزاعهما المستعصي ــ وإقامة منطقة دائرية محايدة حول تلك الواحة لفترة انتقالية تتولى في أثنائها قوة بوليسية صغيرة مشتركة حفظ النظام. شكل الطرفان أيضاً هيئة تحكيم خماسية تتولى بحث النزاع من كل جوانبه، ومن ثم تصدر حكماً ملزماً ونهائياً[142]. لكن عمل الهيئة واجه عراقيل خلال فترة وجيزة؛ فقد قدمت لندن شكوى في أول اجتماع لها ضد " انتهاكات سعودية " لاتفاق التحكيم. انشغلت الهيئة بالنظر في الشكوى البريطانية، غير أن العضو البريطاني ما لبث أن استقال أثناء الاجتماع، الذي كان مخصصاً لبث شكوى بلاده. وعبثاً حاول رئيس اللجنة وأعضاؤها إقناع زميلهم البريطاني بالرجوع عن استقالته، وهو ما حدا بهم إلى تقديم استقالاتهم

تباعاً، فتهاوت الآلية الجديدة وهي لا تزال غضة. كانت الاتهامات البريطانية منصبة أساساً على زيادة عدد أفراد الشرطة السعوديين عن خمسة عشر فرداً بحسب اتفاق التحكيم. وزيادة عدتهم وأسلحتهم، بالإضافة إلى استمالة الرياض زعماء قبليين عديدين في المناطق محل النزاع بطريقة غير مشروعة. وقد اعتقد البعض أن تملص لندن من اتفاق المنطقة المحايدة والتحكيم لم يكن إلاّ تهرباً من حكم متوقع في غير مصلحتها. على الرغم من ذلك. ظلت الرياض متمسكة باتفاق التحكيم، وطالبت لندن بالعودة إليه، غير أن الأخيرة رفضت معتبرة أن "الانتهاكات السعودية " جعلته ملغى [143].

الخط البريطاني المنفرد (تشرين الأول / أكتوبر 1955)

تمثلت خطوة لندن التالية في احتلال المنطقة المحايدة وباقي المناطق المتنازع عليها، كما أعلن في مجلس العموم فرض خط الرياض ــ بعد تعديل 1937ــ بصورة منفردة كخط حدودي واقعي يفصل بين الأراضي السعودية ومناطق النفوذ البريطاني في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها. بالإضافة إلى ذلك، وزعت قرى واحة البريمي التسع بين عُمان وأبو ظبي بحسب مطالبهما السابقة، بحيث أخذت الأولى ثلاثاً منها.

يمتد خط الرياض المعدل باستقامة بين النقاط التالية:

ــ تقاطع خط طول 02و51شرقاً مع دائرة عرض 35و24شمالاً، وهي نقطة تقاطع خط الرياض مع الخط الذي طالبت به قطر خلال مؤتمر الدمام.

ــ تقاطع خط طول 08و51 شرقاً مع دائرة عرض 18و24 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 45و51 شرقاً مع دائرة عرض 50و23 شمالاً " تعديل 1937".

ــ تقاطع خط طول 52 شرقاً مع دائرة عرض 23 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 55 شرقاً مع دائرة عرض 30و22 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 12و55 شرقاً مع دائرة عرض 43و22 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 40و55 شرقاً مع دائرة عرض 22 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 55 شرقاً مع دائرة عرض 20 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 52 شرقاً مع دائرة عرض 19 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 03و51 شرقاً مع دائرة عرض 48و18 شمالاً.

ــ تقاطع خط طول 20و48 شرقاً مع دائرة عرض 10و18 شمالاً.

ــ يمتد خط 1955 بعد ذلك في اتجاه جنوبي غربي حتى يلتقي الخط الحدودي اليمني الشمالي العدني [144].

الاقتراح الأمريكي الأول (1956)

تزامنت تلك التطورات مع الأحداث العاصفة المتمثلة في تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، فأدى ذلك كله إلى قطع العلاقات الدبلوماسية السعودية البريطانية. ومع تزايد الاستقطاب العالمي وإرهاصات الحرب الباردة العربية، حثت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بريطانيا ــ ضمن اهتمام حلف بغداد باحتواء الحركة القومية العربية والنفوذ الشيوعي في المنطقة العربية ــ على تخفيف حدة نزاعها مع السعودية. وفي هذا الإطار، وفي ظل انهيار العملية التحكمية، قدمت واشنطن اقتداحاً دعا إلى اعطاء خور العديد لقطر، في مقابل حصول الرياض على الساحل الممتد من الخور إلى جبل الظنة جنوباً"، بالإضافة إلى البريمي. لم يكن ممن المتوقع أن تقبل لندن بذلك الاقتراح في ضوء مواقفها وإجراءاتها السابقة.

الاقتراح الأمريكي الثاني (1958)

قدم الأمريكيون اقتراحاً آخر بإحياء فكرة المنطقة المحايدة، على أن تمتد من التخوم السعودية ــ القطرية حتى أم الزامول دون أن تشمل البريمي. كان مبعث الاهتمام الأمريكي هو السعي نحو تقليل الاحتكاكات بين الشركات البريطانية والأمريكية العاملة في مناطق النزاع. قلّب البريطانيون النظر في تلك الفكرة لبعض الوقت لإجراء تعديلات عليها بحيث تبقى البريمي خارجها، غير أن معارضة حكومة عدن لها حسمت رأي لندن، مجهضة آخر اقتراح أمريكي بخصوص هذا النزاع [145].

الاقتراح الأممي بإجراء استفتاء في البريمي

في أوائل الستينات ــ تعاملت الأمانة العام للأمم المتحدة مع ملف ذلك النزاع. فعلى سبيل المثال، حصل الأمين العام للأمم المتحدة على تعهد من طرفيه بعدم اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى إثارته ،وفي مرحلة لاحقة، اقترح إرسال لجنة تقصي حقائق إلى البريمي. حظي الاقتراح الأممي الأول بموافقة الطرفين، فوصلت أول لجنة دولية إلى تلك الواحة، حيث تفقدت منطقة عملها، وقدمت تقريراً يوصي بإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. بادرت الرياض إلى الموافقة على توصية اللجنة لكونه يتشابه مع اقتراحها السابق الذي طرحته في 1952، لكن لندن وأبو ظبي رفضتا تشكيل تلك اللجنة لأنها ــ بحسب وجهة نظرهما ــ ستكون بمثابة استفتاء شعبي، فكان ذلك نهاية للجهود الدولية القصيرة الأمد[146].

الاقتراح 1967 السعودي

قدمت الرياض، خلال زيارة أمير أبو ظبي الجديد، الشيخ زايد، لها "نيسان / أبريل 1967"، اقتراحاً جديداً أعطى تلك الإمارة جزءاً اكبر من صحراء الظفرة، في مقابل احتفاظ الرياض بالبريمي وبآبار الشيبة الواقعة جنوبي صحراء الظفرة. لم ترد أبو ظبي أو لندن على الاقتراح السعودي الجديد، فظل الوضع على ما هو عليه[147].

الاتفاقية السعودية ــ القطرية (كانون الأول / ديسمبر 1965)

كانت الرياض والدوحة، منذ اتفاقهما غير الرسمي خلال مؤتمر الدمام، قاب قوسين من تسوية نزاعهما الحدودي. وقد أسبغ الطرفان عليه صفة رسمية بتوقيع اتفاقية كانون الأول / ديسمبر 1965، التي منحت جبل نخش لقطر، في مقابل بقاء هجرتي السكك وأنباك للسعودية، التي حصلت على اعتراف قطري بتبعية حور العديد لها [148]. كانت الخطوة التالية ــ بحسب هذه الاتفاقية ــ تثبيت الخط الحدودي الجديد على الأرض، غير أن ذلك لم يحدث آنذاك.

اتفاقية جدة (1974)

على صعيد آخر، وفي ضوء إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي، شجعت دول غربية المشيخات المعنية على تنمية علاقاتها البينية والدخول في تجربة وحدودية من نوع ما للمساعدة في حفظ الاستقرار في الخليج العربي، والتخفيف من حدة الفراغ السياسي المتوقع. والحق أن دول المنطق نفسها كانت حريصة على الوصول إلى ترتيبات سياسية وأمنية تمكنها من حماية استقلالها واستغلال ثرواتها النفطية لبناء مجتمعات عصرية. كانت تلك الاعتبارات وراء ولادة الإمارات العربية المتحدة، بعد مرحلة مخاض شهدت خروج قطر والبحرين من تلك العملية الاتحادية كدولتين مستقلتين.

بالإضافة إلى ذلك كله، ساعد نزوع إيران في تلك الفترة إلى الاضطلاع بدور رئيسي على الصعيدين الأمني والسياسي في حوض الخليج، على إكساب العلاقة بين الدول الصغير الجديدة من جهة، وبينها وبين المملكة العربية السعودية من جهة أخرى مسحة من الدفء؛ ولذلك توصل أطراف النزاع في وقت قصير إلى تسوية كثير من القضايا الحدودية الخلافية العالقة بينهم. ففي 1971، وقعت الرياض اتفاقاً مع مسقط أنهى الخلاف بين البلدين بخصوص البريمي، حيث اعترفت الأولى بتبعية ثلاث قرى في تلك الواحة للأخيرة، الأمر الذي كان يعني إقراراً بالوضع القائم آنذاك. أذن ذلك بقرب تسوية قضية البريمي نهائياً، وهكذا كان الأمر. ففي 1974، توصلت الرياض وأبو ظبي إلى اتفاقية جدة التي كانت صفقة متوازنة، إذ احتفظت أبو ظبي،

بموجبها، بقرى البريمي الست التي كانت في حيازتها ــ بما فيها العين قاعدة الواحة ــ وجل صحراء الظفرة. وفي المقابل، حصلت الرياض على خور العديد ــ الذي يشمل منطقة ساحلية بطول خمسة وعشرين كيلاً تقريباً أصبحت تفصل بين أراضي أبو ظبي وقطر ــ وجزء من سبخة مطي، وثمانين بالمئة تقريباً من آبار الشيبة النفطية. أما بالنسبة إلى استغلال تلك الآبار، فقد وضعت اتفاقية 1974 له ترتيبا مختلفاً عن الترتيب الذي

أرسته بروتوكولات العقير "1922" بشأن منطقة السيادة المشتركة السعودية ــ الكويتية، والذي استمر حتى بعد اقتسامها، فقد قررت اتفاقية جدة أنه "في حالة اكتشاف النفط على الحدود المشتركة، سواء اكتشف قبل الاتفاق أو بعده، تؤول ملكية حقل النفط برمته إلى الدولة التي يقع فيها الجزء الأكبر من هذا الحقل " [149].

تعديل اتفاقية جدة

في 1993، اتفق الطرفان السعودي والظبياني على تحريك الطرف الغربي لخطهما الحدودي المشترك إلى الغرب قليلاً على ساحل خور العديد. لا تتوفر معلومات عن مقدار المساحة التي أضيفت لأبو ظبي، كما أنه ليس معلوماً سبب أجراء هذا التعديل لاتفاقية 1974، أو ما إذ كانت الرياض قد عوضت لقاء المساحة التي تنازلت عنها في موقع آخر [150].

تجميد الدوحة لاتفاقية 1965

في أوائل التسعينات، أوحى وقوع بعض الحوادث الحدودية البرية والبحرية الصغيرة بين الرياض والدوحة أن الملف الحدودي بين البلدين لم يغلق تماماً، وخصوصاً في ضوء تلكؤ الأخيرة في المضي في إجراءات تثبيت خط 1965الحدودي على الأرض. وقد تردد أن الدوحة تأمل بالحصول على مساحة إضافية في منطقة الخفوس الواقعة في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من الخط الحدودي المفترض، عن طريق تحريك مركزها الحدودي إلى الجنوب قليلاً، مستغلة عدم تثبيت خط 1965على الأرض. وفي أعقاب وقوع اشتباك بين دوريات حدودية تابعة للبلدين في المنطقة المذكورة، أعلنت الحكومة القطرية إلغاء اتفاقية 1965من طرف واحد. غير أنها بعد بضعة أيام فسرت قرارها السابق بأنه تجميد لاتفاقية 1965! لم يكن هذا الإجراء أو ذاك ــ على ما يبدو ــ أكثر من محاولة للفت النظر إلى مطالبها الجديد.

تعديل اتفاقية 1965

سارع الطرفان ــ بوساطة مصرية ــ إلى عقد قمة ثنائية وقعا خلالها اتفاقاً في المدنية المنورة "1992" وافقت الرياض فيه ــ كما يبدو ــ على التنازل عن مساحة من الأرض لم يكشف النقاب عنها. نص اتفاق المدنية المنورة كذلك على تشكيل لجنة فنية مشتركة للاتفاق مجدداً إجراءات الترسيم. لقد واجه عمل اللجنة في البداية بعض الصعوبات وسط تكهنات بأن " سوء فهم حصل على مساحة الأرض التي يأمل القطريون بالحصول عليها من السعودية ". غير أن ذلك لم يمنع الطرفين من المضي في عملية تثبيت علامات حدودية على طول خط 1965 المعدل، وهو الأمر الذي يكاد أن يتم أثناء كتابة هذه السطور [151].

غني عن الذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تربطها علاقات وثيقة ومميزة، غير أن التنسيق بين الاتفاقيات الحدودية العديدة التي أبرمتها فيما بينها، والتي تعالج قضايا متداخلة، لم يرق إلى المستوى المطلوب بعد ،فعلى سبيل المثال، أعلنت عمان مؤخراً، في مذكرة رسمية للأمم المتحدة، عدم اعترافها باتفاقية جدة التي اعتبرتها تشمل أراضي خاضعة للسيادة العمانية، وتتعارض بالتالي مع اتفاقين سبق أن وقعتهما مع أبو ظبي في 1959و1960[152].

المبحث الثامن

الحدود السعودية ــ العمانية

تمحور الخلاف بين البلدين على مناطق الظاهرة ــ وهي أجزاء عمان الداخلية الواقعة غرب جبال حجر ــ والبريمي في الشمال من جهة، والأراضي الداخلية من ظفار في أقصى الجنوب من جهة أخرى. فعلى صعيد الداخل العماني، كان نفوذ سلاطين مسقط متركزاً على منطقة الباطنة ــ وهي شريط ساحلي يقع بين خليج عمان وسلسلة جبال حجر ــ بينما ظل نفوذهم غرب هذه السلسلة باهتاً. خلال الحرب العالمية الأولى، تصاعدت المعارضة الشعبية والقبلية في منطقة الظاهرة ضد سلاطين مسقط وحلفائهم البريطانيين، متخذة إطاراً دينياً تمثل في بعث نظام الإمامة الأباضية. أسفرت وساطة بريطانية عن توقيع الطرفين معاهدة السيب "1920"، التي أعطت الإمام الأباضي سيادة على قبائل المنطقة الممتدة من صور إلى البريمي بصورة تقريبية، بينما بقيت القبائل القاطنة بين لكيان الأباضي والربع الخالي خارج سلطة أي من الطرفين.

كان ذلك الترتيب بين السلطان والإمام شأناً داخلياً ثنائياً لا يسقط بالضرورة دعاوى ومطالب أطراف اخرين، وعلى الأخص الرياض وأبو ظبي. فقد مارست الرياض خلال القرن التاسع عشر نفوذاً على عدد من قبائل تلك المناطق " النعيم، بني كعب، بني قتب، الدروع، المياهة، العوامر ". وفي القرن العشرين، عاد النفوذ السعودي إلى البريمي والى ما ورائها، وهو الأمر الذي تحقق البريطانيون منه، دون أن يسلموا به رسمياً. ولقد جهدوا "لإعطاء "مسقط سيادة لا على الظاهرة فقط بل حتى على أطراف الربع الخالي. وكانت جهودهم تصطدم بثلاث عقبات؛ فمن ناحية، غدت معاهدة السيب عقبة كأداء، بالنظر إلى أن الكيان الأباضي شكل حاجزاً بين الباطنة والبريمي، التي غدت حجر الزاوية في التنافس الثلاثي وبين مسقط وأبو ظبي والرياض. ومن ناحية أخرى، عانى الموقف البريطاني بخصوص البريمي توتراً وضعفاً واضحين بالنظر إلى أن أياً من الطرفين الأولين لم يسلم بتبعية تلك الواحة للآخر. ففي الوقت الذي كانوا يحاولون إبطال دعاوى الرياض بشأنها، لم يكن البريطانيون قادرين على " منحها" لأي من حلفائها المحليين دون إغضاب الآخر. ومن ناحية ثالثة، كان سلاطين مسقط منصرفين عادة عن الاهتمام بشؤون الأراضي الداخلية من عمان وظفار فكان على البريطانيين إقحامهم في هذه القضية [153].

وعلى صعيد الداخل الظفاري، امتد نفوذ سلاطين مسقط إلى بعض أجزائه منذ فترة مبكرة، مع بقاء أكثرها غير تابع لأحد من الناحية القانونية. وخلال الثلاثينات، مارست الرياض نفوذاً على بعض قبائل تلك النواحي، الأمر الذي أثار حفيظة البريطانيين. ومما زاد في حراجة موقفهم أن السلطان العماني لم يبد مكترثاً للأمر، مفضلاً الانصراف إلى الاهتمام بشؤونه الخاصة [154]. لم تكن تلك النواحي لتدخل دائرة الضوء لولا أن رائحة النفط بدأت تفوح منها، وهو ما استقطب اهتمام الطرفين والشركات النفطية ذات العلاقة. فقد دفعتهم المصالح النفطية إلى محاولة لملمة الأجزاء الداخلية من ظفار ضمن السيادة السلطانية. ومن جانبها، احتجت الرياض في أواخر 1954على قيام شركة سيتي سيرفسز (City Services) الأمريكية العاملة في ظفار بحفر بئر نفطية في شيصور. وفي المقابل، فإن مجموعة صغيرة تابعة لشركة أرامكو عملت في تلك الأرجاء لبعض الوقت تحت حماية بعض أفراد الأمن السعوديين [155]. وكما كان الحال على التخوم السعودية ــ العدنية، كان البريطانيون يحاولون دفع السعوديين بعيداً عن الساحل قدر المستطاع، بل ومد سيادة مسقط داخل الربع الخالي لمسافة تراوحت بين عشرين وثلاثين كيلاً. في المقابل، اهتم السعوديون بالنفاذ إلى الأجزاء الداخلية من ظفار، مدعومين بتبعية بعض قبائل تلك الأجزاء لهم، بينما اعتبروا أمر الربع الخالي مفرغاً منه.

اقتراحات التسوية وإجراءاتها

الخط الأزرق (1914)

يترك الخط الأزرق مساحة واسعة من شرق الربع الخالي تصل إلى خط طول 5و50 شرقاً تقريباً ضمن منطقة النفوذ البريطاني، تاركاً وادي مقشن وشيصور إلى الشرق منه بمسافة " مريحة ". وقد سبق إيضاح تهاوي الموقف الذي يستند إلى هذا الخط؛ كما سبقت الإشارة إلى أن مطالبة لندن به كانت تهدف في المقام الأولى إلى إبقاء النفوذ السعودي بعيداً عن مناطق كانت إما تتبع فعلاً للرياض بحكم الولاءات القبلية، وإما غير تابعة لأحد من الناحية القانونية (res nullius).

خط حمزة (نيسان / أبريل 1935)

يمتد هذا الاقتراح السعودي ــ فيما يخص ظفار ــ بين نقطة تقاطع دائرة عرض 17 شمالاً مع خط طول 52 شرقاً، حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 19شمالاً مع خط طول 56 شرقاً، تاركاً وادي مقشن وشيصور ضمن السيادة السعودية.

اقتراح الخارجية البريطانية (تموز / يوليو 1935)

يبدأ ــ فيما يتعلق بظفار ــ من تقاطع دائرة عرض 20 شمالاً مع خط طول 55شرقاً، ليسير في اتجاه جنوبي غربي، تاركاً شريطاً من الكثبان الرملية ضمن السيادة العمانية. وغني عن الذكر أن وادي مقشن وشيصور يقعان جنوب هذا الخط بمسافة كفاية للأغراض البريطانية والعمانية.

اقتراح وزارة المستعمرات " تشرين الأول /أكتوبر 1935)

يمتد ــ فيما يتعلق بظفار ــ من نقطة تقاطع دائرة عرض 19شمالاً مع خط طول 53شرقاً حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 20شمالاً مع خط طول 54 شرقاً. وهو ــ كما هو ملاحظ ــ يشترك مع الاقتراح السابق في حرص أصحابه على مروره عبر كثبان الربع الخالي، في محاولة واضحة لترك اكبر مساحة ممكنة من الأراضي لمسقط من جهة، ولتقوية الموقف التفاوضي البريطاني من جهة أخرى.

خط الرياض (تشرين الثاني / نوفمبر 1935)

يمتد ــ فيما يخص ظفار ــ من نقطة تقاطع دائرة عرض 19 شمالاً مع خط طول 53 شرقاً، حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 20 شمالاً مع خط طول 55 شرقاً. ولئن كان الخط هذا

يترك شريطاً ضيقاً بينه وبين الاقتراحين السابقين، فانه يتشابه معهما في حرصه على إبقاء، ليس فقط شيصور ومقشن، بل أيضاً جزء لا بأس فيه من الحواف الشرقية من كثبان الربع الخالي ضمن السيادة العمانية [156].

خط سلطان مسقط (1937)

في أيار /مايو 1937، حضّ البريطانيون سلطان مسقط على التقدم بمطالبه بخصوص الحد الأقصى لسلطته في ظفار. كان ذلك مرتبطاً ببدء شركة سيتي سيرفسز عمليات التنقيب عن النفط في ظفار، في وقت كان كثير من أراضيها الداخلية يعتبر من الناحية القانونية غير تابع لأحد. يمتد الخط "العماني " ــ الأول من نوعه ــ فيما يخص ظفار، من نقطة تقاطع دائرة عرض 19شمالاً مع خط طول 52 شرقاً، حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 20 شمالاً مع خط 55شرقاً. غني عن الذكر أن التحديد الفلكي لهذا الخط يفصح عن أصله البريطاني، ويوضح أن غرضه كان مماثلاً للاقتراحات البريطانية السابقة، وذلك من حيث حرصه على ضم مساحات واسعة تحت السيادة العمانية لأجل تعزيز المصالح النفطية لمسقط من جهة، والشركة النفطية العاملة في ظفار من جهة أخرى، وقد كرر السلطان المطالبة بذلك الخط في 1953، مع مفارقة بسيطة غير مهمة [157].

خط أم الصميم ــ الريان (1949)

يمتد ــ فيما يخص ظفار ــ من دائرة عرض 20 شمالاً تقريباً في اتجاه شمالي شرقي، حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 30و21 شمالاً مع خط طول 56 شرقاً [158]. ويلاحظ هنا أن هذا الخط أكثر تشدداً من الاقتراحات البريطانية السابقة، وهو أمر مفهوم ضمن نزوع الطرفين نحو تصعيد مطالبهما المتضادة في تلك الفترة، ومتسق مع تشدد الخط نفسه في التخوم السعودية ــ العدنية.

الخط البريطاني المنفرد(1955)

يترك هذا الخط لعمان مساحات واسعة من الداخل، بما فيها أجزاء من كثبان الربع الخالي. ولم يكن السلطان ــ حسبما أتضح سابقاً ــ يعلم الكثير عنها، ناهيك عن مد سلطته إليها.

اتفاقية 1971

كانت أول خطوة عملية لحل النزاع بشأن الظاهرة اتفاقية عقدتها الرياض ومسقط في 1971، تنازلت الرياض لعمان بموجبها عن ثلاث قرى في البريمي.

اتفاقية حفر الباطن (1990)

في مؤشر إيجابي على تسوية وشيكة، أغفلت خريطة سعودية رسمية تعود إلى 1986 مطالب الرياض في ظفار، وظهر الخط الحدودي السعودي ــ العماني في تلك الخريطة متماشياً مع خط 1955البريطاني.

في آذار / مارس 1990، وقع الطرفان في حفر الباطن أول اتفاقية لرسم خط حدودي مشترك يتفق بصورة عامة مع خط الرياض المعدل، وإن كان قد تردد أنها منحت الرياض ممراً غير سيادي إلى بحر العرب لقاء تنازلها عن مطالبها في ظفار. وفي أيار / مايو 1991، تبادل الطرفان وثائق التصديق على اتفاقية الحدود الدولية بينهما. وبحلول آذار / مارس 1995، أنهت شركة ألمانية جميع أعمال تخطيط الحدود على الأرض، والتي يربو طول على 650كيلاً، ووضع العلامات الحدودية بأحدث الطرق الفنية المتوفرة [159].

المبحث التاسع

نحو تصنيف أولي النزاعات الحدودية البرية

بين السعودية وجاراتها

سيجري اعتماد إثني عشر معياراً تكون أساساً للتصنيف، وهي:

ــ البعد الاقتصادي للنزاع.

ــ البعد الاجتماعي للنزاع.

ــ البعد القبلي للنزاع.

ــ البعد الاستراتيجي للنزاع.

ــ نوعية النزاع.

ــالفترة الزمنية للنزاع.

ــ مدى تدخل قوى أجنبية في مسار النزاع.

ــ أثر التدخل الأجنبي في تقرير الخط الحدودي النهائي.

ـ هل تم تثبيت الخط الحدودي على الأرض ؟
ـ هل أدخلت تعديلات على التسوية السابقة ؟
ـ هل تمت تسوية النزاع؟
ـ طبيعة النزاع العالق.

البعد الاقتصادي للنزاع الحدودي

يتم التصنيف هنا بين النزاعات الحدودية بحسب تأثر مواقف الأطراف ذات العلاقة بحسابات اقتصادية، مثل وجود مكامن نفطية أو مصادر مائية أو مناطق زراعية أو رعوية. وجدير بالذكر أن البعض الاقتصادي للنزاع الحدودي قد يظهر في مراحل النزاع المتقدمة أو مراحله اللاحقة. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نصنف النزاعات الحدودية على النحو التالي:

أ ـ نزاعات تضمنت بعداً اقتصادياً واضحاً:

1 ـ النزاع السعودي ـ الكويتي.
2 ـ النزاع السعودي ـ الظبياني.
3 ـ النزاع السعودي ـ القطري.
4 ـ النزاع السعودي ـ الأردني " وادي السرحان".
5 ـ النزاع السعودي ـ العراقي.
6 ـ النزاع السعودي ـ اليمني " الربع الخالي ".

ب ـ نزاعات لم تتضمن بعداً اقتصادياً واضحاً:

1 ـ النزاع السعودي ـ اليمني " جنوب عسير ".
2 ـ النزاع السعودي ـ العماني.
3 ـ النزاع السعودي ـ الأردني " معان والعقبة ".

البعد الاجتماعي للنزاع الحدودي

فقد توجد تجمعات سكانية " قرى، هجر... "ذات شأن في منطقة التخوم المشتركة بما قد يؤثر على مسار النزاع وطبيعته. وعلى هذا النحو، يجرى التمييز بين:

أ ـ تخوم ذات مناطق استيطانية:

1 ـ التخوم السعودية ـ اليمنية " جنوب عسير".
2 ـ التخوم السعودية ـ القطرية.
3 ـ التخوم السعودية ـ الأردنية "وادي السرحان، معان والعقبة ".

4 ــ التخوم السعودية ــ الظبيانية.

5 ــ التخوم السعودية ــ العمانية.

6 ــ التخوم السعودية ــ الكويتية.

7 ــ التخوم السعودية ــ العراقية.

ب ــ تخوم غير ذات مناطق استيطانية:

1 ــ التخوم السعودية ــ اليمنية " الربع الخالي".

البعد القبلي للنزاع

يعني هذا المعيار بأثر التسوية على نمط الهجرات والتنقلات القبلية، من حيث كون التخوم المشتركة ممراً لقبائل في أثناء تحركاتها الفصلية. فقد أدى رسم الحدود السياسية وتقسيم السيادات على الأرض ــ وبغض النظر عن نصوص الاتفاقيات الحدودية التي تجيز عادة أنماط الهجرات والتنقلات القبلية المتعارف عليها ــ إلى إعاقة تحركات القبائل عبر الحدود المستحدثة، التي قسمت أحياناً بعض الدير القبلية بين الأطراف المعنيين. وفي المقابل، رسمت بعض الخطوط الحدودية في مناطق تواءمت ــ بصورة أو بأخرى ــ مع النمط العام للتحركات القبلية، فلم تؤد إلى إعاقتها بشكل كبير. ومما يجدر ذكره أنه حتى في التخوم التي لم تشهد تسوية ما، فإن شكلاً من الحدود الواقعية تبلور عبر الزمن في بعض المواقع، تبعاً لاهتمامات الأطراف المعنيين وقدراتهم الاقتصادية والإدارية والعسكرية ، وفي هذه الحالة، فإن الأثر الذي تتركه الحدود الواقعية لا يختلف عن أثر الحدود الرسمية.

وهكذا تنقسم التسويات والنزاعات الحدودية إلى:

أ ــ تسويات ونزاعات أثرت بعمق في نمط الهجرات القبلية:

1 ــ التسوية السعودية ــ العراقية.

2 ــ التسوية السعودية ــ الأردنية " وادي السرحان، معان والعقبة ".

3 ــ التسوية السعودية ــ الكويتية.

4 ــ النزاع السعودية ــ اليمني " الربع الخالي ".

ب ــ تسويات لم تؤثر كثيراً في نمط الهجرات القبلية:

1ــ التسوية السعودية ــ القطرية.

2 ــ التسوية السعودية ــ الظبيانية.

3 ــ التسوية السعودية ــ العمانية.

4 ــ التسوية السعودية ــ اليمنية "جنوب عسير ".

البعد الاستراتيجي للنزاع

ينصرف هذا التصنيف إلى اعتقاد أحد أطراف النزاع أو جميعهم بوجود أهمية عسكرية أو أمنية للمنطقة المتنازع عليها. وهكذا يمكن التفريق بين:

أ ــ نزاعات ذات بعد استراتيجي واضح:

1 ــ النزاع السعودي ــ الكويتي.

2ــ النزاع السعودي ــ العراقي.

3 ــ النزاع السعودي ــ القطري.

4 ــ النزاع السعودي ــ الظبياني.

5 ــ النزاع السعودي ــ الأردني "وادي السرحان، معان والعقبة ".

6 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "جنوب عسير".

ب ــ نزاعات ذات بعد استراتيجي ضعيف

1 ــ النزاع السعودي ــ العماني.

2 ــ النزاع السعودي ــ اليمني " الربع الخالي ".

نوعية النزاع

غلب الطابع الدبلوماسي على بعض النزاعات الحدودي فبقيت موضوعاً لمفاوضات وصفقات دبلوماسية، مع عدم استبعاد حدوث مظاهر عسكرية محدودة. وفي المقابل، تخللت بعض النزاعات الحدودية مظاهر عسكرية متعددة بدءاً بالغزوات القبلية الخطيرة حتى الاتشتباكات بين القوات المسلحة للأطراف المعنية. ويستوي هنا أن العمليات العسكرية سبقت أو لحقت رسم الخط الحدودي. وهكذا يتم التفريق بين:

أ ــ نزاعات ذات طابع دبلوماسي [160]:

1 ــ النزاع السعودي ــ الظبياني.

2ــ النزاع السعودي ــ القطري.

3 ــ النزاع السعودي ــ العماني.

4 ــ النزاع السعودي ــ الأردني "معان والعقبة ".

5 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "الربع الخالي ".

ب ــ نزاعات ذات طابع عسكري:

1 ــ النزاع السعودي ــ الكويتي.

2 ــالنزاع السعودي ــ العراقي.
3 ــ النزاع السعودي ــ الأردني " وادي السرحان ".
4 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "جنوب عسير ".

الفترة الزمنية للنزاع

ينصرف هذا التصنيف إلى الفترة الزمنية التي استغرقها حل النزاع. ويعني قصر الفترة الزمنية أن تستغرق تسوية النزاع فترة لا تتجاوز عشر سنوات [161]. بينما تصنف النزاعات التي تستغرق أكثر من ذلك بأنها طويلة. ولذلك تنقسم النزاعات الحدودية إلى:

أ ــ نزاعات قصيرة الأمد[162]:

1 ــ النزاع السعودي ــ الكويتي.
2 ــ النزاع السعودي ــ العراقي.
3 ــ النزاع السعودي ــ الأردني " وادي السرحان ".
4 ــ النزاع السعودي ــ اليمني " جنوب عسير ".

ب ــ نزاعات طويلة الأمد:

1 ــ النزاع السعودي ــ القطري.
2 ــ النزاع السعودي ــ الظبياني.
3 ــ النزاع السعودي ــ العماني.
4 ــ النزاع السعودي ــ اليمني " الربع الخالي ".
5 ــ النزاع السعودي ــ الأردني "معان والعقبة ".

مدى تدخل قوى أجنبية في مسار النزاع

نظراً إلى سيطرة بريطانيا على مناطق واسعة محيطة بالمملكة العربية السعودية " أو نجد أو الحجاز ونجد "، فقد اتسمت القضايا الحدودية السعودية كافة بتأثرها بمواقف أو بمبادرات اتخذتها بريطانيا في أثناء بعض أو جميع مراحل تلك النزاعات. كما أن دولاً أجنبية أخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، تدخلت في بعض النزاعات بطريقة أو بأخرى، إلاّ أن التصنيف الحالي ينصرف إلى التفريق بين كون هذا التدخل أو ذاك مباشراً أو غير مباشر. ويعني لفظ "مباشر " أن تكون الدولة الاستعمارية قد تدخلت بنشاط وفي عدة مناسبات في مراحل النزاع بتقديم مبادرات و/ أو التفاوض نيابة عن أحد الأطراف؛ بينما ينصرف لفظ " غير مباشر " إلى عدم تدخل الدولة الأجنبية في النزاع بصورة نشطة، على الرغم من أن ذلك لا يعني عدم وجود

بعض التأثير خلف الستار كدعم دبلوماسي لأحد أطراف القوى الخارجية في مسار النزاع على النحو التالي:

أــ مباشر: "

1ــ النزاع السعودي ــ العراقي.

2ــ النزاع السعودي ــ الكويتي.

3 ــ النزاع السعودي ــ الأردني " وادي السرحان، معان والعقبة ".

4ــ النزاع السعودي ــ الظبياني.

5 ــ النزاع السعودي ــ القطري.

6ــ النزاع السعودي ــ العماني.

7 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "الربع الخالي ".

ب ــ غير مباشر:

1 ــ النزاع السعودي ــ اليمني " جنوب عسير ".

أثر التدخل الأجنبي في تقرير الخط الحدودي النهائي

ينصرف هذا التصنيف إلى ما إذا كانت دولة أجنبية قد اشتركت بصورة مباشرة في رسم الخط الحدودي النهائي أن شبه النهائي، على النحو التالي: د

أ ــ تدخل مباشر:

1 ــ الخط السعودي ــ العراقي.

2 ــ الخط السعودي ــ الأردني " وادي السرحان، معان والعقبة ".

3 ــ الخط السعودي ــ الكويتي.

ب ــ تدخل غير مباشر أو منعدم:

1 ــ الخط السعودي ــ اليمني " جنوب عسير".

2 ــ الخط السعودي ــ الظبياني.

3 ــ الخط السعودي ــ القطري.

4ــ الخط السعودي ــ العماني.

هل تم تثبيت الخط الحدودي على الأرض

يرى بعض الباحثين أن التسوية الحدودية تمرّ بثلاث مراحل هي: التخطيط الأولى، بمعنى رسم الخطوط الكبرى على الخرائط، والترسيم، أي نسبة الخط الحدودي إلى مواقع جغرافية

محددة، والتثبيت، حيث يجرى تعيين الخط الحدودي على الأرض بشواهد بارزة " كتل خرسانية، أسوار... "على وجه الدقة [163].

وهكذا يمكن التمييز بين:

أ ــ خطوط حدودية مثبتة:

1 ــ الخط الحدودي السعودي ــ العماني.

2 ــ الخط الحدودي السعودي ــ اليمني " جنوب عسير ".

3 ــ الخط الحدودي السعودي ــ القطري.

ب ــ خطوط حدودية غير مثبتة:

1 ــ الخط الحدودي السعودي ــ العراقي.

2 ــ الخط الحدودي السعودي ــ الكويتي.

3 ــ الخط الحدودي السعودي ــ الأردني "وادي السرحان، معان والعقبة ".

4 ــ الخط الحدودي السعودي ــ الظبياني.

هل أدخلت تعديلات على التسوية السابقة

استمرت بعض التسويات الحدودية من دون تغيّر يذكر في شكل الخط الحدودي، بينما حدثت تعديلات لاحقة على خطوط أخرى، بناء على رغبة أحد أو جميع الأطراف ذات العلاقة ،هكذا تختلف التسويات الحدودية من حيث كونها:

أ ــ تسويات حافظت على شكلها الأصلي:

1 ــ التسوية السعودية ــ اليمنية " جنوب عسير ".

2 ــ التسوية السعودية ــ الظبيانية.

3 ــ التسوية السعودية ــ العمانية.

ب ــ تسويات أدخلت عليها تعديلات لاحقاً:

1 ــ التسوية السعودية ــ الكويتية.

2 ــ التسوية السعودية ــ العراقية.

3 ــ التسوية السعودية ــ الأردنية " وادي السرحان، معان والعقبة ".

4 ــ التسوية السعودية ــ القطرية.

هل تمت تسوية النزاع

يجري التفريق هنا بين نزاعات توصل الطرفان فيها إلى تسوية جميع أو معظم القضايا العالقة بينهما، وأخرى ظلت قائمة. ولذلك يمكن تصنيف النزاعات كالتالي:

أ ــ نزاعات حلّت بصورة نهائية أو شبه نهائية:

1 ــ النزاع السعودي ــ العراقي.

2 ــ النزاع السعودي ــ الأردني " وادي السراحان، معان والعقبة ".

3ــ النزاع السعودي ــ القطري.

4 ــ النزاع السعودي ــ الظبياني.

5 ــ النزاع السعودي ــ العماني.

6 ــ النزاع السعودي ــ الكويتي.

7 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "جنوب عسير ".

ب ــ نزاعات قائمة:

1 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "الربع الخالي".

طبيعة النزاع العالق

قد يكون النزاع العالق نشطاً، حيث يشكل قضية بارزة في علاقات الأطراف المعنية، أو خامداً، بمعنى أن الطرفين يعالجانه بعيداً عن الأضواء الإعلامية، من دون أن يشكل بنداً بارزاً في علاقتهما الثنائية، أو أن النزاع ليس مدرجاً في جداول أعمال اتصالاتهما الثنائية بصورة واضحة، وعلى هذا يجري التصنيف بين:

أ ــ نزاعات نشطة:

1 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "جنوب عسير ".

2 ــ النزاع السعودي ــ اليمني "الربع الخالي ".

ب ــ نزاعات خامدة:

1 ــ النزاع السعودي ــ الظبياني.

2 ــ النزاع السعودي ــ العماني.

المبحث العاشر

ملاحظات ختامية

رصد أحد الباحثين وعياً جيوسياسياً متزايداً لدى النخب السياسية العربية يجعلها تجد السير نحو إغلاق ملفات النزاعات الحدودية المتبقية، وهو الأمر الذي يدل، ضمن مؤشرات عدة، على استقرار وترسخ نظام الدولة الوطنية العربية [164]. والحق أن مما يساعد على التعامل مع ما تبقى من ملفات حدودية هو أن موضوعها، في الغالب، مناطق نائية بعيدة عن مراكز التجمع المدنية التي تتزايد أهميتها باستمرار كقطب الرحى في الحياة السياسية العربية. ومن ضمن العوامل المساعدة في حلحلة النزاعات الحدودية القليلة المزمنة، أو التي استفاقت بعد مرحلة جمود، أن الثقافة السياسية العربية المعاصرة ــ كما هو واضح في الإعلام والإنتاج الثقافي العربي بصورة عامة، وعلى الرغم من التراجع الذي سجله الفكر العربي القومي الوحدوي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ــ ما زالت تعبّر عن ضمير عربي يصر على تحجيم هذه النزاعات وتجاوزها، ويرفض بإصرار أن تكون مادة لتصفية حسابات سياسية أو عسكرية.

ولقد تناول بعض الباحثين والسياسيين العرب هذا الموضوع بكثير من الاهتمام الجاد؛ ومن والممكن ــ اعتماداً على الدراسة الحالية وبعض الدراسات الأخرى المتوفرة ــ استخلاص مجموعة من الاقتراحات ــ التي لا تهدف إلى أن تكون حصرية بالضرورة ــ لتطوير التعامل مع القضايا الحدودية والعلاقات العربية بصورة عامة:

ــ تأكيد احترام سيادة كل بلد عربي بحدوده القائمة ضمن مقتضيات الشرعية الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية ميثاق الشرف العربي المعروض حالياً على جامعة الدول العربية.

ــ تأكيد سيادة كل بلد عربي على موارده الطبيعية وغيرها بعيداً عن المزايدات والمهاترات التي لا تتناسب مع توزيع القوى العالمي والإقليمي، ومقتضيات الشرعية الدولية [165].

ــ تأكيد تحريم استخدام القوة لتسوية الخلافات العربية [166]. من دون استثناء، والالتزام بتسويتها سلمياً، ضمن أطر ثنائية أو جماعية.

ــ العمل على تطوير نظام جامعة الدول العربية بغية تسهيل العمل العربي المشترك ضمن صيغ جماعية سياسياً واقتصادياً وبحثياً وتقنياً واجتماعياً. وفي هذا الإطار، فإن المشروع المطروح حالياً لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ينسجم مع الحد الأدنى من متطلبات العمل القومي والتحديات المعاصرة.

ــ التخلي عن قاعدة الإجماع كأساس لقرارات الجامعة العربية لمصلحة قاعدة الأغلبية ،إن الوضع المثير للاهتمام الذي اعتمده ميثاق الجامعة، والقاضي باعتبار القرارات المتخذة بالأغلبية ملزمة لمن وافق عليها فقط، معوّق للعمل العربي المشترك بما لا يستدعي مزيداً من التعليق ،وفي هذا الصدد، يكتسب مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، الذي يخضع حالياً للمناقشة ضمن جامعة الدول العربية، أهمية واضحة. معلوم أن ميثاق الجامعة يقصر صفة الإلزام بالنسبة إلى قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالخلافات بين أعضائها، على ما لا يتعلق باستقلال أطرافها أو سياداتهم أو سلامة أراضيهم. ومن الواضح أن عمومية هذا النص تجعل ولاية أجهزة الجامعة فيما يتعلق بالنزاعات العربية الحدودية خاصة من منوطة بإرادة أطراف هذه النزاعات؛ وفي هذا ما لا يحتاج إلى تعليق [167].

ــ بالنظر إلى الغموض والتناقضات التي تكتنف بعض أصول الحدود العربية الواقعية والرسمية، والمتمثلة في وثائق أصدرتها السلطات الاستعمارية أو الحمائية أو الانتدابية الغربية، أو شاركت في إصدارها في أوقات مختلفة ولأغراضها الخاصة، فإن الاقتراب من تسوية هذه النزاعات يقتضي إرساء المفاوضات والتسويات الحدودية المستهدفة على مبدأ توازن المصالح، الذي يقتضي حلولاً وسطاً بما يتناسب مع القيم العربية، قبل اللجوء إلى وسائل قضائية [168].

ــ معالجة النزاعات الحدودية ابتداء ضمن إطار تفاوضي ثنائي. إن من شأن ذلك أن يقلل من تداعيات الخلافات العربية البينية على مجمل العلاقات العربية ــ العربية.

ــ التفريق بين النزاعات الباردة والنزاعات الساخنة، فإن نزاعاً بارداً يمكن أن يبقى على الرف بانتظار فترة لاحقة قد تكون أكثر ملاءمة لحله بطريقة رضائية منصفة.

ــإضفاء طابع وظيفي مرن على الملفات الحدودية العربية لحلحلة النزاعات المستعصية، وبخاصة المتعلقة بمناطق تحتوي على مكامن ثروات طبيعية مهمة. ولقد أثبتت بعض تجارب التسويات الحدودية العربية " السعودية ــ الكويتية، السعودية ــ البحرينية، السعودية ــ الظبياني " أن اتفاقاً على إدارة مشتركة للمنطقة محل النزاع، بما في ذلك استغلال مشترك لثرواتها الطبيعية، يسهل إلى درجة كبيرة رسم خط حدودي يأخذ طابعاً إدارياً، بعد أن يتم تفريغه من مضامينه الاقتصادية والاستراتيجية.

ــ تغليب مفهوم الأمن القومي العربي على المصالح الوطنية الضيقة والقصيرة المدى، وترجمة ذلك عملياً في التعامل مع الملفات الحدودية العربية ــ العربية. يستلزم ذلك التعامل مع الملفات الحدودية العربية ــ العربية بعقل مفتوح يستوعب إمكان إجراء تعديلات محدودة على بعض التسويات الحدودية بالتراضي بين أطرافها، وبما يجعلها متناسقة قدر الإمكان مع

مستجدات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولقد أثبتت بعض التجارب العربية إمكان قيام الأطراف المعنية بتبادل بعض المناطق التخومية لتلبية مستجدات حيوية مستجدة لبعضهم. إن الحفاظ على استتباب الأوضاع في المناطق الحدودية سياسياً واستراتجياً قد يستلزم تمكين أحد أطراف التسويات الحدودية من حق استئجار أو استخدام مواقع تخومية تابعة لطرف آخر، بما يحقق مصلحة حيوية للطرف الأول، بل ربما المصلحة المشتركة في المدى الطويل. ويقتضي هذا التشديد على حرمة الاتفاقيات الدولية وإلزاميتها، من دون إفال الطابع السياسي للتسويات الحدودية والمشار إليه آنفاً؛ حيث أن المعول عليه هو جعل هذه الاتفاقيات بصورة عامة، والتسويات الحدودية بصورة خاصة، قابلة للاستمرار وأدعى إلى التزام أطرافها بها [169].

ــ وضع آليات عربية لمساعدة أطراف النزاعات الحدودية العربية المستعصية في الاقتراب من تسويات مرضية لها، عن طريق الاستقصاء وجمع الحقائق والوساطة والتوفيق والتحكيم. وقد تتضمن مثل هذه الآليات تشكيل لجان مؤقتة أو دائمة ضمن المجالس الإقليمية العربية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وغيره من المجالس التي من المؤمل تفعيلها. كما أن إنشاء وتفعيل هيئة لتسوية المنازعات العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية يبقى ضرورة ملحة.

ــ إنشاء وتفعيل محكمة عدل عربية كإطار قضائي عربي يتم الاحتكام إليه في حالة استنفاد الوسائل السياسية السابق الإشارة إليها على المستويين الإقليمي والعربي[170]. وقد أثبتت التجارب العربية السابقة، بإيجابياتها وسلبياتها، أن إخراج النزاعات العربية البينية من الأطر العربية أفضى في أغلب الحالات إلى عواقب وخيمة على الأمن القومي العربي والعلاقات العربية ــ العربية.

ــ تطوير التعامل مع الحدود السياسية العربية كمناطق التقاء وتبادل ومشاريع مشتركة، وبما يقتضي التخلي عن اعتبارها سدوداً منيعة أمام حركة انتقال الأشخاص والأفكار والسلع ورؤوس الأموال. إن الاتجاه المعاصر نحو فتح الحدود الوطنية ضمن تكتلات إقليمية كبرى يجعل الأسلوب المتشدد، الذي ما زالت بعض العواصم العربية مصرة عليه في التعامل مع حدودها، غير ذي معنى.

الهوامش

تمهيد

(1) أنظر على سبيل المثال: أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية؛ خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز؛ صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية؛ جون كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية. راجع كذلك:

John B. kelly, Arabia, the Gulf, and the west.

لقد كتبت بعض الدراسات العربية في السنوات الأخيرة، غير إنها لم تفلح في تجاوز الإطار المشار إليه، راجع، على سبيل المثال، أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية.

(2) Richard Schofield and Gerald Blake, eds Arabian Boundaries, 1853-1957, Primary Documents, especially Vols. 5, 6, 7, 9, 10, 13, 15, 17, 18, 19, 20, 21, 22 (henceforth AB); Richard Schofield and Gerald Blake, eds., Arabian Boundary Disputes, Vol. 20(henceforth ABD).

(3) John C. Wilknson, Arabia`s Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert, Richard Scholfield, Border Disputes in the Gulf: Past, Present and Future ;R. Schofield, ed., Territorial Foundations of the Gulf States; Clive Lwatherdale, Britain and Saudi Arabia, 1925-1939.

الجدير بالذكر أن هذه الدراسات تمتاز بالرصانة وقدر ملحوظ من الموضوعية، غير أن الحاجة تظل قائمة لدراسة تقوم على وجهة نظر عربية موضوعية. والمؤمل أن تلبي الدراسة الحالية جزءاً من هذه الحاجة على الأقل.

أولاً: النزاع السعودي ــ الكويتي

(4) Richard Schofield, Kuwait and Iraq: Historcal Claims and Territorial Disputes, pp. 38 – 49.

(5) AB, op, cit, Vol, 9, pp. 19 – 231, 36. وانظر أيضاً: خالد محمود السعدون، والعلاقات بين نجد والكويت، ص 170 ــ 178، 197ــ 207، 213 ــ 230، 247ــ 269.

(6) AB, op cit, Vol. 9, pp, 74, 76.

(7) Penelope Tuson and Emma Quick, Arabian Treaties, eds., Vol, 4, pp. 38 -40. أنظر كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، هيئة التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 375ــ 380.

(8) من الجدير بالذكر أن حصة المناطق الداخلية في شبه الجزيرة العربية من واردات الكويت من البضائع كانت قد قدرت آنذاك بالثلثين.

(9) AB, Vol, 9, pp, 26- 31.

(10) Ibid, Vol, 9, p. 82،

(11) Ibid, Vol., 7, pp. 287-300&Vol. 9, pp, 45- 48.

(12) Ibid., Vol. 9, pp. 400 -404.

(13) أنظر النص الرسمي للاتفاقية في مجموعات المعاهدات، إصدار وزارة الخارجية السعودية، الجزء الأول، ص 8 ــ 9. وكذلك: Tuson and Quick, op. cit, pp, 66- 67 لم تكن الحدود السياسية المستحدثة مبتوتة الصلة تماماً مع الواقع الاجتماعي القبلي في منطقة التخوم المشتركة. فلقد تماشى الخط الحدودي السعودي ــ الكويتي تقريباً مع دير القبائل المعنية تبعاً لخياراتها السياسية. إن هذه الملاحظة تنسحب أيضاً نسبياً على الخطوط الحدودية بين السعودية من جهة، وكل من العراق وأبو ظبي وقطر من جهة أخرى. أنظر دراستنا الموسومة: الجذور الاجتماعية للحدود السياسية في الجزيرة العربية. محاولة لإعادة الفهم، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، شباط / فبراير 1959.

(14) مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، ص 8 ــ 9.

(15) AB, op. Cit, vol, 9, pp. 382-383.

(16) H. R. P. Dickson, Kuwait and its Neighpours, pp. 278-280.

(17) AB, op. Cit, vol. 7, pp. 233-242, 287- 300; C. Leatherdale, op. cit, pp. 117-118.

(18) وهي اتفاقية صداقة وحسن جوار تتعلق بقضايا الوعي والتنقل، واتفاقية تجارية، وأخرى لتسليم المجرمين، عقدت كلها في آذار/ مارس 1942. أنظر النص الرسمي لها وكذلك بعض الرسائل المتبادلة بهذا الخصوص في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، ص 275ــ 284. أنظر كذلك: سعيد، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 305ــ 316.

(19) أنظر النص الرسمي للاتفاقية في: مجموعة المعاهدات، الجزء الثاني، ص 161 ــ 168، وأنظر كذلك: AB, op. Cit., vol. 9, pp. xvii-xxii ; vol. 13, pp. Xxii-xxiii؛ عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، ص 42ــ 48. راجع أيضاً:

Abdulrak Abu – Dawood, Political Boundaries of Saudi Arabia, pp. 99 – 102; Alexander Melamid, (The Ecomomic Geography of Neutal Territories), The Geographical Review, vol. XIV. No, 3, July 1955. pp. 363- 367; Gerald Blake, (Shared Zones as a Solution to Problems of Territorial Sovereignty in the Gulf States) in R, Schofield, ed., Territorial Foundations of the Gulf States, pp. 202-204; David Pike, (Cross – border Hydrocarbon Reserves) in Ibid., p. 189.

كما عقد الطرفان اتفاقية لتسوية أوضاع أملاك السعوديين في الجزء الكويتي من المنطقة المقسومة. أنظر: ساعاتي: مصدر سابق، ص 85ــ 93.

ثانياً: النزاع السعودي ــ العراقي

(20) Leatherdale, op. cit., pp. 93-106. لم تكن النزاعات القبلية ظاهرة جديدة على الحياة السياسية العربية آنذاك، غير أنه يمكن القول إن استحداث الحدود السياسية أدى إلى تفاقمها لبعض الوقت. وقد علمت الأطراف المعنية على كبتها بوصفها تهديداً لوضع مستحدث تمثل في خطوط وهمية مرسومة على

خرائط غير دقيقة تماماً. (أشارت اتفاقية الحدود السعودية ــ الكويتية إلى أنه يجب أن يكون " معلوماً أن الخريطة المرقومة عليها هذه الحدود (هي) آسيا 100: 000: 1 (التي) وضعتها الجمعية الجغرافية الملكية تحت مشارفة "إشراف " دائرة الجغرافية الحربية وطبعت في نظارة الحربية سنة 1918". كما اعتمدت اتفاقية حداء، التي عالجت الحدود الأردنية ــ النجدية الخريطة نفسها: Tuson and Quick, op. cit., p. 67. وفي حالات أخرى، وقعت أخطاء في تحديد بعض المواقع الطبوغرافية، وهو ما أدى إلى شيء من الاضطراب والتشوش، فلقد رسم البريطانيون بصورة منفردة الخط الحدودي الأردني ــ الحجازي، آخذين في حسبانهم أن تدخل منطقة طبيق الجبلية، بالإضافة إلى سهل منبسط يقع إلى الجنوب منها، ضمن الأراضي الأردنية لأغراض دفاعية ورعوية؛ إلاّ أنهم اكتشفوا فيما بعد أن خط العرض الذي أرادوا أن يتماشى مع الحدود الجنوبية للأردن يترك تلك المنطقة ضمن الأراضي السعودية. وقد أثار ذلك الكثير من الإحراج بعد اكتشاف الرياض للأمر. كما حدثت أخطاء في تحديد موقع آبار صفوق في التخوم السعودية ــ الظبيانية، فاضطرت بريطانيا إلى تعديل اقتراحها فيما يخص تلك المنطقة. أنظر: AB, op. Cit., vol. 5, pp. 375-397& vol. 18, pp. 503-507, 881-891.

(21) كان هناك حاجة إلى بناء العديد من تلك المهابط نظراً إلى قصر مدى تحليق الطائرات آنذاك وضرورة تكرار تزودها بالوقود. أنظر: Leatherdale, op. Cit., pp. 59-96. وكذلك صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية ــ السعودية، ص 87 ــ 91.

(22) سعيد، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 133 ــ 144. ينفرد أحد الباحثين بذكر أن حكومتي البلدين العربيين وافقتا على اقتراح كوكس، وأن اعتراض السلطان السعودي كان منصباً على تعليقات الملك فيصل عليه؛ غير أن المعلومات المتوفرة لا تؤيد هذا الرأي راجع السوداني، مصدر سابق، ص 91 ــ 94.

(23) السوداني، المصدر نفسه، ص 90 ــ 93.

(24) أنظر النص الرسمي لمعاهدة المحمرة في: Tuson and Quick, op. cit., pp 56 – 60؛ مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 1ــ 3، وكذلك السوداني، مصدر سابق، ص 96ــ 97، 100ــ 102.

(25) Tuson and Quick, op. cit., pp. 60-63، وكذلك مجموعة المعاهدات الجزء الأول، ص 5ــ 7، 299. أنظر كذلك ملحقاً لبروتوكول العقير رقم 1بخصوص تعديل خطأ فني ذلك الخط في: AB, op. cit., vol. 9, pp. 375-393.

(26) السوداني، مصدر سابق، ص 115ــ 117. أنظر كذلك أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص 313؛ John B. Glubb, War in the Desert, pp. 103, 118, 187; Abu –Dawood, op. Cit., pp. 98- 99. هذا مع أن باحثاً آخر ينقل عن الظفير قولهم أن الرخيمية تابعة لهم. أنظر Bruce Ingham, Bedouin of Northern Arabia, p. 24 ؟

(27) Tuson and Quick, op. Cit., p. 61.

(28) الزركلي، مصدر سابق، الجزآن 1ــ 2، ص 503.

(29) John Habib, Ibn Saud`s Warrios of Islam. أنظر كذلك محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة عبد الله العثيمين. جدير بالذكر أن المانع شاهد عيان لتلك الأحداث المثيرة، حيث كان في بلاط الملك عبد العزيز. راجع كذلك: Leatherdale, op. Cit, . pp. 123-128; Dickson, op. cit., pp. 266-267, 276-277 يعرض غلوب وجهة نظر مخالفة، أنظر: Glubb, op. cit, . p. 109.

(30) للحصول على توثيق شامل لجلسات ذلك المؤتمر أنظر: AB, op. cit., vol. 9, pp. 432-435, 451-457, 461-464, 472-477, 480-483, 496-506.

(31) راجع النص الرسمي لاتفاقية بحرة في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 10ــ 13 أنظر كذلك: Tuson and Guick, op. cit. pp. 74-78& AB, VOL. 5. pp. 88-89.

(32) Vartan Amadounuy, (The Evolution of Transjordan –Iraq Bounday ; 1915-1940), in World Boundaries, pp. 128-141, and The jedda diaries, 19190-1940, vol. 4, reports for months, july 1938, june 1939 and December 1939, pp. 321- 327, 433-438 and 487 -493 respectively.

(33) الأشعل، مصدر سابق، ص 36ــ 38، وأيضا ساعاتي، مصدر سابق، ص 129 ــ 136. راجع أيضاً: R. Schofield. (Borders and Territoriality in the Gulf and the Arabian Peninsula during the twentieth Century). in R, Schofield, Territorial Foundatians of the Gulf Stat es, p. 45.

(34) Ibid., p. 27& Schofield. Border Disputes in the Gulf ; Past, Present and future. op. cit., p. 13.

ثالثاً: النزاع السعودي ــ الأردني (وادي السرحان)

(35) أنظر: George A. Wallin, Travels in Arabia. pp. 121-126, 130, 137-138, 149 – 150، وكذلك إبراهيم المسلم، العقيلات، وعبد العزيز عبد الغني إبراهيم، نجديون وراء الحدود.

(36) AB, op. cit., vol. 9, pp. 459-460, 511-519, 523-524, 592-597.

(37) Ibid., vol. 9, pp. 511-519, 615-616.

(38) Ibid., vol. 9, pp. 438, 459-460.

(39) حذر الكولونيل نوكس ــ رئيس المؤتمرــ الأردن والعراق من إقحام مطالب الحجاز في مفاوضاتهم مع نجد: Ibid., vol. 9, pp. 515-519. وكذلك سعيد، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 130.

(40) Ab, op. cit., vol. 9, pp. 409, 438, 478-479, 595-597, 600-603, 619-622.

(41) Ibid., vol. 9. pp. 409, 438, 478-479, 595-597, 600-603, 619-622.

(42) أنظر: السوداني، مصدر سابق، ص 122.

(43) AB, op. cit., vol. 9, pp. 438, 445, 457. 478-479

(44) Ibid., vol. 9, pp. 592-594.

(45) Ibid., vol. 9, pp. 445, 505-506.

(46) Ibid., vol. 9. pp. 523.

(47) Ibid., vol. 9, pp. 438, 440, 451-457, 478-479, 551, 554-554-557, 560-561&Leatherdale, op. cit., p. 43.

(48) وقد سبقت الإشارة إلى ظروف عقد المفاوضات السعودية ــ البريطانية التي أسفرت عن التوصل إلى اتفاقيتي حداء وبحرة إبان الحصار السعودي لجدة (خريف 1925).

(49) أنظر النص الرسمي لاتفاقية حداء والمراسلات الملحقة بها في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 14ــ 18. وكذلك: Tuson and Quick, op. cit., pp. 70-73.

رابعاً: النزاع السعودي ــ الأردني (معان والعقبة)

(50) Leatherdale, op. cit., pp. 41.

(51) Ibid., pp. 41-49.

(52) AB, op. cit., vol. 5, pp. xiii –xv. وكان مجلس الانتداب البريطاني في فلسطين قد " قرر" في 1922 أن تبدأ حدود الأردن الجنوبية الغربية مع فلسطين على مسافة ميلين غرب العقبة؛ فكان ذلك بداية لنحت منفذ بحري للأردن. وقد أقرت عصبة الأمم ذلك الإجراء. أنظر: على المحافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ص 61ــ 63، وكذلك: العلاقات الأردنية ــ البريطانية، ص 63، حيث يذكر أن تاريخ التنازل والضم رسمياً هو 24/6/ 1925. راجع كذلك: Leatherdale, op. cit., pp. 41-50.

(53) تذكر مصادر أخرى خطأ أن الخط ترك مسافة سبعة كيلومترات إلى الجنوب من العقبة. أنظر: Abu – Dawood, op. cit., pp. 94-97 والصحيح هو ماورد في المتن حيث نصت على ذلك رسالة كليتون إلى الملك عبد العزيز والملحقة بمعاهدة جدة.

(54) نصت رسالة كليتون إلى الملك عبد العزيز (20 أيار /مايو 1927) على ما يلي "... كنا بحثنا في مسألة الحدود بين الحجاز وشرقي الأردن، وكنت شرحت لجلالتكم موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذه المسألة كما هو مبين في مسودة الملحق {1} التي قدمتها إلى جلالتكم وأخبرت جلالتكم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مصرة على التمسك بذلك الموقف ". مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 39. راجع أيضاً تقريراً مهماً عن أسباب فرض بريطانيا لخط حدودي من جانب واحد في: AB, op. cit., vol. 5, pp. 375-397.

(55) رداً على رسالة كليتون السابقة، ذكر الملك عبد العزيز في رسالة جوابية (20أيار / مايو 1927) أنه قد أخذ "علماً بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مصرّة على موقفها، ولكن نرى أن تسوية هذه المسألة بصورة نهائية أمر متعذر في الظروف الحاضرة، ومع ذلك، نظراً لرغبتنا الصادقة في المحافظة على العلاقات الودية المؤسسة على صلات الصداقة المتينة، رأينا أن نعرب لسعادتكم عن استعدادنا لإبقاء المسألة الحاضرة على ما هي عليه في منطقة معان والعقبة، مع الوعد بأن لا نتدخل في إدارتها إلى أن تحين الظروف المناسبة لتسوية هذه المسألة تسوية نهائية". مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص40.

(56) أنظر سلسلة من المراسلات بشأن هذا الموضوع في: AB, op. cit., vol. 5, pp. 321, 337, 339-341, 354, 355-360, 401-405, 430-431 and ROBERT l. jarman, ed., The. Jedda Diaries: 1919 – 1940, vol. 4, report of March 1937, pp. 171-178. أنظر النص الرسمي للاتفاقية في مجموعة المعاهدات، الجزء الثاني، ص 92 ــ 97.

(57) Abu- Dawood, op. Cit., pp. 94 -97.

خامساً: النزاع السعودي ــ اليمني (جنوب عسير)

(58) اعتبر العائض الأدارسة مغتصبين للجزء الجنوبي من عسير، حيث أن الأوائل كانوا قد حكموا عسيراً من أبو عريش قبل فترة الحكم التركي للمنطقة، ومن ناحية أخرى، ساءت العلاقات بين الملك حسين والأدارسة في أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب خلاف على القنفذة، ولذلك وجدت أبها في مكة عوناً لها ضد صبيا.

(59) AB, op. Cit., vol. 13, pp. 639 -642.

(60) محمد أحمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، الجزء الثاني، ص 760، 825، 913ــ 915.

(61) جاء في الاتفاقية أنه يوجد " في مملكة الإمام محمد بن علي من القبائل والبلدان.. ما هو في ملك آل سعود سابقاً تركه الإمام عبد العزيز له لأجل محبته للخير ومعاونته عليه وحسن سيرته". أنظر نص الاتفاقية في: الكتاب الأخضر السعودي، إصدار وزارة الخارجية السعودية، ص177ــ 178.

(62) عصام الدين الريس، عسير في العلاقات السعودية اليمنية، ص 61، 88 ــ 96.

(63) راجع نص المعاهدة في: مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 23ــ 24.

(64) المصدر نفسه، ص 57ــ 58، 171ــ 172. أنظر نص التعليمات الملكية في العقيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 1308 ــ 1042.

(65) أنظر تفصيلات المواجهات الدبلوماسية والعسكرية ببين بريطانيا والإمام يحيى في تلك المناطق في: فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر؛ جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن.

(66) Leathertdale, pp. cit., pp. 143-146, 148-150.

(67) Ibid., p. 265.

(68) والحق أن بريطانيا كانت لها حسابات أخرى لا تقل أهمية عن ضمان استمرار علاقاتها الحسنة مع الرياض. فبريطانيا كانت مهتمة أيضاً بأن يتوفر لصنعاء قدر ــ ولو محدود ــ من الاستقرار والسيطرة على الكيانات القبلية اليمنية، والتي كانت تتمتع بقدر واسع من الاستقلال الذاتي؛ فالوجود السياسي والعسكري البريطاني في عدن كان يستلزم التعامل مع سلطة مركزية واحدة في صنعاء بدلاً من عدة كيانات قبلية غير منضبطة. وبالإضافة إلى ذلك. عقدت بريطانيا معاهدة مع اليمن (شباط / فبراير 1934) رأت فيها صنعاء حافزاً لعدم تدخل بريطانيا مباشرة في النزاع السعودي ــ اليمني المحتدم آنذاك. وكانت إيطاليا قد عقدت معاهدتي صداقة وتجارة مع مملكة نجد والحجاز (1932) لم تنجحا تماماً في إزالة الشكوك من علاقات الطرفين. والمعروف أن الأولى لم تعترف بضم الأخيرة لعسير .Leatherdale. op

cit., p. 267. أنظر كذلك: مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 103ــ 105ــ 111ــ 113.

(69) مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 63ــ 67.

(70) الريس، مصدر سابق، ص 199ــ 200، 295.

(71) العقيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 1039.

(72) الريس، مصدر سابق، ص 182 ــ 252.

(73) العقيلي، مصدر سابق، ص 1111ــ 1113.

(74) أنظر برقية للإمام اليمني إلى الملك عبد العزيز في 1/9/ 1952 يطالب فيها بعقد معاهدة حدودية على أن "يثبت فيها كل من الطرفين على ما بيده فعلاً من البلاد " في: المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص 925، 1075.

(75) أنظر برقيات للعاهل السعودي إلى نظيره اليمني في 4/16، 8/8، 8/15، 1/27، 6/ 12، 10/ 12، 11/ 12، 17/ 12/1952(1922ــ 1934) في: المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص 1051ــ 1054، 1063ــ 1065، 1068ــ 1070، 1103ــ 1105، 1108ــ 1110.

(76) أنظر: المانع، مصدر سابق، ص 195ــ 211. أنظر كذلك تفصيلات اتفاقية الطائف في: مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 152 ــ 160. راجع كذلك ملحق تشكيل لجان تخطيط الحدود، ومجموعة من الاتفاقات والمراسلات الملحقة بالاتفاقية أو المرافقة لها في: المصدر نفسه، الجزء الأول، 161ــ 198. أنظر أيضاً فتوح الخترش، تاريخ العلاقات السعودية ــ اليمنية، ص 255ــ 266. راجع كذلك عبد الله سعود القباع، العلاقات السعودية ــ اليمنية.

وقد أحصى فلبي العلامات الحدودية التي نصبتها اللجنة المختصة عبر المنطقة الحدودية، والتي يبلغ طولها نحواً من أربعمئة ميل، بمئتين وأربعين علامة. راجع: H. St. G. B. Philby, Arabian Highlands, and his Arabian Jubile ومن الجدير بالذكر، أن بعثة رسمية من الممثلية البريطانية في جدة جالت المنطقة نفسها خلال آذار / مارس ــ نيسان / أبريل 1934.

(77) David Pike, (Cross – border Hydrocarbon Resers), in Schofield. Territorial Foundations of the Gulf States, op. cit., pp. 193- 195; Schofield, (Borders and TERRITORIALITY in the Gulf....), in Ibid., pp 22-24 ; Schofield, Border Disputes in the Gulf, op. cit., p. 6; ABD, op. cit., vol. 20, pp. 241-246. See also Robert L. Jarman, ed., The Jedda Diaries: op. cit., reports of November 1935, December 1936, February 1937, March 1937 and October 1938, pp. 135-141, 143-149, 163-169, 171-178 and 353 – 363 respectively.

(78) جريجوري جويس، العلاقات اليمنية ــ السعودية بين الماضي والمستقبل، ص 166ــ 167.

(79) MEES, 10August 1992, A10, reffered to in Schofield, Border Disputes in the Gulf..., op cit, p. 7; BBC Summary of World Broadcst: ME/2238, MED/15-16, 27 Febrauary 1995, refered to in Ibid., p. 1.

(80) يتوفر مزيد من التفصيلات في الجزء الذي يعالج النزاع الحدودي السعودي ــ اليمني (الربع الخالي).

سادساً: النزاع السعودي ــ اليمني (الربع الخالي)

(81) للإطلاع على تقرير اللجنة في اجتماعها (1935/7/23) أنظر: ABD, op. cit., vol. 20, pp. 136-137.

(82) برقية من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (12/30/ 1936) في: Ibid., vol. 20, p. 138.

(83) رسالة سرية من الحاكم في عدن إلى وزير الدولة للمستعمرات أوليفر لايتون (Olivier Lytteton) (1953/5/23) في: Ibid., vol, 20, p. 877-879.

(84) رسالة سرية من (Cuantiffe –listem) في عدن (25/ 2/ 1933) في: Ibid., vol. 20, pp. 797-803.

(85) Ibid., vol. 20. pp. 797-80.

(86) Tariq Y, Ismael and Jacqueline S, Ismsel, People`s Democratic Republic of Yemen, pp. 11-19.

(87) برقية من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (9، 10/ 1935)و وكذلك مذكرة رفعها المقيم السياسي في محمية عدن و. هــ، إنغرامز (W. H. Lngrams) (1935/8/19) في: ABD, op. cit., vol. 20, pp. 143-144, 765-769

راجع كذلك مذكرة من قسم الأبحاث بوزارة الخارجية بعنوان (مطالب ابن سعود ضد حكومة جلالة الملك ــ 1950) في Ibid., vol. 20, pp. 861-866.

(88) أنظر مذكرة الخارجية البريطانية التي سبقت الإشارة إليها في هامش (87)، وكذلك مذكرة سرية أعدها القسم الشرقي قبل ذلك بعشرة سنوات (30حزيران / يونيو 1940) في Ibid., vol. 20, pp. 123, 849-856.

(89) أنظر مذكرة أعدها قسم الأبحاث في الخارجية البريطانية بعنوان "مبررات الموقف بخصوص خط الرياض من مقشن إلى الريان "(12/19/ 1954) في: Ibid., vol. 20, pp. 200-204.

(90) أنظر: المذكرة السابقة. جدير بالذكر أن تقارير برترام توماس وثيسايجر ــ وهما من الرحالة الذين لم تكن لهما أي صلة بالسعوديين، وهو ما ينفي عن تقاريرهما تهمة الانحياز ــ أكدت بعض تلك المعلومات. راجع: Wilfred Thesiger, Arabian Sands p. 212 and Wilkinson, op. cit., p. 189. See also. Jarman, ed., The Jedda Diaries: op. cit., vol. 4, reports of November 1936, December 1936, March 1937, pp. 135-141, 143-149, 171-178 respecticely.

(91) أنظر: برقية من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (20/ 12/ 1936) في: ABD, op. cit., vol. 20, pp. 138.

(92) أنظر عدة مذكرات داخلية ورسائل وبرقيات أعدت أو تبودلت خلال 1954 في: Ibid., vol. 20, pp. 889-890, 893-899, 906-916, 920-921. وقد بقي الأمريكيون على اتصال بالإطراف المعنية. أنظر: Ibid., vol. 20, pp. 925-926 راجع كذلك: Wilkinson, op. cit., pp 233-246; Irvine H. Anderson, Aramco. The United States and Saudi Arabia.

(93) راجع تقريراً سرياً عن الحدود الشمالية لمحمية عدن الشرقية في: ABD, op. cit., vol, 20, pp. 914-916.

(94) ABD, pp. 111-119, 856-858. أنظر كذلك: رسالة مهمة من الخارجية البريطانية إلى السير ب. رايلي (Sir B, Reilly) في وزارة المستعمرات (1945/3/12) في: Ibid., vol. 20, pp. 894-898. أنظر كذلك مسودة مذكرة سرية كتبها ر. بلاكهام (R. Blackham) (1954/5/6)، ومذكرة أعدها أ. صمويل (A. C. Samuel) (1954/11/4) في: Ibid., vol, 20, pp. 908, 909 راجع أيضاً: Wilknson, op. cit., pp. 228-230.

(95) أنظر مذكرة من إنغرامز حاكم عدن بشأن الوضع السياسي في حضرموت في: ABD, op, cit., vol. 20, pp, 779-796. أنظر تقرير شهر مارس 1938 في Jedda Diaries. op. cit., p. 271-280.

(96) برقية من المندوب السامي في عدن إلى وزارة المستعمرات في لندن (1935/3/29)، راجع: Ibid., vol, 20, p. 123

(97) AB, vol. 16, p. 6 راجع أيضاً: Wikinson, op. cit., pp. 190-194

(98) أنظر المذكرة التي أعدها قسم الأبحاث في الخارجية البريطانية حول خط الرياض (1954/12/29) في: ABD, vol. 20, pp. 200-204

(99) Wilkinson, op. cit., pp. 190-198 أنظر كذلك برقية من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (1936/3/15) في: Ibid., vol, 20, pp. 145-146

(100) رسالة من الخارجية البريطانية إلى القائم بأعمال المقيم في عدن (1935/11/25) في: Ibid., vol. 20. pp. 141-142.

(101) يذكرنا هذا بالقول المعروف: مالدي فهو لي وما لديك قابل للتفاوض !... أنظر مذكرة أعدها إنغرامز، المفوض السامي في محمية عدن (1935/8/19)، في: Ibid., vol. 20, pp. 765-769.

(102) Ibid., vol. 20, pp. 143-144.

(103) ABD, op. cit., vol. 20, pp. 95-117;Schofield, Border Disputes in the Gulf: op. cit., p. 16.

(104) يلاحظ أن المنطقة التي يقترب فيها خط حمزة من البحر هي منطقة المهرة الواقعة في أقصى شرق محمية عدن، وهي إحدى المناطق التي تباين إزاءها موقفا الطرفين خلال المراحل الأخيرة من المفاوضات. أنظر الصفحات اللاحقة.

(105) مذكرة سرية أعدها القسم الشرقي في الخارجية البريطانية بشأن التخوم السعودية الجنوبية الشرقية، مرفق بها خرائط (1940/6/30) في: ABD, vol. 20, pp. 829-848.

(106) راجع تقريراً عن هذه المحادثات التي عقدت في آب / أغسطس 1948 أعده الوكيل البريطاني في المكلا في: Ibid., vol. 20, pp. 169-177 راجع توزيع القبائل المشار إليه في ملحق 2 المرفق بالتقرير. والجدير بالذكر أن العبر ــ التي تبعد عن شبوة ثمانين كيلاً تقريباً إلى الشمال، تقع على مفترق الطرق المؤدية إلى نجران وشبوة واليمن ومحمية عدن الغربية؛ وهي تقع ضمن ديرة الصيعر الذين انضموا إلى

الرياض لاحقاً، وعلى الرغم من عدم مطالبة الأخيرة بتلك المنطقة في نيسان / أبريل 1935، فإنها لم تغفل عن تذكير البريطانيين بحقوقها التاريخية فيها. أنظر: Wilkinson, op. cit., pp. 213-214

(107) رسالة سرية من السفير البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن (1954/9/20)، ABD, vol. 20, pp. 904-905 راجع كذلك رسالتين متبادلتين بين السفارة البريطانية في جدة والخارجية السعودية (12، 1954/9/27) في: Ibid., vol. 20, pp, 906-907 والمذكرة التي سبق أن أصدرتها الحكومة السعودية (1934/6/20) في: Ibid., vol. 20, pp. 108-109.

(108) مذكرة داخلية أعدها القسم الشرقي في الخارجية البريطانية (آذار / مارس 1954) في: Ibid., vol. 20, pp. 889-890.

(109) رسالة سرية من الحاكم في عدن إلى وزارة المستعمرات (1953/4/9) في: Ibid., P. 875 راجع كذلك رسائل متبادلة بين ل. فراي (L. Frey) في وزارة الخارجية والسير رايلي في وزارة المستعمرات (12، 1954/3/19) في: Ibid., vol. 20, pp. 893-895 مذكرة أعدها أ. صمويل في الخارجية البريطانية (1954/11/14) في Ibid., vol. 20, pp. 908-909 وأخرى سرية أعدها بلاكهام (1954/5/6) في: Ibid., vol. 20, p. 898.

(110) راجع مذكرات بتاريخ 1955/8/4و 1955/10/26 في: Ibid., vol. 20, pp. 213-215, 218-228 أنظر كذلك ترجمة لبيان الخارجية السعودية بهذا الخصوص (1956/1/9) في: Ibid., vol. 20, pp. 216-217

(111) Ibid., vol. 20, pp. 945-962, 963-964; Schofield, (Borders and Territoriality in the Gulf and..), the Arabian Peninsula during the tewntieh in Schofield, Territorial Foundations of the Gulf States...., op. cit., pp. 24 – 27.

جدير بالذكر انه يوجد في الوديعة ماء طيب.

(112) " الشرق الأوسط "، العدد 6958، 16/ 12/ 1997. راجع كذلك: "الحياة"، العدد 11622، 1994/12/13، والعدد 12693، 11/30/ 1997.

(113) " الحياة "، العدد 12709، 1997/12/16.

(114) " الحياة "، العدد 12708، 15/ 12/ 1997، و" الشرق الأوسط "، العدد 6953، 12/11/ 1997، والعدد 6958، 1997/12/16. جدير بالذكر أن مذكرة التفاهم تجيز اللجوء إلى التحكيم، غير انه يبدو أن كثيراً من الحكومات العربية تفضل استفاد الخيارات السياسية قبل اللجوء إلى الخيار القضائي.

(115) والحق أن نقل القبائل لرعوتها السياسية واستقرارها على الجانب الأخر من الحدود ــ وإن كان ضمن ديرتها القبلية المعروفة ــ أمر متوقع؛ وقد حصل فعلاً في أكثر من مناسبة خلال الفترة الانتقالية التي كانت الدول الوطنية العربية تتجه فيها نحو الترسيخ سياسياً وإدارياً وعسكرياً وبشرياً، وهو الأمر الذي ترافق مع اتخاذ مفهوم السيادة بعداً إقليمياً أكثر وضوحاً على الجانب الرسمي والشعبي. وقد حدثت حالة مماثلة على التخوم العراقية ــ السعودية بانتقال الظفير بزعامة حمود بن سويط إلى الجانب السعودي من الحدود واستقراهم في أحد المواقع التابعة لهم. وكان ذلك تعديلاً واقعياً لمقررات مؤتمر المحمرة (أيار/ مايو 1922) أقّره الطرفان بصورة ضمنية لاحقاً.

(116) " الحياة "، العدد 12693، 1997/11/30.

سابعاً: النزاع السعودي ــ الظبياني ــ القطري

(117) كيلي، مصدر سابق، ص 51ــ 140، وعبد الفتاح أبو عليّه، الدولة السعودية الثانية، ص131ــ 151. راجع كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 49ــ 95، 443ــ 509.
أنظر كذلك:
AB, op. cit., vol. 16, pp. 585-592& Wilkinson, op. cit., pp. 180, 189, 226-230. 247-249, 282-295, 360-362.
أنظر أيضاً: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، 1916ــ 1949، ص80،57ــ 90،88، 94.

(118) كانت بريطانيا قد خصصت قبل ذلك بسنتين ما يقرب من ثلث قوتها الجوية للدفاع عن العراق في أعقاب تردي الوضع الأمني في التخوم السعودية ــ العراقية: Leatherdale, op. cit., p. 222 وجدير بالذكر أن الاتفاقيات المانعة السابقة مع باقي مشيخات الخليج لا تحتوي على تعهدات مماثلة، وإن كانت جميع الأطراف قد فهمت أن الحماية البحرية البريطانية للمشيخات العربية الداخلة في النظام الداخلي متحققة من الناحية الفعلية. ويمكن بسهولة تفسير تضمن الاتفاقية الأنجلو ــ قطرية لالتزام دفاعي بظروف الحرب العالمية الأولى. راجع: AB, vol. 16, pp. 73-77, 533-537

(119) Ibid., vol. 18, pp. 45-48 ومع ذلك فقد وقع الطرفان اتفاقية في آذار / مارس 1914ــ لتقسيم مناطق نفوذهما في جنوب شبه الجزيرة العربية رسما بموجبه خطاً بنفسجياً ــ إشارة إلى اتفاقية تموز / يوليو 1913 والخط الأزرق بالتحديد. وجدير بالذكر أن الطرفين تبادلا وثائق التصديق على اتفاقية 1914 في حزيران /يونيو من السنة نفسها. أنظر: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 375ــ 378، وكذلك كيلي، مصدر سابق، ص 166ــ 73. وكانت مفاوضات سابقة بين بريطانيا وتركيا قد أدت توقيعها سلسلة برتوكولات " 1903، 1904، 1905) فصلت بين مناطق نفوذهما في اليمن. أباظة، مصدر سابق، ص 529ــ 541، 549ــ 557، وكذلك طه، مصدر سابق، ص 295ــ 347.

(120) أنظر هامش 133.

(121) AB, Vol. 16, pp. 64-66, 95-103, 124-125, 402-403, 585-592 وكذلك أنظر: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 375 ــ 380، 398ــ401. راجع كذلك: Wilkinson, op. cit., pp. 151-152, 228-230

(122) AB, vol. 16, pp. 491-498.. راجع مذكرة مهمة أعدها ليثويت في: AB, vol. 18, Leatherdale, op. cit., pp. 226-237&Wilkinson, op. cit., pp 134-149, 264-265, 283-285 وعبد العزيز المنصور، مصدر سابق، ص 79ــ 98. راجع أيضاً المادة الأولى من اتفاقية 1915 في: Tuson and Quick, op. cit., pp. 31 -32.

(123) أنظر نص الاتفاقية الرئيسية بين الحكومة السعودية وشركة سوكال في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 339ــ 352؛ وقد ورد فيها أن منطقة الامتياز " هي كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية.. بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية.. ".

(124) المنصور، مصدر سابق، ص 81ــ 82. أنظر كذلك: AB, vol. 16, pp. 531-532, 533-537, 565-584.

(125) AB, vol. 9, pp. 829-848&vol. 16, pp. 95-103 AL-Shamlan, The Evolution of National Boundaries in the Southeastern Arabian Peninsula. 1933-1955. Unpublished Ph. D. dissertation, University of Michigan, 1987, pp. 96-100, 126-134, 171-178&Wilkinson, op. cit., pp. 150-152. 201-203, 228-330. وكذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 49ــ362، 443 ــ 491، والمنصور، مصدر سابق، ص 122ــ 123.

(126) AB, VOL. 16, pp. 387-397, especially pp. 389-391 and 394-395.

(127) المنصور، مصدر سابق، ص 79ــ 97، راجع كذلك:
AB, vol. 16, pp. 533-537, 665-669.

(128) أنظر: AB, vol. 18, pp. 67-72;vol. 17, p. 217&vol. 9, pp. 829-846. أنظر كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 384ــ 385، وكيلي، مصدر سابق، ص 145ــ 146. راجع أيضاً: AL-Shamlan, op. cit., pp. 96-100 وقد اعتقد البعض أن ذلك الاقتراح كان أول عرض سعودي لرسم حدود سياسية للمملكة على النمط الغربي. أنظر: Leatherdale, op. cit., pp. 226-237 إلاّ أن الحق هو أن المملكة سبق لها أن حثت اليمن في العقد نفسه وفي عدة مناسبات على رسم حدود سياسية "عصرية "بينهما. وقد أقرت اتفاقية الطائف (أيار /مايو1934) خطاً حدودياً على النمط الغربي بين البلدين.

(129) AB, vol. 16, pp. 565-584 &AL-Shamlan, op. cit., pp. 66-67 وكذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 385ــ386، وكيلي، مصدر سابق، ص 146ــ 147، والمنصور، مصدر سابق، ص 103.

(130) AB, vol. 9, pp. 829-848, vol. 16, pp. 95-117, 545-553, 554-561&vol. 18, pp. 77-96, 491-502, 503-507, 881-891 أنظر أيضاً عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 389ــ 390، وكيلي، مصدر سابق، ص 150ــ 151. وكذلك راجع:
AL-Shamlam, op. cit., pp. 108-115&Leatherdale, op. cit., pp. 241-247.

(131) AB, vol. 16, pp565-584. أنظر كذلك تقارير أشهر شباط / فبراير وآذار / مارس وحزيران / يونيو في Jedda Diaries, op. cit., p. 278. See also. AL-Shamlan, op. cit., pp. 115-118&Wilkinson, op cit., pp. 218-221, 228-230.
راجع كذلك: المنصور، مصدر سابق، ص 107ــ 108.

(132) AB, vol. 17, pp. 387-388, vol. 18, pp. 871-879&Wilkinson, op. cit., pp. 288. 289
أنظر كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 398ــ 403، 425.

(133) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 386ــ 387، 403، 405ــ 407. أنظر كذلك: Wilkinson, op. cit., pp. 290-293& AL-Shamlan, op. cit., pp. 101-108.

(134) أنظر: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 385، 388، 391ــ 395، 398ــ 402، 408ــ 417، 440. راجع كذلك: AB, vol. 18, pp. 105-111&AL-Shamlan, op. cit., pp. 215-211&Wilkinson. op. cit l., pp. 294-299.

(135) Ibid., pp. 286-287, 295.

(136) The Buraimi Memorial. Memorial submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland. Arbitration Concerning buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhadi and Saudi Areabia, vol. I. pp. 135-138.

راجع كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 426ــ 427، 502، 505.

(137) AB, vol. 18, pp. 675-692.

(138) Ibid., vol. 18, pp. 149-152 أنظر كذلك: عرض حكومة الممكلة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 408ــ 411، 418 ــ 427.

(139) راجع: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 422، 425. أنظر كذلك: AB, vol. 18, pp. 153 -159

(140) Wilkinson, op. cit., pp. 269.

(141) Ibid., pp. 270.

(142) AB, vol. 17, pp. 49-100, 101-177, 179-214, 273-286, 287-325&vol. 18. pp. 161-167, 703 -777. F. O. 371/91763, p. 13; F. O. 371/91764, p. 15&F. O. 331/91764. p. 23 أنظر أيضاً: دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وعرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 428ــ 437. راجع أيضاً AL-Shamlan, op. cit., pp. 337-341 أنظر كذلك: كيلي، مصدر سابق، ص 258ــ 270.

(143) أنظر على وجه الخصوص: كيلي، المصدر نفسه، ص 271ــ 314، 402 ــ 403. جدير بالذكر أن بريطانيا نفسها قامت بممارسات تخالف اتفاق التحكيم. أنظر: - AL-Shamlan, op. cit., pp. 349 - 360. AB, vol. 17, pp. 327-343&Mann, op. cit., pp. 81-88.

(144) AB, vol. 9, pp. 213, 214-217, 218, 227 and AB, vol. 18, pp. 169-177, 817-867.

(145) Ibid., vol. 17, pp. 380-382, 387-388&vol. 18, pp. 871-879, 881-891.

(146) Ibid., vol. 16, pp. 658-660&A. AL-Shamlan, op. cit., pp. 360-361.

(147) Kelly, op. cit., pp. 74-77.

(148) AB, vol. 16, pp. 658-660. 665-669. 678، . أنظر كذلك النص الرسمي للاتفاقية في: مجموعة المعاهدات، الجزء الثاني، ص 465ــ 469.

(149) ناصر عبد العزيز العرفج، سياسة المملكة العربية السعودية البحرية، ص 83. أنظر كذلك: "الشرق الأوسط "، العدد7018، 1998/12/14. وقد أعتقد شوفليد خطأً أن اتفاقية جدة نصت على استغلال البلدين لآبار السشيبة بصورة مشتركة. والسبب راجع ــ فيما يبدو ــ إلى أن الاتفاقية المذكورة ظلت لبعض الوقت طي الكتمان. راجع:

AB, vol. 16, pp. 658-660, vol. 18, pp, 181-185&Kelly, op. cit., pp. 210-211.

(150) Schofield, Border Disputes in the Gulf ;...., op. cit., pp. 2, 13.

(151) Ibid., pp. 50-52 أنظر أيضاً: "الحياة "، العدد11975، 5/ 12/ 1995.

(152) "الحياة " العدد 11574، 1194/10/26. راجع أيضاً: Schofield, Border Disputes in the Gulf ...;. كانت عمان وأبو ظبي قد شكلتا في 1991 لجنة مشتركة لتسوية قضايا حدودية عالقة بينهما؛ وقد توصلت اللجنة فعلاً إلى تسوية نزاعهما الحدودي بالكامل بتوقيع "اتفاق دائم " في 1993. أنظر: Schofield, (Borders and Territorialiy in the Gulf and the Arabin...), in R, Schofiled, Territorial Foundations of the Gulf..., op. cit., pp. 56-57.

غير أن ذلك لم يعن ــ كما يبدو ــ حل ما اعتبرته مسقط لاحقاً تعدياً على حقوق لها في اتفاق 1974 الظبياني ــ السعودي.

ثامناً: النزاع السعودي ــ العماني

(153) عرض حكومة المملكة العربية السعودية المقدم للتحكمي لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، 1955/7/31، ص 49ــ 95. راجع كذلك: Wilkinson, op. Cit., pp. 189, 250 -259.

(154) Ibid., pp. 215, 250-259.

(155) راجع تقريراً سرياً عن الحدود الشمالية لمحمية عدن الشرقية وظفار " مسقط " مع السعودية أعده أ. د. بارسونز (A. D. Parsons) وكذلك رسالة سرية بالشفيرة من الخارجية إلى المقيمية في البحرين (1954/12/29) في: ABD, vol. 20, pp. 914-916, 920-921

(156) Ibid., vol. 20, pp. 95-177&Schofield, Border Disputes in the Gulf: ..., op. cit., p. 16.

(157) راجع تقرير بارسونز المشار إليه آنفاً، وكذلك عدة خرائط مرفقة في: Ibid., vol. 20, pp. 914-916

(158) راجع التقرير نفسه وكذلك عدة خرائط مرفقة في: Ibid., vol. 20. pp. 914-916

(159) Schofield, (Borders and Territoriality in the Gulf and the Arabin Peninsula...), in Schofield, Territorial Foundations of the Gulf States, op. cit., pp. 56-57&Schofield, Border Disputes in the Gulf: ..., op. cit., p. 7.

أنظر أيضاً: "الجزيرة "، العدد 8321، 11/ 1995/7. وقد بلغ عدد العلامات الحدودية التي نصبتها شركة هانزا لوفت بيلد الألمانية 341 علامة.

تاسعاً: التصنيف

(160) يلاحظ هنا أن الاحتكاكات المسلحة في أثناء النزاعات 1ــ2 ــ 5 كانت استثناء لم يغير من طابعها العام.

(161) من الواضح هنا أن اختيار عدد محدد من السنين يظل في نهاية الأمر مبنياً على حسابات ذاتية.

(162) مع أن اقتسام المنطقة المحايدة في 1ــ2 قد استغرق فترة طويلة إلاّ أن إنشاءها كان ضمن تسوية حدودية سريعة. كما أن البلدين أدارا شؤون تلك المنطقة بنية حسنة في معظم الأحوال.

(163) J. R. V. Prescott, political Geography, p. 63, & T. S. Murty, Frontiers: A Changing Concept, pp. 209-216.

عاشراً: ملاحظات ختامية

(164) Schofield, Border Disputes in the Gulf: .., op. cit., pp. 4-14.

(165) مصطفى الفقي، تجديد الفكر القومي.

(166) حول النزاعات العربية ــ العربية راجع الدراسة المهمة لأحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ــ العربية، 1945ــ 1981.

(167) حول مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية راجع: مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، إصدار كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، تونس، 1981؛ جامعة الدول العربية، والواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981؛ جميل مطر وعلي الدين هلال، " جامعة الدول العربية: طرح لإشكاليات التطوير "، وبكر مصباح تنيرة، " جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد "، ص 7ــ 21، 35ــ 48 على التوالي، "شؤون عربية "، 69، آذار /مارس 1992. أنظر كذلك: عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، "تحديث جامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية "، وإسماعيل قيرة، " جامعة الدول العربية في عالم أحادي القطبية، الوضع الراهن والمستقبل "، ص 56ــ 93، 94ــ 113 على التوالي، "شؤون عربية "، 81، آذار / مارس 1994.

(168) قد يدعو مبدأ الحل الوسط أحد الأطراف " وفق ما قاله السلطان قابوس في معرض تعليقه على الاتفاقية الحدودية العمانية ــ اليمنية " إلى التنازل عن بضعة كيلومترات هنا أو هناك ضمن إطار تغليب المصلحة المشتركة. وقد أظهرت التسوية الحدودية السعودية ــ القطرية أن مرونة المواقف السعودية أفضت إلى تسهيل التوصل إلى اتفاق 1965 واتفاق 1995 التكميلي.

(169) يعطي الاتفاق الحدودي السعودي ــ الأردني "1965" مثالاً بارزاً على صفقة تبادل أراض عدلت اتفاقاً ربما يكون قد استهلك، الأمر الذي أدى إلى جعله قابلاً للحياة والاستمرار وفي هذا الإطار، منحت السعودية مصر " في غمرة تصاعد الصراع العربي ــ الإسرائيلي " حق استخدام جزر صنافر وتيران في حوض البحر الأحمر الشمالي.

(170) راجع هامش 167.

مراجع عربية مختارة

ــ أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، القاهرة، 1976.

ــ أبو عليّه، عبد الفتاح، الدولة السعودية الثانية، الرياض، 1974.

ــ أحمد، أحمد يوسف، الصراعات العربية ــ العربية: 1945ــ 1981.

ــ الأشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، 1978.

ــ تنيرة، بكر مصباح، " جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد "، شؤون عربية، 35ــ 48، 69، آذار / مارس 1992.

ــ جويس، جريجوري، العلاقات اليمنية ــ السعودية بين الماضي والمستقبل، القاهرة، 1993.

ــ حكومة المملكة العربية السعودية، عرض حكومة المملكة العربية السعودية المقدمة للتحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، 1955.

دارة الملك عبد العزيز، مجموعة وثائق بريطانية مترجمة، الرياض.

ــ الريحاني، أمين، نجد وملحقاته، القاهرة، 1991.

ــ الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، بيروت 1985.

ــ ساعاتي، أمين، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية، القاهرة، 1991.

ــ السعدون، خالد حمود، العلاقات بين نجد الكويت، الرياض 1983.

ــ سعيد، أمين، تاريخ الدولة السعودية، الرياض، بدون تاريخ.

ــ السوداني، صادق حسن، العلاقات العراقية ــ السعودية، بغداد، 1974ــ 1975.

ــ السيد، عصام الدين، عسير في العلاقات السعودية ــ اليمنية، القاهرة، 1989.

ــ الصالحي، عبد الرحمن إسماعيل، "تحديث جامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية "، شؤون عربية، 71، آذار/مارس 1994، 56ــ 93.

ــ طه، جاد، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة، بدون تاريخ.

ــ العقيلي، محمد أحمد، تاريخ المخلاف السليماني، الرياض، 1982.

الفقي، مصطفى، تجديد الفكر القومي، القاهرة، 1994.

العرفج، ناصر عبد العزيز، سياسة المملكة العربية السعودية البحرية: 1948ــ 1978، جدة، 1983.

ــ القباع، عبد الله سعود، العلاقات السعودية ــ اليمنية، الرياض، 1982.

قيرة، إسماعيل، " جامعة الدول العربية في عالم أحادي القطبية، الوضع الراهن والمستقبل "، شؤون عربية، 81، آذار /مارس 1994، ص94ــ 113.

ــ كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، تونس، مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، تونس 1981.

ــ كيلي، جون، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب خيري حماد، بيروت، 1971.

المانع، محمد، توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة عبد الله العثيمين، 1982.
ــ المحافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، عمان، 1973.
ــ المحافظة، علي، العلاقات الأردنية ــ البريطانية، بيروت، 1973.
ــ المختار، صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية، بيروت، 1987.
ــ مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، بيروت، 1981.
ــ المسلم، إبراهيم، العقيلات، الرياض، 1985.
ــ مطر، جميل، وعلي الدين هلال، " جامعة الدول العربية: طرح لإشكاليات التطوير "، شؤون عربية، ص 7ــ 21، 69، آذار / مارس 1992.
ــ المنصور ــ عبد العزيز محمد، التطور السياسي لقطر: 1916ــ 1949، الكويت، 1979.
ــ النعيم، مشاري عبد الرحمن، الجذور الاجتماعية للحدود السياسية في الجزيرة العربية: محاولة لإعادة الفهم، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة شباط / فبراير 1995.
ــ وزارة الخارجية السعودية، الكتاب الأخضر السعودي، بدون تاريخ.
ــ وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ.

مصادر إنكليزية

AL-Shamlan, Abdulrahman R., The Evolution of National Boundaries in the Southeastern Arabian Peninsula, 1933-1955, Unpublished Ph. D. dissertation, University of Michigan, 1987 .

The Buraimi Memorial, Memorial submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Arbitra-tion Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi and Saudi Arabia, Buckinghamshire, 1987.

Dickson, H. R. P., Kuwait and its Neighbours, London, 1956.

Glubb, John B., War in the Desert, New York, 1961 .

Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland .

Habib, John, Ibn, Saud`s Warriors of Islam, Leiden, 1978 .

Jarman, Robert L., ed., The Jedda Diaries: 1919-1940. Oxford, 1990 .

Leatherdale, Clive, Britain and Saudi Arabia, 1925-1939, London, 1983 .

Melamid, Alexander, (The Economic Geography of Neutral Terri-tories), The Geographical Review, vol. XIV. no. 3, July 1955 .

Schofield, Richard, Bordar Disputes in the Gulf: Past. present and Fu-ture. (paper presented at the annual meeting of the Gulf 2000 project Colombia Univresity), held in Abu Dhabi 1996 .

Schofield, Richard, Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, London, 1991 .

Schofield, Richard, ed., Territorial Foundations of the Gulf States, London, 1994.

Schofield, Richard and Gerald Blake, eds., Arabian Boundaries, 1853-1957, primary Documents, especially volumes, 5, 6, 7, 9, 10, 13, 15, 17, 18, 19, 20, 21 and 22, Buckinghamshire, 1988 .

Schofield, Richard and Gerald Blake, eds., Arabian Boundary Dis-putes, especially, vol. 20, Buckinghamshire, 1988 .

Tuson, Penelope and Emma Quick, Arabian Treaties, eds., vol. 4, London 1992 .

Wilkinson, John C., Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Bound –ary Drawing in the Desert, London, 1991.